المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

دراسة حول

التحديث الاقتصادي للزراعة الأردنية:

تحليل للتحديات واستشراف فـرص التنميـة المستدامـة

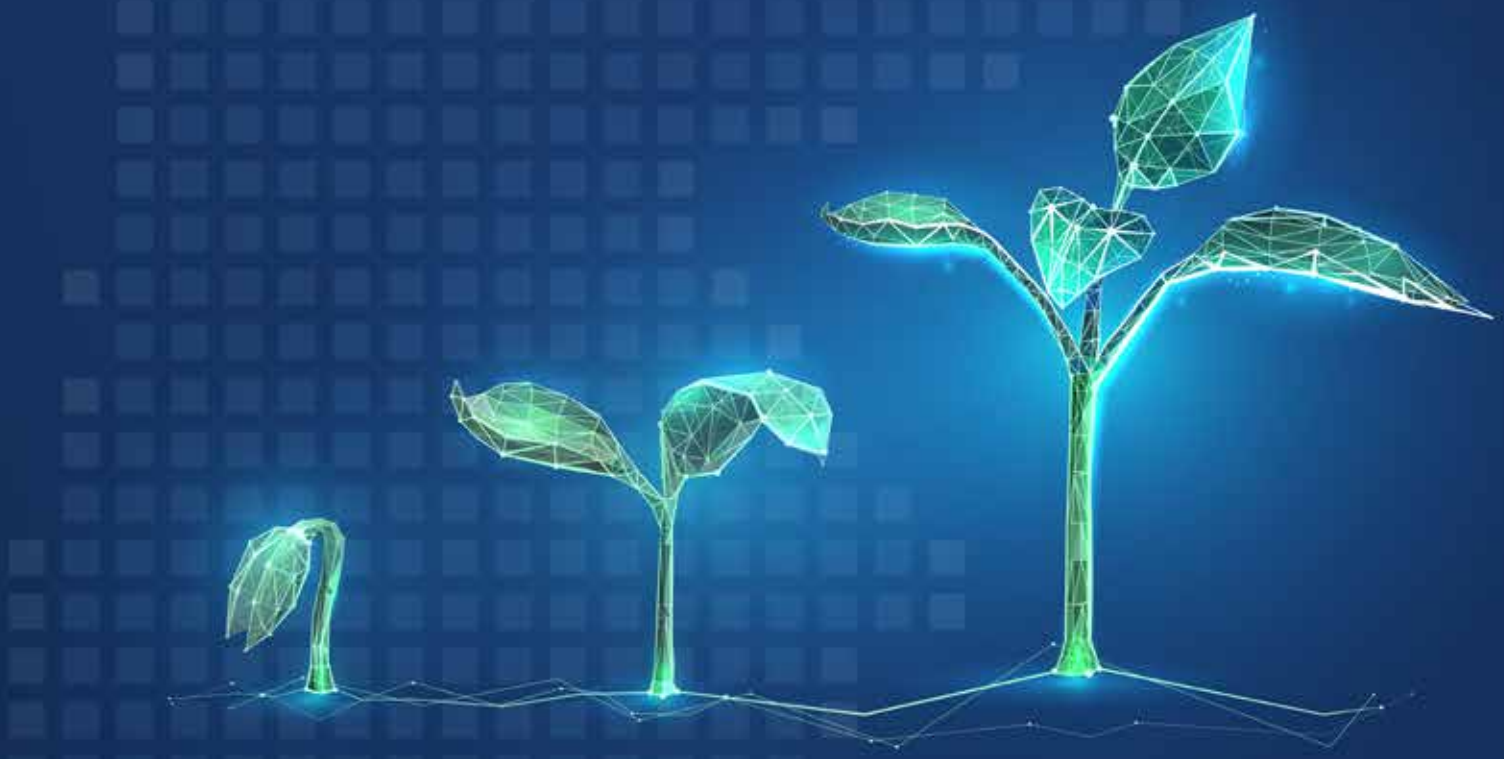

أيلول 2025

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الشميساني - 62، شارع عبدالحميد باديس
عمان - الأردن

ص.ب: 941035 عمان 11194 الأردن

هاتف 0096265675325
فاكس 0096265662958

www.esc.jo

المحتويات

المصطلحات والمفاهيم: 5

التمهيد 6

المقدمة: 7

أولاً: أهمية الدراسة: 7

ثانياً: منهجية الدراسة: 7

الفصل الأول

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني 9

1-1 تشابك القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى 11

1-2 الأهمية الكلية لقطاع الزراعة 12

1-3 درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية: 13

1-4 الأداء التصديري للقطاع الزراعي: 14

1-5 محركات نمو القطاع الزراعي 16

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتحديات القطاع الزراعي الأردني 17

2-1 تحديات الحوكمة المؤسسية والتشاركية في الزراعة الأردنية ... 18

أ- مركزية الدور الحكومي والقصور البنيوي (1960-1990) 18

2-2 فعالية منظومة تنظيم الإنتاج الزراعي في الأردن وتطوره خلال الفترة (1960-2025) 20

2-3 التحدي المناخي في قطاع الزراعة 21

2-4 السياسات التسويقية في الأردن 23

2-5 محدودية تبني التكنولوجيا والرقمنة في الزراعة الأردنية 24

2-6 ضعف الصناعات الغذائية والزراعية 26

2-7 محدودية قدرات البحث العلمي وإنتاج البذار في الزراعة 27

2-8 ضعف هيكل قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأردن 29

2-9 التحديات الجيوسياسية وأثرها على الوصول إلى الأسواق الخارجية 30

2-10 ضعف الاستجابة المؤسسية للأزمات والمخاطر 32

2-11 التحديات الاجتماعية والديموغرافية في القطاع الزراعي 33

الفصل الثالث

تحليل واقع القطاع الزراعي باستخدام منهجية NOISE 35

(الاحتياجات، الفرص، التحسينات، نقاط القوة، الاستثناءات) 35

3-1 نقاط قوة القطاع الزراعي 36

3-2 احتياجات القطاع الزراعي في المملكة 39

3-4 التحسينات المرجوة 51

3-5 الاستثناءات 60

المصادر: 64

الملاحق

ملحق رقم (1) التوصيات الاستراتيجية لتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية 67

الملحق رقم (2) تقرير نتائج استبيان القطاع الزراعي في الأردن-تموز 2025 68

خلاصة واستنتاجات 70

قائمة الاشكال

الشكل رقم (1) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2024 (%) 16

الشكل رقم (2) سكان الحضر مقارنة بسكان الريف (بالآلف)..... 17

الشكل رقم (3) أبرز القطاعات الاقتصادية المستخدمة لمنتجات القطاع الزراعي ونسبة الاستخدام (%). 17

الشكل رقم (4) أبرز القطاعات الاقتصادية المزودة لمستلزمات الإنتاج الى قطاع الزراعة ونسبة الاستخدام..... 18

الشكل رقم (5) استهلاك الأسمدة في العناصر الغذائية بالطن..... 18

الشكل رقم (6) نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الزراعية والحيوانية في الأردن (%)..... 19

الشكل رقم (7) الإنتاج الإجمالي للحبوب في الأردن..... 20

الشكل رقم (8) صادرات الأردن الزراعية خلال الفترة 2020-2024 (مليون دينار) 20

الشكل رقم (9) عوامل القوة في قطاع الزراعة الاردني طبقا للمسح 45

الشكل رقم (10) خصائص الاراضي وصلاحيتها للزراعة في الاردن 46

الشكل رقم (11) العجز بين الطلب على المياه والمصادر المتاحة 47

الشكل رقم (12) خصائص الاراضي وصلاحيتها للزراعة في الاردن 48

الشكل رقم (13) توزيع مساحات الاراضي في المملكة (مليون دونم)..... 49

الشكل رقم (14) الهطول المطري في المملكة 49

المصطلحات والمفاهيم

CEA	Controlled Environment Agriculture الزراعة في بيئة محكمة
CSA	Climate-Smart Agriculture الزراعة الذكية مناخياً
ERP	تخطيط موارد المؤسسة-نظام برمجي متكامل يُستخدم لإدارة جميع العمليات
GIS	Geographic Information System، نظام المعلومات الجغرافية
GIZ	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي
UHT	حليب طويل الامد
HACCP	نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة
ICARDA	المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة
IFAD	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
ISTA	الجمعية الدولية لاختبار البذور
Pilot Phase	مشروع ريادي
Prototype	نموذج اولي
UNCCD	اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

تمهيد:

انطلاقا من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحرصه على متابعة قضايا التنمية الشاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، قام المجلس بإجراء دراسة عن واقع القطاع الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية بعنوان «التحديث الاقتصادي للزراعة الأردنية: تحليل للتحديات واستشراف فرص التنمية المستدامة»، والتي هدفت الى تقديم تحليلًا معمقًا وموضوعيًا لواقع القطاع الزراعي في الأردن، ورصد وتحليل التحديات القائمة، وصولًا إلى صياغة حزمة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، بما يعزز مرونة القطاع واستدامته وقدرته على مواجهة التحديات واستثمار الفرص المتاحة والتي تدعم مساعي الأردن نحو بناء قطاع زراعي مستدام.

اعتمدت هذه الدراسة ضمن منهجيتها على الدراسة التحليلية، والرجوع الى التقارير الوطنية والدولية المنشورة حول واقع الزراعة في المملكة، واستشارة الخبراء والمتخصصين، واجراء مسح ميداني شامل استجاب فيه أكثر من 170 خبيراً من مختلف مكونات القطاع الزراعي، اضافة الى تنظيم المجلس لجلسة حوارية ضمت أكثر من 40 مشاركاً من مختلف الفئات الممثلة لهذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني، حيث أسفرت هذه الجلسة عن توافق بين المشاركين حول الأولويات والتوصيات العملية التي تعزز من استدامة وتنافسية القطاع الزراعي في الاردن.

وفي هذا المقام، فإنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إعداد هذه الدراسة، وأخصّ بالذكر الدكتور فاضل الزعبي على جهوده المتميزة في إدارة فريق العمل ومساهمته الفاعلة في إعداد الدراسة، إلى جانب الفريق البحثي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أتوجه بالشكر إلى كافة الخبراء والمختصين في الشأن الزراعي على مشاركتهم القيّمة واستجابتهم للدراسة الاستطلاعية، وإلى ممثلي القطاع الزراعي الذين شاركوا في الجلسة الحوارية، لما قدموه من رؤى وأفكار كان لها أثر واضح في نتائج الدراسة.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي

المقدمة:

انطلاقاً من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز استشاري يقدم المشورة للحكومة، وبيتًا للحوار المجتمعي حول السياسات العامة في الأردن، المستندة إلى الدليل العلمي والرؤية التوافقية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وفي إطار التزامه بمتابعة قضايا التنمية الشاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، أعدَّ المجلس دراسة بعنوان: **التحديث الاقتصادي للزراعة الأردنية: تحليل للتحديات واستشراف فرص التنمية المستدامة.** وقدمت هذه الدراسة قراءة معمقة وموضوعية للقطاع الزراعي وذلك بهدف الوصول الى تحديث خارطة الطريق الخاصة بالقطاع والبناء على الإنجازات المحققة ومعالجة التحديات القائمة، وصياغة توصيات عملية وموضوعية تُسهم في بلورة سياسات متوازنة وقابلة للتنفيذ، تدعم مساعي الأردن نحو بناء قطاع زراعي أكثر مرونة واستدامة، وقادر على مواجهة التحديات واستثمار الفرص الناشئة، وذلك تماشياً مع الاستعدادات الجارية لإطلاق المرحلة الثانية من البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للفترة (2026-2029).

أولاً: أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كون القطاع الزراعي يشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، مما يؤكد الدور الحيوي الذي يضطلع به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد ساهم القطاع الزراعي بنسبة 5.8% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، وبقيمة مضافة تجاوزت 1.9 مليار دينار. كما شهدت صادراته نموًا ملحوظًا بنسبة 91% بين عامي 2020 و2024، لتصل إلى نحو 1.33 مليار دينار، وهو ما يعكس جودة وتنافسية المنتجات الزراعية الأردنية، ويقرب القطاع من تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي التي تهدف إلى جعله قطاعًا إنتاجيًا رائدًا في مجالات النمو والتشغيل والصادرات. وترتبط منتجات القطاع بنحو 39 قطاعًا اقتصاديًا، ما يعزز أهميته في دعم النمو والتنمية المستدامة.

ثانياً: منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهجية التحليلية NOISE (الاحتياجات، الفرص، التحسينات، نقاط القوة، الاستثناءات)، لتقييم التطور التاريخي للمشكلات والتحديات التي واجهها القطاع الزراعي منذ ستينيات القرن الماضي وحتى الوقت الراهن، واستشراف آفاق التطور المستقبلية. فقد ركز البعد التاريخي على مراجعة تطورات القطاع وربطها بالواقع الحالي من خلال بيانات وأرقام موثقة، مبرزًا التحديات البنيوية مثل فجوات الحوكمة والتنظيم والتمويل والتكنولوجيا والعدالة السوقية. في حين ركز البعد الاستشرافي على استثمار الفرص الناشئة، بما في ذلك التوسع في الرقمنة، واستخدام التقنيات الحديثة والذكية في الزراعة، وتعزيز الصناعات الزراعية والغذائية، وتعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الزراعية.

كما شملت الدراسة استطلاعًا ميدانيًا لعينة ضمت 170 شخص من مستثمرين وخبراء وأكاديميين وصناع قرار وعدد من العاملين في القطاع الزراعي. بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتنظيم جلسة حوارية شارك فيها أكثر من 40 شخصًا من مختلف الفئات الممثلة للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بما في ذلك الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، والاتحادات والجمعيات الزراعية النوعية الإنتاجية والتسويقية، وعدد من الشركات والمستثمرين في القطاع،

إضافة إلى خبراء وأكاديميين مختصين بالشأن الزراعي، حيث هدفت الجلسة إلى مناقشة التحديات والفرص والامكانيات المتاحة في القطاع من قبل ممثلي القطاع. وقد توافق المجتمعون على مخرجات الدراسة وتوصياتها وأولويات تنفيذها. واستندت الدراسة أيضًا إلى مصادر رسمية أردنية ودولية، منها تقارير وزارة الزراعة، والبنك الدولي، والبنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يوفر إطارًا علميًا متينًا لتحليل البيانات واستنتاج التوصيات.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الفصل الأول

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الأردني

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الأردن، حيث تلعب الزراعة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لأهمية القطاع فقد تم اعتباره واحداً من أهم محركات النمو في رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033 كقطاع إنتاجي مولّد للنمو والتشغيل والصادرات[1]. وفي عام 2024 ساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.8%، حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع أكثر من 1.9 مليار دينار. ويتكون القطاع الزراعي في الأردن من قطاع الإنتاج النباتي وقطاع الإنتاج الحيواني، حيث يساهم قطاع الإنتاج النباتي بالحصة الأكبر في القطاع الزراعي بنسبة 72.7% من إجمالي القطاع، في حين بلغت نسبة مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني حوالي 27.3% من القيمة المضافة لقطاع الزراعة. مع الإشارة الى أن نشاط الإنتاج النباتي يشتمل على زراعة المحاصيل الحقلية والخضراوات والفواكه والغرَاس أو المشاتل بالإضافة إلى الأنشطة الثانوية الأخرى التابعة لها، في حين يشتمل نشاط الإنتاج الحيواني على الزيادة في أعداد الحيوانات بالإضافة إلى إنتاج الحليب والبيض والصوف والسماد العضوي وإنتاج الأسماك والنحل، بالإضافة الى الإنتاج الثانوي للحيوانات مثل الألبان والأغنام والأجبان.[2] وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الأردني مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، يظهر الشكل التالي رقم (1) أن قطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك تفوق على عدة قطاعات اقتصادية مثل قطاع الصناعات الاستخراجية (3.1%)، وقطاع الكهرباء والمياه (2.1%)، وقطاع الإنشاءات والتشييد (3.2%)، الأمر الذي يعكس أهمية الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية، والمساهمة في تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال صادرات زراعية متنامية.

الشكل رقم (1) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2024 (%)

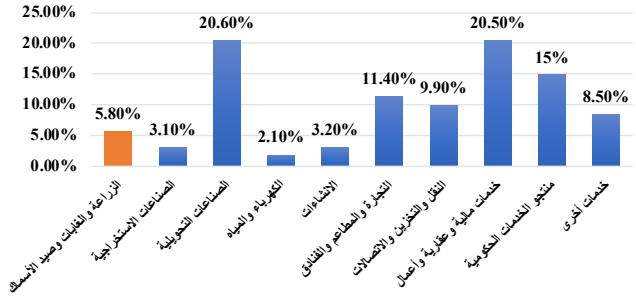

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2024

وقد أدى ارتفاع نسبة التحضّر مقابل انكماش عدد سكان الريف إلى تغيّرات ديموغرافية واجتماعية عميقة، انعكست بشكل مباشر على القطاع الزراعي، الذي يُشكّل العمود الفقري للتنمية الريفية. فقد باتت النسبة الأكبر من السكان تتركز في المدن، ما أدى إلى ضعف القوى العاملة الريفية، وقلّة الاهتمام بالأنشطة الزراعية، وتراجع الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الداعمة في المناطق الريفية.

وقد ساهم هذا التحول السكاني أيضًا في تهميش التنمية الريفية ضمن السياسات الوطنية، رغم أن التنمية الريفية بطبيعتها تعتمد اعتمادًا شبه كلي على القطاع الزراعي، سواء في توفير فرص العمل، أو في تحسين سبل العيش، أو في دعم الأمن الغذائي المحلي. ومع تزايد الفجوة بين الريف والحضر، أصبح هناك خطر حقيقي يتمثل في تفريغ الريف من سكانه المنتجين، وتآكل قاعدة الإنتاج الزراعي، وضعف الاستقرار المجتمعي في تلك المناطق.

1 وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033، ص:37-36

2 دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،٢٠٢٥، ص:٤.

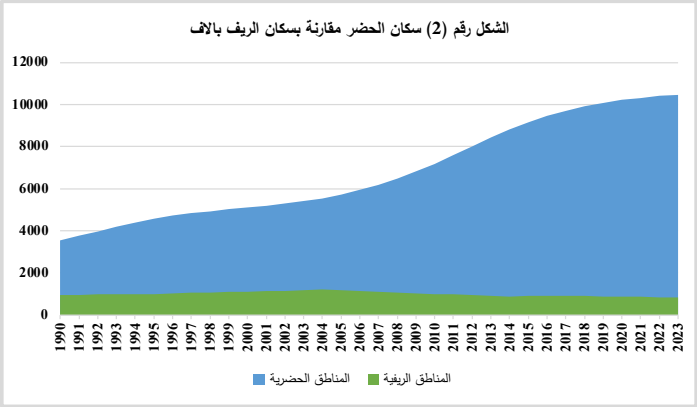

المصدر: احصائيات منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، www.fao.org/statistics

إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب إعادة إحياء مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، من خلال الاستثمار في الزراعة كمدخل رئيسي للتنمية، وربطها بمشاريع البنية التحتية، والتعليم التقني، والتصنيع الزراعي، وخلق فرص اقتصادية محلية تُعيد جذب الشباب إلى الريف، وتحفّز المجتمعات المحلية على البقاء، والإنتاج، والمشاركة الفاعلة في دورة الاقتصاد الوطني.

1-1 تشابك القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى

يتشابك القطاع الزراعي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى[3]، باعتباره القطاع المسؤول عن توفير الموارد الأولية للعديد من الصناعات والقطاعات الأخرى، حيث يقوم قطاع الزراعة بشراء المدخلات اللازمة للإنتاج وينتج مخرجات يبيعها في صورة سلع وسيطة للقطاعات الإنتاجية أو سلع نهائية لبعض القطاعات. وتقسم القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع منتجات القطاع الزراعي الى ما يلي:

1.قطاعات اقتصادية مستخدمة لمنتجات القطاع الزراعي وتشمل 39 قطاعًا اقتصاديًا من أصل أربعين قطاعًا تستخدم منتجات القطاع الزراعي كمواد أولية ومدخلات إنتاج. وتشير البيانات إلى أن أبرز 10 قطاعات اقتصادية مستخدمة لإنتاج القطاع الزراعي هي: قطاع صناعة تجهيز وحفظ اللحوم والأسماك وبنسبة 16.7%، وقطاع صناعة المنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 9.0%، وقطاع الإنتاج الحيواني بنسبة 4.7%، وقطاع خدمات تقديم الطعام والشراب بنسبة 2.0%، وقطاع خدمات الإقامة بنسبة 1.3% وقطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة 0.9% وقطاع الإنتاج النباتي بنسبة 0.8%، وقطاع صناعة منتجات المخابز بنسبة 0.4%، وقطاع الأنشطة العقارية وقطاع صناعة المشروبات والتبغ بنفس النسبة 0.1%.

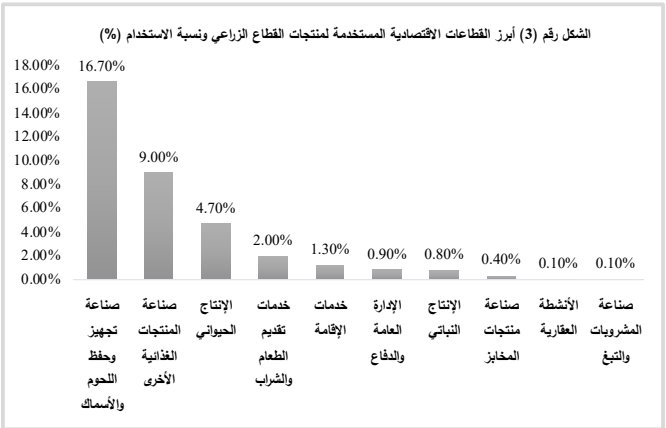

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دراسة «أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية»، 2025، ص:18

3 دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،٢٠٢٥، بتصرف.

2.قطاعات اقتصادية مزودة لمستلزمات الإنتاج إلى القطاع الزراعي، وتشمل 38 قطاعًا اقتصاديًا من أصل 40 قطاعًا يزوّد قطاع الزراعة بمستلزمات الإنتاج ومدخلات الإنتاج. وتشير البيانات الى أن أبرز 10 قطاعات تزود القطاع الزراعي بمستلزمات الإنتاج هي: قطاع صناعة المنتجات الغذائية الأخرى بنسبة 7.6%، وقطاع الإنتاج الحيواني 4.4%، وقطاع الإنتاج النباتي 1.1%، وقطاع الإنشاءات 1.0%، وقطاع تجارة الجملة 0.9%، وقطاع إمدادات الكهرباء والغاز 0.7%.

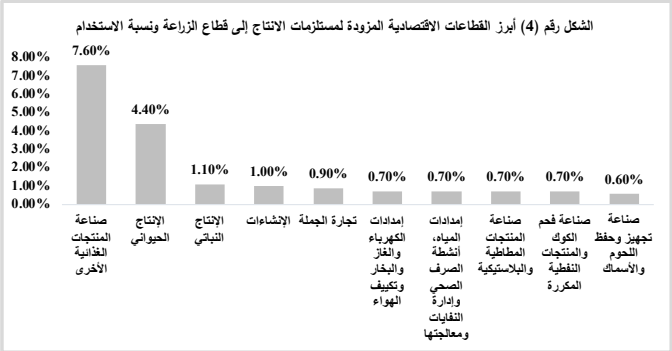

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، دراسة «أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية»، 2025، ص:24

ومن بين مدخلات الانتاج المهمة التي شهد استخدام الأسمدة تطورًا كبيرًا عبر العقود، خاصة تلك التي تحتوي على العناصر الثلاثة الأساسية لنمو النبات هي النيتروجين (N)، والفوسفور (P)، والبوتاسيوم (K)، والمعروفة اختصارًا بمصطلح (NPK). وقد أسهم هذا التطور في تحسين إنتاجية المحاصيل الزراعية وجودتها بشكل ملحوظ، لا سيما مع تطور التركيب الكيميائي، وتقنيات التسميد الحديثة، وأساليب الإضافة الذكية التي تراعي احتياجات النبات والتربة والبيئة. ويُعد قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي، وفي مقدمته قطاع الأسمدة والمخصّبات الزراعية، من الركائز الحيوية في منظومة الأمن الغذائي، إذ يُؤثر بشكل مباشر على كفاءة الزراعة واستدامة الإنتاج. كما أن توافر مستلزمات الإنتاج بجودة عالية وأسعار مناسبة يُمثل عاملًا حاسمًا في تمكين المزارعين من مواصلة النشاط الزراعي، ومواجهة التحديات المتزايدة المرتبطة بتغير المناخ وشح الموارد. لذلك، فإن دعم هذا القطاع وتحديثه يشكل أولوية في أي استراتيجية زراعية تنموية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع القدرة التنافسية للمنتج الزراعي.

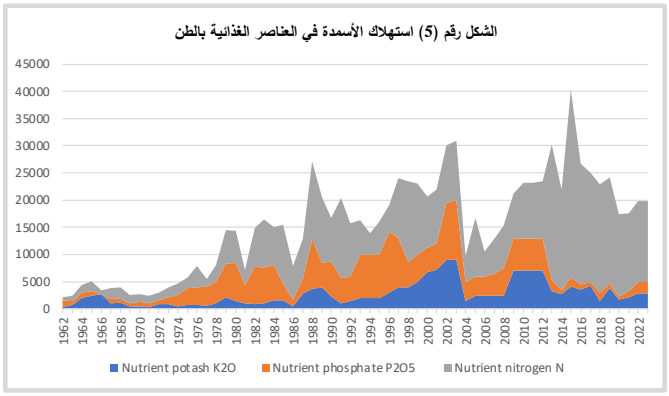

1-2 الأهمية الكلية لقطاع الزراعة

وفيما يتعلق بالأهمية الكلية لقطاع الزراعة من خلال الروابط الخلفية والأمامية،[4] تبين أن زيادة قطاع الزراعة (النباتي والحيواني) بمقدار دينار واحد يتطلب زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية المنتجة لمستلزمات الإنتاج بمقدار دينار وخمسة عشر قرشًا، أي بنسبة (15.8%) للقطاعات الاقتصادية. أما فيما يتعلق بأهمية قطاع الزراعة في الروابط الأمامية تبين أن زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية بمقدار دينار واحد يتطلب زيادة منتجات الإنتاج الحيواني والنباتي بمقدار دينار وسبعة وسبعين قرشًا بنسبة (7.7%). كما قُدر أثر قطاع الزراعة على القطاعات

4 دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،٢٠٢٥، ص:٣٣-٣٤.

الاقتصادية بحوالي (1.23) من مجمل القطاعات الاقتصادية من خلال الروابط الخلفية والأمامية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي بمقدار دينار واحد يؤدي إلى الزيادة في إنتاج القطاعات الاقتصادية المنتجة لمستلزمات الإنتاج الزراعي أو خلق الطلب من خلال الروابط الخلفية بمقدار دينار وثلاثة وعشرين قرشًا أي بنسبة (23.5%) للقطاعات الاقتصادية، ومن جهة أخرى يساهم الإنتاج الزراعي في توفير مستلزمات الإنتاج للأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعات الغذائية والمطاعم وتجارة الجملة والتجزئة (زيادة العرض من خلال الروابط الأمامية).

1-3 درجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية:

وفيما يتعلق بدرجة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية في الأردن[5]، يظهر الشكل رقم (6) واقع الاكتفاء الذاتي في الأردن من مجموعة مختارة من السلع الزراعية الحيوانية والنباتية، حيث يَظهر تباينًا واضحًا بين المنتجات التي يتم إنتاجها محليًا وتلك التي لا يزال الاعتماد فيها كليًا على الاستيراد من الخارج. ويمكن تصنيف المنتجات الزراعية إلى ثلاث فئات رئيسية من حيث نسبة الاكتفاء الذاتي:

1.منتجات تجاوزت نسبة الاكتفاء الذاتي، وتشمل كلًا من البيض (108%)، زيت الزيتون (104%)، الزيتون المحفوظ (106%)، الزيتون (101%)، الماعز (100%)، والحليب الطازج (100%). ويُشير هذا الوضع إلى أن هذه السلع يتم إنتاجها محليًا بكميات تفوق أو تغطي كامل الطلب المحلي، بل وتُوفر فائضًا للتصدير أو التخزين الاستراتيجي. ويمثل هذا مؤشراً إيجابيًا على قدرة الإنتاج الوطني على تلبية الطلب المحلي وتعزيز الأمن الغذائي في سلع مختارة، خاصة في قطاع الإنتاج الحيواني والزيتون.

2.منتجات قريبة من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتشمل كل من البطاطا (94%)، لحوم الدجاج (82%)، الليمون (71%)، والبرتقال (65%)، وهي منتجات يمكن تطويرها للوصول إلى الاكتفاء الكامل من خلال تحسين الإنتاجية وتوفير الحوافز للمزارعين والمربين. هذه السلع تمثل فرصة واعدة لسياسات الاستبدال التدريجي للواردات وتخفيف الاعتماد على الخارج.

3.منتجات ذات الاكتفاء الذاتي المتدني، حيث تشمل هذه الفئة سلعًا رئيسية في النظام الغذائي الأردني مثل: الفاصولياء الجافة (0%)، القمح والشعير (2%) لكل منهما، العدس (5%)، الحمص (18%)، لحوم الأبقار (8%)، الأسماك (7%)، الأمر الذي يكشف عن اعتماد الأردن الكبير على استيراد سلع استراتيجية وأساسية، وهو ما يعرض الاقتصاد الوطني لتحديات تقلب الأسعار جراء عدم استقرار الأسواق العالمية وضعف سلاسل التوريد، حيث تبرز الحاجة هنا لوضع خطط طويلة الأمد لتعزيز الأمن الغذائي بأن تُعطى الأولوية في السياسات الزراعية المستقبلية للسلع ذات الأهمية الغذائية المرتفعة ونسب الاكتفاء المنخفضة، لتعزيز المرونة الاقتصادية والغذائية في مواجهة الأزمات.

الشكل رقم (6) نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد من المنتجات الزراعية والحيوانية في الاردن (%)

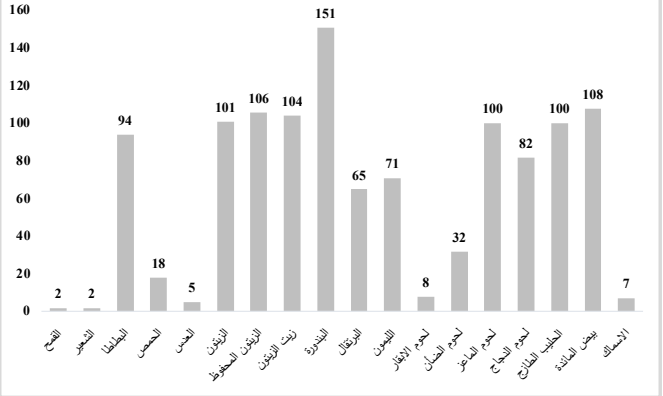

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي 2023 صفحة 85.

5 دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، ٢٠٢٣، بتصرف.

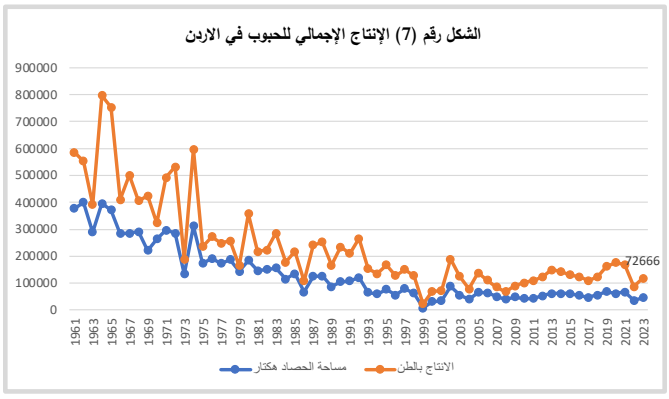

المصدر: احصائيات منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، www.fao.org/statistics

1-4 الأداء التصديري للقطاع الزراعي:

وفيما يتعلق بالأداء التصديري للقطاع الزراعي[6]، فإن الصادرات الزراعية والمواد الغذائية قد شهدت نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2020–2024، إذ ارتفعت من 695.8 مليون دينار في عام 2020 إلى نحو 1.33 مليار دينار في عام 2024، محققة نسبة نمو تجاوزت 91%. ويُعَد هذا الأداء انعكاسًا لنجاح الجهود الوطنية المبذولة في توسيع القاعدة التصديرية وتنويع الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية الأردنية، الأمر الذي يقرّب القطاع من تحقيق الهدف الاستراتيجي المنصوص عليه في رؤية التحديث الاقتصادي في وقت قياسي، والمتمثل بتحقيق قيمة صادرات زراعية تصل إلى 1.6 مليار دينار بحلول عام 2033، حيث تعد الفجوة المتبقية لتحقيق هذا الهدف محدودة نسبيًا وهي بنحو 270 مليون دينار، ويمكن سدها خلال فترة زمنية قصيرة من خلال تحقيق المعايير التصديرية، وتنويع الأسواق. وتظهر البيانات أن صادرات المملكة من المنتجات النباتية قد تضاعفت تقريبًا من 292.6 مليون دينار إلى 606.1 مليون دينار خلال الفترة السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى جودة وتنافسية المحاصيل الزراعية الأردنية وعلى رأسها الخضروات والفواكه. في حين نمت صادرات الحيوانات الحية ومنتجاتها بنسبة تقارب 53%، لترتفع من 175.4 مليون دينار إلى 268.6 مليون دينار، مما يدل على تحسن الإنتاج الحيواني وتطور قدراته التسويقية.

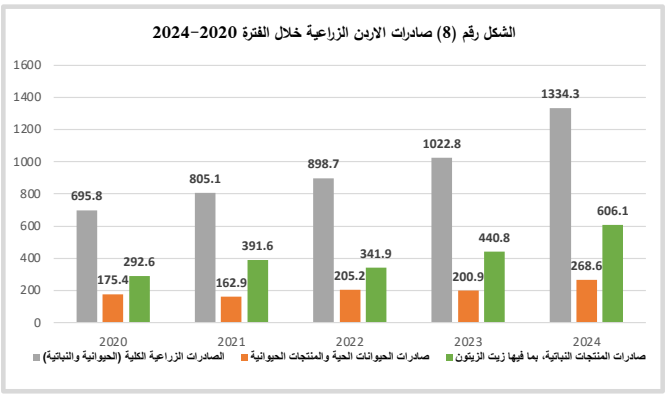

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2024

وفيما يتعلق بصادرات ومستوردات القطاع من الخضار والفواكه[7]، فقد بلغ مجموع صادرات المملكة من الخضار والفواكه لعام 2024 حوالي (587) ألف طن وبزيادة قدرها 12% مقارنة بعام 2023، وبواقع (406) ألف طن من الخضروات و(181) ألف طن من الفواكه. ففي الوقت الذي سجلت فيه الصادرات من الخضار والفواكه ترجعاً مستمراً منذ العام 2015 وحتى العام 2020، إلاّ أن اول زيادة سجلت لها بنسبة 14.4% في العام 2021 مقارنة مع العام 2020 وسجلت زيادة اخرى في عام 2023 مقارنة مع العام 2022 بلغت 14%، وزيادة في عام 2024 قدرها 12% مقارنة بعام 2023. وقد ارتفعت الصادرات من الفواكه من (110) الى (181) ألف طن خلال الفترة من عام 2020-2024 فيما ارتفعت

6 البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي ٢٠٢٤ بتصرف.
دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية، بتصرف.

7 وزارة الزراعة الاردنية، مديرية التسويق الزراعي والتجارة الخارجية.

ايضا صادرات الخضار لنفس الفترة من (305) الى (406) ألف طن.

وحافظت دول الخليج العربي على مرتبة الأسواق التقليدية للصادرات الزراعية بنسبة بلغت 86% من مجموع الصادرات. حيث تجاوزت كمية الصادرات من الخضار الى المملكة العربية السعودية حاجز (147) ألف طن، تلتها دولة الكويت بحوالي (82) ألف طن، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي (38) ألف طن، ثم مملكة البحرين بحوالي (33) ألف طن، ودولة قطر (29) ألف طن ثم عمان (24) ألف طن، لبنان (5) ألف طن، والعراق بحوالي (3.5) ألف طن. في حين تجاوزت صادرات المملكة من الفواكه الى المملكة العربية السعودية حيث بلغت (72) ألف طن، تليها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة بحوالي (24) ألف طن، والكويت بحوالي (23) ألف طن، وقطر بحوالي (14) ألف طن، والعراق (13) ألف طن، وسلطنة عمان (10) الاف طن، والبحرين (8) ألاف طن، ولبنان (5) الاف طن، ومصر (2.6) ألف طن، وسوريا (830) طن.

وبلغت نسبة الصادرات من الخضار والفواكه لدول الخليج العربي خلال الأعوام الأربعة الأخيرة (2019-2022) نحو (90%) من إجمالي الصادرات، بينما انخفضت في العام 2023 الى نحو (87%) و (86 %) عام 2024 وجاء هذا الانخفاض بسبب الزيادة في الصادرات الى اسواق أخرى، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا انها حافظت على موقعها كمقصد رئيس للصادرات الأردنية. كما لوحظ زيادة نسبة الصادرات للسوق اللبناني والمصري وخاصة السوق اللبناني بنسبة زيادة بلغت (188%) عام 2023 مقارنة مع العام 2022 ونسبة زيادة مقدارها (85 %) عام 2024 مقارنة مع عام 2023 . وعلى الرغم من فتح معبر جابر عام 2021 الا أن الصادرات الى سوريا بقيت متواضعة ولم تتعدى 388 طن عام 2023 ولكن مع تغير النظام فقد زادت كمية الصادرات لتصل الى 1256 طن. وتعتبر السعودية اكبر المستوردين للخضار والفواكه الأردنية تليها الكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان على التوالي، حيث زادت صادرات السعودية في العام 2021 مقارنة مع العام 2017 فيما عادت للانخفاض قليلا في العامين 2022&2023 بسبب شهادات المطابقة التي فرضتها السلطات السعودية على الصادرات الزراعية، وفي العام 2024 ارتفعت بشكل ملحوظ وبزيادة نسبتها (41 %) مقارنة مع العام 2023 .كما بدأت الصادرات الأردنية الى دول الامارات بالانخفاض منذ العام 2017 حتى بلغت نحو (56) ألف طن عام 2023 مقارنة (123) ألف طن عام 2017 بانخفاض بلغ حوالي 55%، ويعود ذلك الى طلب دولة الامارات بفحص المتبقيات لكل صنف مما أدى لزيادة التكاليف وبالتالي تناقص الكميات كما أن دخول المنتجات الإيرانية الى السوق الإماراتي قد أثر على حصة المنتجات الاردنية المصدرة هناك، وفي العام 2024 زادت الكميات قليلا وبنسبة حوالي (11%) مقارنة مع العام 2023 .

وانخفضت الصادرات الى الكويت بنسبة (10%) عند مقارنة العام 2023 مع العام 2017، كما أن الكميات انخفضت وبنسبة حوالي (14%) في العام 2024 مقارنة مع العام 2023. في حين انخفضت الصادرات الى سلطنة عمان بنسبة (39%) عند مقارنة العام 2023 مع العام 2017، وفي العام 2024 زادت الكميات المصدرة بنسبة (12 %) مقارنة مع العام 2023. أما بالنسبة للسوق القطري، فقد فقدت الصادرات الأردنية نحو 90 ألف طن سنوياً من الخضار والفواكه التي كانت تتجه لدولة قطر في العامين (2015 و201 6)، وساهم إعادة فتح المعبر الحدودي البري بين السعودية وقطر بانتعاش الصادرات الزراعية لقطر، وفي العام 2024 انخفضت الكميات المصدرة بنسبة حوالي (8 %) مقارنة مع العام 2023.

وفيما يخص بقية الدول المستوردة للخضار والفواكه الأردنية، فقد زادت الصادرات الأردنية الى الدول الاوروبية بنسبة (32%) على الرغم من استمرار اغلاقات الحدود الشمالية خلال العام 2024 حيث كانت اغلب الصادرات عبر معبر ميناء حيفا، ومن المتوقع في حال استقرار الاوضاع في سوريا أن تزيد الكميات المصدرة الى أوروبا الشرقية عبر تركيا خلال العام الحالي. أما الصادرات الى سوريا فقد ارتفعت بعد تغير النظام خلال شهر كانون الأول عام 2024 لتصل الى حوالي (1254) طن من الخضار والفواكه. كما استطاعت منتجات التمور الأردنية من اختراق اسواق جديدة غير تقليدية مثل كندا، وكازاخستان، وفرنسا، وهولندا وماليزيا وجزر المالديف، بالإضافة الى استعادة حصة في بعض الأسواق القديمة مثل سوريا، مصر وبريطانيا.

أما فيما يتعلق بمستوردات الأردن من الخضار والفواكه، فقد بلغ مجموع الكميات المستوردة من الخضار والفواكه لعام 2024 (158) ألف طن وبواقع (12) ألف طن من الخضار و (146) ألف طن من الفواكه، حيث شكلت البطاطا الحلوة والبطاطا التصنيعية، وبطاطا المائدة ثم الزنجبيل الجزء الأكبر من مستوردات المملكة من الخضار وذلك من كل من مصر والصين. في حين شكلت كل من محاصيل التفاح، والموز، والمانجا والحمضيات، والكرز الأحمر على الترتيب أعلى المستوردات من حيث الكميات حيث تم استيرادها من أوروبا، والإكوادور، ولبنان، وسوريا، ومصر، وتركيا. مع الإشارة الى أن سوريا تعتبر أكثر دولة يتم استيراد الفواكه منها بنحو (34) ألف طن تليها مصر والاكوادور

1-5 محركات نمو القطاع الزراعي

في ضوء ما سبق ذكره، يمكن الاستنتاج أن القطاع الزراعي الأردني لا يزال يحتفظ بدوره المحوري كرافعة اقتصادية هامة، سواء من حيث مساهمته المباشرة في الناتج المحلي أو من خلال دعمه للصادرات وتحفيز الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. ويؤكد ذلك أهمية مواصلة الاستثمار في هذا القطاع وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى هذا الأساس تأتي أهمية هذه الدراسة لكونها ستعتمد على المنهجية التحليلية (NOISE) من خلال دراسة الاحتياجات، والفرص، والتحسينات، ونقاط القوة، والاستثناءات، وذلك بهدف تشخيص الواقع الزراعي الأردني، عبر تحليل عدد من المحاور الرئيسية الممثلة بما يلي:

1. تحديات الحوكمة المؤسسية والتشاركية في الزراعة الأردنية
2. فعالية منظومة تنظيم الإنتاج الزراعي في الأردن
3. التحدي المناخي في قطاع الزراعة
4. السياسات التسويقية في الأردن
5. تخلف تبني التكنولوجيا والرقمنة في الزراعة الأردنية
6. ضعف الصناعات الغذائية والزراعية
7. محدودية قدرات البحث العلمي وإنتاج البذار في الزراعة
8. هشاشة هيكل قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأردن
9. التحديات الجيوسياسية وأثرها على الوصول إلى الأسواق الخارجية
10. ضعف الاستجابة المؤسسية للأزمات و ا لمخا ط ر
11. التحديات الاجتماعية والديموغرافية في القطاع الزراعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الفصل الثاني

التطور التاريخي لتحديات القطاع الزراعي الأردني

يمثل القطاع الزراعي في الأردن ركيزة أساسية للأمن الغذائي والتنمية الريفية، إلا أنه واجه عبر العقود المتتالية سلسلة متراكمة من التحديات البنيوية والبيئية والاقتصادية. فمنذ ستينيات القرن الماضي، ومع بدايات تشكل الدولة الحديثة، ارتبطت الزراعة بمحدودية الموارد الطبيعية، وخاصة المياه والأراضي الصالحة للزراعة، وبتغيرات في السياسات الوطنية والدعم الحكومي. ومع مرور الوقت ازدادت حدة هذه التحديات بفعل النمو السكاني المتسارع، وتفاقم تأثيرات التغير المناخي، وتقلبات الأسواق، وضعف الاستثمارات، فضلاً عن تراجع الجدوى الاقتصادية للأنماط الزراعية التقليدية. وفي هذا الفصل، سيتم إبراز أهم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي، مع تتبع مسار تطورها التاريخي لفهم السياقات التي أسهمت في تشكيل واقعه الراهن. ويأتي ذلك تمهيداً لتحليل السياسات والخيارات الممكنة الكفيلة بإعادة إحياء دور الزراعة في الاقتصاد الوطني، وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

2-1 تحديات الحوكمة المؤسسية والتشاركية في الزراعة الأردنية

بدأت الزراعة الأردنية منذ ستينيات القرن الماضي تمرّ بتحولات تنظيمية وهيكلية عميقة، في محاولة للاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية. وخلال تلك الحقبة، كانت الزراعة أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، مما دفع الدولة إلى تأسيس مؤسسات حكومية متخصصة في الإرشاد والإنتاج والبحث العلمي الزراعي، ضمن توجهات تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الأمن الغذائي. غير أن هذه المؤسسات نشأت بشكل غير منسق، وواجهت صعوبات في تأسيس منظومة حوكمة متكاملة، مما أسفر عن بنية مؤسسية متباينة تُشرف على القطاع وتديره بطرق متوازية أكثر منها تشاركية، الأمر الذي ساهم في إبراز تحديات هيكلية مستمرة على المدى الطويل.

أ- مركزية الدور الحكومي والقصور البنيوي (1960-1990)

خلال العقود الثلاثة الأولى، لعبت وزارة الزراعة دورًا محوريًا في القطاع، حيث تولت مسؤوليات رئيسية شملت الإرشاد والتمويل والتسويق وتوزيع مدخلات الانتاج، إضافةً إلى الإشراف على التخطيط الموسمي. وفي تلك الفترة، أُنشئت كيانات متعددة مثل الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، والجمعيات التعاونية، والمؤسسات التسويقية، وقد عمل كل منها بشكل مستقل دون وجود إطار مؤسسي جامع للتنسيق فيما بينها. وفي الوقت نفسه، كانت آليات توزيع الصلاحيات غير واضحة، كما غابت تشريعات ملزمة تكفل التكامل بين الجهات المختلفة. وقد انعكس هذا الوضع في تكرار بعض المهام وتداخل الصلاحيات، إلى جانب وجود تحديات في التنسيق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بالموارد والتمويل.

ب- مرحلة التحول الليبرالي والتحديات المؤسسية (1990-2010)

مع بدء تنفيذ برامج التكيّف الهيكلي في الأردن بدعم من البنك الدولي، شهدت تسعينيات القرن الماضي تحولًا في دور الحكومة من كونها الفاعل الأساسي في القطاع الزراعي إلى دور المنظم والمشرف على القطاع، مع توسيع مشاركة القطاع الخاص في التمويل والتسويق والتصدير. ورغم هذا الانفتاح، لم يتم تأسيس إطار مؤسسي تشاركي كامل لتنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وظلت بعض قرارات الدعم والتصدير تُتخذ من قبل الحكومة دون إشراك جميع الفاعلين في

السوق بشكل كامل. وقد تزامن ذلك مع ضعف في الحوكمة داخل الكيانات الزراعية الممثلة للقطاع الخاص مثل الجمعيات والنقابات، وعدم تطوير نظم معلومات زراعية متكاملة، وغياب قواعد بيانات وطنية موحدة تُسهم في اتخاذ القرار السليم. كما لم تُنشأ آلية تنسيقية دائمة تجمع ممثلي المزارعين والمصدرين والصناعيين، والجهات الحكومية المعنية بالقطاع الزراعي، ما أضعف تراكم المعرفة وحال دون بلورة رؤية موحدة للقطاع.

ت- ضعف التنسيق المؤسسي واتساع فجوة الحوكمة (2010-2025)

مع زيادة أدوار القطاع الخاص في الإنتاج والتسويق والتصدير، ظلت الحكومة تحتفظ بالسلطة التنظيمية للقطاع، بما في ذلك بعض القرارات المتعلقة بالتصدير أو برامج التمويل. وأوضحت تقارير رسمية، مثل تقرير وزارة الزراعة لعام 2022، أن بعض القرارات التنظيمية غير المنسقة أدت إلى خسائر للقطاع الزراعي تقدر بحوالي 300 مليون دينار خلال ثلاث سنوات، أي نحو 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت تقارير غرفة تجارة عمّان إلى أن نحو 60% من المستثمرين الزراعيين يواجهون تحديات مرتبطة بالاستقرار التشريعي والتنظيمي، ما يؤثر أحيانًا على خطط التوسع أو استمراريتهم في السوق.

أما من الناحية المؤسسية، يشهد القطاع الزراعي تباينًا في توزيع المهام والأدوار بين كيانات متعددة مثل النقابات القطاعية، والجمعيات الزراعية النوعية، والاتحادات الإنتاجية، والجمعيات التعاونية، والجهات التمويلية، والشركات التسويقية، حيث تعمل هذه الأطراف غالبًا بشكل مستقل، في غياب إطار وطني تنسيقي متكامل فيما بينها. وفي الوقت نفسه، لم تُفعّل بعض أدوات الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية والمساءلة أو الرقابة المجتمعية بشكل كامل، وظلت معظم المؤسسات تعمل بمعزل عن الشركاء والمستفيدين من خدماتها. ويُعد تعدد المرجعيات التنظيمية للعاملين والمستثمرين في القطاع الزراعي في الأردن من أبرز التحديات التي تؤثر على فعالية الأداء والتخطيط الاستراتيجي لهذا القطاع الحيوي. إذ أدى تنوع الكيانات المعنية بالشأن الزراعي واختلاف المرجعيات القانونية والإدارية التي تنظم عملها – سواء من حيث الأطر المرجعية أو الجهات المرخصة لها – إلى بعض التداخل في الأدوار وتشابك الصلاحيات، مما حدّ من التنسيق المؤسسي وأثر على قدرة منظومة العمل الزراعي على التطوير المتكامل وتحقيق الأهداف الوطنية في مجال التنمية الزراعية المستدامة.

وفي سياق متصل، يمكن الإشارة إلى قطاع تربية النحل وإنتاج العسل كمثال على التحديات المرتبطة بالتنسيق المؤسسي في تمثيل العاملين بالقطاع الزراعي. فعلى الرغم من أن القطاع يعد محدوداً نسبيًا من حيث عدد العاملين، إلا أنه يشكّل جزءًا مهمًا في الإنتاج الوطني ويوفر فرص عمل ودخل إضافي لسكان الريف. ويضم القطاع جهتين رئيسيتين للتمثيل المؤسسي وهما نقابة النحالين الأردنيين، التي تأسست عام 1994 ومسجلة لدى وزارة العمل ضمن تصنيف نقابات أصحاب العمل والعمال، والتي تعمل على متابعة التعليمات المتعلقة بقطاع تربية النحل وإنتاج وتسويق العسل بما يخدم مصالح النحالين والمستهلكين؛ والاتحاد النوعي للنحالين الأردنيين، الذي تأسس عام 2008 ضمن مظلة الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، ويقدّم خدمات متنوعة تشمل تسويق المنتجات، توفير المدخلات، وضمان الجودة، بالإضافة إلى وضع البرامج والخطط الإنتاجية والتسويقية.

ويمكن أن يؤدي تعدد المرجعيات القانونية والمؤسسية في هذا القطاع إلى تداخل في الاختصاصات وضعف في التنسيق المؤسسي، مما يشير إلى أهمية توحيد المرجعية المؤسسية

أو تعزيز آليات التنسيق بينها. الامر الذي يسهم في تعزيز فاعلية الخدمات، وتحقيق التكامل بين الإنتاج والسياسات، ودعم التوجهات الوطنية نحو حوكمة رشيدة وعدالة تنظيمية في إدارة القطاعات الإنتاجية. وينسحب هذا الواقع أيضًا على معظم الاتحادات والجمعيات في قطاعات زراعية أخرى، مثل قطاع الحمضيات وغيرها، حيث يظهر التعدد غير المنسق للجهات التمثيلية وتداخل الصلاحيات بينها. ولا يهدف هذا الطرح إلى تقديم جرد شامل للهياكل القائمة، بل إلى تقديم مثال يوضح حجم التشتت المؤسسي ويؤكد الحاجة إلى إطار تنظيمي موحد يعيد ترتيب المشهد المؤسسي الزراعي.

ث- المعضلة البنيوية والفرص المهدورة:

لا يمكن النظر إلى الحوكمة في الزراعة الأردنية على أنها مسألة إدارية فحسب، بل تمثل تحديًا مؤسسيًا متراكمًا نتيجة عقود من التشتت المؤسسي وقلة التنسيق بين الفاعلين. وقد أثر هذا الوضع على استغلال بعض الفرص لتطوير القطاع وتعزيز دوره في الأمن الغذائي والتنمية الريفية. فرغم وجود استراتيجيات وطنية، مثل «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي»، فإن غياب آليات تنفيذ موحدة وتشاركية سيحدّ من فعالية تطبيق هذه الوثائق بالشكل الأمثل على أرض الواقع.

ج- نحو نموذج حوكمة تشاركي وتكاملي:

الحل لا يقتصر على زيادة الإنفاق أو إطلاق مبادرات متفرقة فحسب، بل يتطلب إعادة تصميم البنية المؤسسية على أسس تشاركية تقوم على التكامل بين القطاعين العام والخاص، وتفعيل أدوات الحوكمة الرشيدة. ويقتضي ذلك تنسيقًا مستمرًا ومنتظمًا – ضمن آلية تحددها وزارة الزراعة – بين الوزارة والجهات الممثلة للقطاع الزراعي من القطاع الخاص، مع إمكانية دعوة ممثلي الجهات الرسمية عند الحاجة، مثل وزارات المياه والري، والبيئة، والعمل، والصناعة والتجارة والتموين، إلى جانب نقابة المهندسين الزراعيين، والمستثمرين، والمصدرين، والخبراء والباحثين المختصين بالشأن الزراعي. ويهدف هذا التنسيق إلى ضمان اتخاذ قرارات جماعية وشفافة، مدعومة بنظام معلومات موحد وخطط مرنة قائمة على الأدلة.

كما ينبغي تعزيز الاستقلالية الإدارية والفنية للإدارات الزراعية في المحافظات، وربطها أفقيًا بالمؤسسات المركزية، وعموديًا بالشركاء المحليين. فبدون إطار مؤسسي واضح، وقدرة تنفيذية على الأرض، ستبقى السياسات الزراعية عرضة للتجاذبات والتقلب، وسيفقد القطاع قدرته على التحديث والتكيف.

2-2 فعالية منظومة تنظيم الإنتاج الزراعي في الأردن وتطوره خلال الفترة (1960-2025)

شهد الإنتاج الزراعي في الأردن منذ ستينيات القرن الماضي مراحل متعددة من النمو والتراجع، تأثرت إلى حد كبير بالسياسات الحكومية والتحولات الاقتصادية، والتغيرات المناخية. ففي فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كان هناك اهتمام كبير بتوسيع الرقعة الزراعية، خصوصًا في مناطق الأغوار والمرتفعات، حيث تم تنفيذ مشاريع ري كبيرة بدعم من المنظمات الدولية مثل مشروع قناة الغور الشرقية، مما ساهم في ارتفاع حجم الإنتاج الزراعي، لا سيما في الخضروات والفواكه. وفي تلك الفترة، كان التركيز الأساسي على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد تبنت الدولة سياسة دعم مدخلات الإنتاج مثل الأسمدة والبذور، إضافة إلى دعم التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية. وكانت المؤسسات التسويقية مثل المؤسسة التعاونية مسؤولة عن شراء المحاصيل من المزارعين وتسويقها داخليًا وخارجيًا.

ومع الدخول في فترة الثمانينيات، بدأت التحديات تبرز بشكل أوضح. فقد أدت السياسات الاقتصادية التقشفية إلى جانب ارتفاع كلفة الإنتاج، إلى تقليص الدعم الحكومي. كما تراجعت الاستثمارات العامة في البنية التحتية الزراعية مثل شبكات الري والصرف. هذا التراجع تزامن مع انخفاض أسعار المنتجات في الأسواق العالمية، ما جعل الإنتاج الزراعي أقل ربحية.

أما في التسعينيات، فقد تغيرت فلسفة الحكومة بشكل جذري مع برامج الخصخصة والتوجه نحو اقتصاد السوق. فقد تم تحرير القطاع الزراعي جزئيًا، وتمت خصخصة بعض مؤسساته، وتراجع دور الحكومة في التسويق الزراعي المحلي، الأمر الذي أدى الى ظهور خلل في سلسلة القيمة الزراعية، حيث أصبح المزارع الحلقة الأضعف أمام تجار التجزئة والوسطاء. أما على صعيد الإنتاج، فقد تميزت تلك الفترة بتذبذب واضح للقطاع الزراعي، حيث انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 4%. ورغم اعتماد بعض التقنيات الحديثة في الزراعة المحمية، إلا أن ضعف الإرشاد الزراعي وتراجع التمويل الزراعي حالا دون تطوير الإنتاج بشكل متوازن.

وخلال الفترة الزمنية (2000 - 2025)، أصبحت التحديات تأخذ منحنى أكثر تعقيدًا، حيث تفاقمت أزمة المياه وارتفعت أسعار الطاقة، مما أثر على إنتاجية الأراضي الزراعية. كما تأثرت الصادرات الزراعية باضطرابات الإقليم مثل إغلاق الحدود السورية والعراقية، ما حرم المزارعين من أسواق تصديرية تقليدية مهمة.

يعكس تطور الإنتاج الزراعي في الأردن قصة نجاح مؤقتة في بداياته، أعقبتها تحديات بنيوية وتسويقية مزمنة، نتيجة افتقار القطاع إلى استراتيجيات إنتاج وتسويق متكاملة تأخذ بعين الاعتبار القيود المائية والمالية، وتعمل على تحسين سلسلة القيمة من المزرعة إلى السوق. فلم يعد المطلوب اليوم دعم الإنتاج فحسب، بل أيضًا إصلاح السياسات التسويقية وربطها بتقنيات المعلومات الحديثة، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز كفاءة القطاع واستدامته.

2-3 التحدي المناخي في قطاع الزراعة

على الرغم من أن التغير المناخي لم يكن موضوعًا بارزًا في السياسات الزراعية الأردنية خلال الستينيات والسبعينيات، إلا أن مؤشراته بدأت تتضح تدريجيًا في العقود التالية، خاصة مع تصاعد الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف، قلة الأمطار، وزيادة درجات الحرارة. هذه التحولات تركت أثرًا ملموسًا على القطاع الزراعي الأردني، الذي يعتمد في جزء كبير منه على الزراعة البعلية وشبه البعلية، وعلى موارد مائية محدودة أصلاً. فيما يلي استعراض تاريخي لتأثير هذه الظاهرة على القطاع الزراعي في الأردن:

أ- الاستقرار النسبي (1960-1980)

في هذه الفترة، كانت معدلات الأمطار السنوية كافية نسبيًا لدعم الزراعة البعلية في المناطق الشمالية والوسطى من البلاد. كما ساهمت مشاريع الري الكبرى مثل قناة الغور الشرقية وسدّ الملك طلال في استقرار الإنتاج في الأغوار، مما أتاح زراعة محاصيل استراتيجية مثل الحمضيات والخضروات. ومع أن تقلبات الأمطار كانت حاضرة، إلا أنها لم تكن تؤثر على دورة الإنتاج بنفس الحدة التي شهدتها الفترات اللاحقة. لذلك، لم تكن السياسات الزراعية تتعامل مع «المناخ» كعامل تهديد مباشر.

ب- بداية التغيرات المناخية الملموسة (2000-1980)

خلال هذه الفترة، بدأت تتضح مؤشرات واضحة للتغير المناخي. فقد تكررت سنوات الجفاف، خصوصًا في الأعوام 1983، 1992، و1999، وتراجعت كميات الأمطار بشكل عام. كما لوحظت زيادة في متوسط درجات الحرارة، وهو ما أثر على فترات الإزهار والنضج للمحاصيل الزراعية، وأدى إلى تقصير المواسم الزراعية أو انخفاض الإنتاجية في بعضها. وقد بدأ القطاع الزراعي يعاني من هذه التغيرات دون وجود بنية مؤسسية قادرة على التكيف، إذ لم تكن هناك خطط طوارئ أو أنظمة إنذار مبكر، كما لم يتم تطوير أصناف نباتية مقاومة للجفاف أو ذات احتياجات مائية منخفضة.

ت- الأزمة المتفاقمة والتكيف المحدود (2025-2000)

دخل الأردن الألفية الثانية في ظل واقع مناخي أكثر حدة. فقد تراجعت معدلات الهطول المطري بنحو 15-20% في بعض المناطق مقارنة بالمتوسطات التاريخية، وفقًا لتقارير وزارة المياه والري، وارتفعت درجات الحرارة السنوية بما يزيد عن 1.5 درجة مئوية. كما أصبحت موجات الحر الطويلة والفيضانات المفاجئة أكثر تكرارًا.

برزت الآثار المباشرة للتغير المناخي على القطاع الزراعي في الأردن بشكل متزايد خلال السنوات الأخيرة. فقد أدت التغيرات في أنماط الطقس، وارتفاع درجات الحرارة، وتراجع كميات الأمطار، وزيادة فترات الجفاف إلى انكماش المساحات المزروعة، خصوصًا في المناطق المرتفعة التي كانت تقليديًا أكثر ملاءمة للإنتاج الزراعي، مما دفع العديد من المزارعين إلى تقليص نشاطهم أو التخلي عن الزراعة كليًا. كما ساهم النقص المزمن في الموارد المائية في الإفراط باستخدام المياه الجوفية لتعويض هذا العجز، الأمر الذي تسبب في ارتفاع ملوحة التربة بشكل ملحوظ، الامر الذي أثر سلباً على إنتاجية الأراضي الزراعية، وأدت إلى تدهور خصوبتها على المدى الطويل، ما يهدد استدامة الزراعة في العديد من المناطق في المملكة.

إلى جانب ذلك، أضحت الخسائر المتكررة في المواسم الزراعية سمة بارزة، نتيجة التعرض لموجات صقيع أو جفاف مفاجئة وغير متوقعة. وأدت هذه الظواهر المناخية الحادة إلى تذبذب الإنتاج الزراعي وتفاقم المخاطر المالية التي يتحملها المزارعون، مما زاد من حالة عدم الاستقرار في القطاع. ونتيجة لهذه التحديات، شهد القطاع الزراعي تراجعاً في أعداد العاملين فيه، حيث دفع انخفاض الجدوى الاقتصادية وتكرار الخسائر الكثيرين إلى البحث عن مصادر دخل بديلة خارج الزراعة. هذا الواقع يهدد استمرارية النشاط الزراعي ويضعف قدرة المجتمعات الريفية على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية المتسارعة.

وعلى الرغم من التحديات المناخية والبيئية المتزايدة، شهدت السنوات الأخيرة بعض محاولات التكيف في القطاع الزراعي، حيث تم إدخال أنظمة ري حديثة مثل الري بالتنقيط بهدف تقليل فاقد المياه ورفع كفاءة استخدامها. كما نُفذت مشاريع حصاد مائي صغيرة في بعض المناطق الريفية لتعزيز الاستفادة من مياه الأمطار، إلى جانب التوسع في زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف مثل الشعير وبعض النباتات العطرية والطبية التي تتكيف مع الظروف المناخية الصعبة. كذلك، جرى تطوير برامج وطنية للزراعة الذكية مناخياً (CSA) بدعم من منظمات دولية مثل الفاو (FAO) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، إلا أن هذه المبادرات لا تزال محدودة الانتشار ولم تُدمج بعد ضمن إطار استراتيجي وطني شامل يضمن استدامتها وتوسيع أثرها.

على الرغم من تحوّل التغير المناخي من ظاهرة علمية محدودة التأثير في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي إلى أزمة واقعية تهدد الأمن الغذائي الأردني اليوم، لا تزال السياسات الزراعية في حاجة ملحة إلى نقلة نوعية تجعل من المناخ عنصرًا محوريًا في التخطيط والإنتاج الزراعي. ويتطلب ذلك بناء نظام إنذار مبكر مناخي، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتطوير أصناف نباتية تتحمل الظروف الجافة، إلى جانب تعزيز دور المجتمعات المحلية في تنفيذ خطط التكيف المناخي، لضمان استجابة أكثر فاعلية واستدامة لتحديات المستقبل.

2-4 السياسات التسويقية في الأردن

يُعد غياب منظومة فعالة للإنتاج والتسويق الزراعي أحد أبرز التحديات التي واجهت القطاع الزراعي الأردني منذ نشأته. فرغم الجهود الحكومية المبكرة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي لدعم الزراعة عبر مشاريع الري والمراكز الإرشادية، لم تتوفر آنذاك آليات رسمية لتوجيه الإنتاج أو تنظيم قنوات التسويق بشكل متكامل. وترك الإنتاج إلى حد كبير بيد المزارعين بأساليب تقليدية وتوقعات فردية. وفيما يلي استعراض تاريخي لأبرز السياسات التسويقية في الأردن:

أ- الإنتاج التقليدي وغياب إدارة السوق (1960-1985)

خلال هذه المرحلة، لم يكن هناك نظام وطني يربط بين الإنتاج الزراعي واحتياجات السوق المحلي أو الخارجي. فقد كان معظم المزارعين يزرعون نفس المحاصيل في المواسم نفسها، ما أدى إلى وجود فائض إنتاجي في مواسم الذروة، يتبعه تراجع حاد في الأسعار. ولم تكن هناك جهة رسمية تنظم العرض مقابل الطلب، ولا توجد قاعدة بيانات زراعية متجددة تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة، بل أن التسويق الزراعي آنذاك كان يعتمد على التجار والوسطاء التقليديين في الأسواق الشعبية، دون إشراف مؤسسي حقيقي وفعّال.

ب- خصخصة التسويق وتنامي الصعوبات التنظيمية (1985-2005)

مع بداية تطبيق برامج التكيّف الهيكلي في منتصف الثمانينيات، تراجعت الدولة عن إدارة السوق الزراعي، في ظل ضعف المؤسسات التعاونية، مما فتح المجال أمام قوى السوق غير المنظمة للسيطرة على حلقات التسويق. كما أُلغيت بعض الأدوات الرقابية، مثل التسعير الإرشادي، دون أن يُستعاض عنها بأدوات حديثة أو منظومة تسويق بديلة. وخلال هذه المرحلة فُقِدَت «الهوية التسويقية للمنتج الأردني»، إذ لم يكن كيانات مؤسسية من القطاع الخاص تُعنى ببناء استراتيجية ترويجية أو فتح أسواق خارجية. وبذلك تشتت مسؤوليات التسويق بين وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة، واتحاد المزارعين، والنقابات التخصصية، وأحيانا مؤسسات دولية. مما أدى إلى ضياع الجهود، ووجود تنافس غير منظم على الموارد المحدودة دون نتائج فعالة.

ت- أزمة السوق المركزي ونقص الشفافية (2005-2025)

أصبح السوق المركزي في عمّان هو نقطة التقاء رئيسية للمنتجات الزراعية في الأردن، إذ تُستقبل فيه النسبة الأكبر من الخضروات والفواكه من كافة المحافظات. إلّا أن هذا السوق يعمل بنظام مزادات يومية غير شفافة، حيث يتم تحديد الأسعار من قبل **«دلالين»** دون وجود معايير موضوعية واضحة مثل الجودة أو الكلفة الحقيقية للإنتاج. وقد ساهم هذا النظام في خلق بيئة غير عادلة للمزارعين،

خصوصًا الصغار منهم، الذين لا يملكون القدرة التفاوضية ولا وسائل النقل أو التخزين الكافية. كما لا توجد آليات رقابية أو تحكيمية تكفل شفافية الأسعار وإنصاف جميع الأطراف. نتيجة لذلك، أصبح المزارع الحلقة الأضعف في سلسلة القيمة، وتكبد خسائر موسمية متكررة، لا سيما في أوقات الذروة الإنتاجية.

ث- محاولات جزئية دون إطار استراتيجي

على الرغم من ظهور بعض المبادرات مثل إطلاق بورصة الكترونية للتسويق الزراعي، وتفعيل دور القطاع الخاص في فتح أسواق تصديرية مؤقتة كالسوق الروسي والعراقي في بعض المواسم، إلا أنها لم ترتقِ إلى بناء منظومة متكاملة لإدارة الإنتاج والتسويق.

ويُعد غياب التنظيم الوطني للإنتاج والتسويق الزراعي في الأردن مشكلة مزمنة تعود جذورها إلى عقود مضت، وقد ازدادت حدتها مع تراجع دور الدولة وغياب البدائل المؤسسية الحديثة. ولتجاوز هذه الأزمة، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير نظام وطني متكامل يربط بين الإنتاج الزراعي والتخطيط السوقي بشكل فعّال، من خلال إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم الإنتاج والتسويق، وتنظيم السوق المركزي وفق معايير شفافة تركز على الجودة والتكلفة. بالإضافة إلى دعم المزارعين بإرشادات قائمة على بيانات السوق، وتفعيل مفهوم غرف الزراعة بتمثيل حقيقي للمزارعين ومنتجي الأغذية، بما يسهم في تحقيق التوازن والاستدامة في القطاع الزراع.

من جانب آخر، تفتقر منظومة الزراعة في الأردن حالياً إلى قاعدة بيانات وطنية محدثة وشاملة تجمع بين معلومات الأنماط الزراعية، والمساحات المزروعة، والكفاءة المائية، والتكلفة والعائد لكل محصول، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة القطاع في الربط الفعّال بين البيانات الزراعية والمائية والتسويقية. هذا الضعف في التكامل المعلوماتي يعيق اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة، ويحد من فعالية التخطيط والإدارة المستدامة للموارد. ويبرز غياب تطبيق الأنظمة الرقمية المتقدمة مثل نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، وأنظمة تخطيط الموارد المؤسسية (ERP)، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، في متابعة وتخطيط الإنتاج الزراعي بشكل ديناميكي وتفاعلي، كأحد أبرز مظاهر القصور التي تحتاج إلى معالجة عاجلة لتعزيز كفاءة واستدامة القطاع.

2-5 محدودية تبني التكنولوجيا والرقمنة في الزراعة الأردنية

تمثل محدودية تبني التكنولوجيا والرقمنة في الزراعة الأردنية واحدة من أبرز الإشكاليات التي رافقت هذا القطاع منذ عقود، وتفاقمت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الأردن والدول ذات الأنظمة الزراعية المتقدمة. ولم يواكب القطاع الزراعي الأردني التحولات العالمية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، وظهرت انعكاسات ذلك في انخفاض الإنتاجية، وارتفاع الكُلف، وتراجع التنافسية. وفي هذا السياق، يجدر تقديم استعراض تاريخي يوضح كيفية تعامل القطاع الزراعي مع إدماج التكنولوجيا في مراحله المختلفة

أ- الاعتماد على الطرق التقليدية (1960-1985)

في بدايات تأسيس الدولة الأردنية، كان الاعتماد في الزراعة على الأساليب التقليدية البدائية، سواء في الزراعة البعلية أو المروية. حيث لم تكن هناك آليات حديثة للزراعة أو الري أو الحصاد، بل كان العمل الزراعي يعتمد على الجهد اليدوي والممارسات المتوارثة. ورغم إنشاء مراكز إرشاد زراعي بدعم حكومي، إلا أن هذه المراكز ركزت على مفاهيم الزراعة التقليدية دون إدخال نظم ميكانيكية متقدمة أو أدوات تقنية فعالة. كما أن ضعف البنية التحتية

التعليمية والتقنية في الريف الأردني ساهم في عزل المزارعين عن أي تطور تقني عالمي في ذلك الحين. فلم تُستخدم الحواسيب أو أدوات الحوسبة البسيطة، ولم يتم إدخال نظم التنبؤ بالطقس أو تحليل التربة، رغم استخدامها في دول أخرى منذ سبعينيات القرن الماضي.

ب- إدخال محدود للتكنولوجيا الزراعية (1985-2010)

شهدت هذه المرحلة بعض المحاولات المحدودة لإدخال التكنولوجيا الزراعية، مثل أنظمة الري بالتنقيط، والزراعة المحمية في البيوت البلاستيكية، بدعم من منظمات دولية وجهات تمويلية مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ومنظمة الأغذية والزراعة FAO. ومع ذلك، ظل هذا التحديث محصورًا في مناطق معينة ومشاريع محددة، وغالبًا معتمدًا على تمويل خارجي لا يتبعه استدامة.

في هذه الفترة، بدأت تُطرح على نطاق ضيق أدوات الاستشعار عن بُعد، واستخدام برامج الحوسبة لتخطيط الإنتاج الزراعي. لكن غياب استراتيجية حكومية واضحة، وعدم وجود تدريب منظم للمزارعين، بالإضافة إلى صعوبة الوصول إلى التمويل، جعل تبني هذه التقنيات بطيئًا جدًا، ولا سيما في المحافظات الطرفية.

ت- عصر الثورة الصناعية الرابعة وفجوة التبني الرقمي (2010-2025)

يشهد العالم حالياً طفرة متسارعة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، واستخدام الطائرات بدون طيار، وتقنيات الزراعة الدقيقة، ما أحدث تحولاً نوعياً في إنتاجية وكفاءة القطاع الزراعي على المستوى الدولي. إلا أن القطاع الزراعي الأردني لا يزال بعيداً عن مواكبة هذه الموجة التكنولوجية، نتيجة تداخل عدة عوامل تعيق تبني الابتكار. فلا توجد حالياً برامج تمويل حكومي موجهة لدعم المزارعين الراغبين في الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، كما تغيب منصات التدريب والتأهيل التقني التي تشرح عملياً كيفية استخدام نظم الري الذكية، أو أنظمة التنبؤ المناخي، أو تطبيقات الهواتف الذكية في إدارة المزرعة. ويضاف إلى ذلك ضعف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية في المناطق الريفية، سواء من حيث توفر الإنترنت السريع أو تطوير تطبيقات الإرشاد الزراعي الرقمية، إلى جانب غياب الحوافز التشريعية أو الضريبية التي تشجع الشركات المحلية على إدخال تقنيات الزراعة المتقدمة إلى السوق الأردني. كل ذلك يكرّس الفجوة بين واقع الزراعة الأردنية والتطورات العالمية، ويؤخر الاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الرقمية في تحقيق الاستدامة وزيادة الإنتاجية. ونتيجة لهذا الضعف، بقيت كُلف الإنتاج الزراعي مرتفعة في الأردن مقارنة بدول منافسة، مثل تركيا أو مصر أو إسبانيا، التي طورت قطاعاتها باستخدام التكنولوجيا. كما أن الصناعات الغذائية الأردنية تفضّل استيراد مواد خام زراعية من الخارج نظرًا لجودتها الأعلى وتكلفتها الأقل في بعض الأحيان، ما حرم المزارعين الأردنيين من فرص التسويق المحلي والمشاركة في سلاسل القيمة.

ورغم أهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة وإنتاجية القطاع الزراعي، إلا أن الزراعة الأردنية ما زالت متأخرة في هذا المجال، ليس بسبب قصور تقني فحسب، بل نتيجة تراكم إخفاقات مؤسسية وسياساتية، من أبرزها غياب الرؤية الاستراتيجية، وضعف الحوافز، وعدم الاستثمار الكافي في بناء القدرات البشرية المؤهلة. هذا الواقع يفرض حاجة ملحة إلى إطلاق برامج وطنية شاملة للزراعة الذكية، بدعم من الحكومة والشركاء الدوليين، لتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع. وهناك أيضاً ضرورة

لتوفير قروض ميسرة للمزارعين تُمكّنهم من اقتناء المعدات التكنولوجية الحديثة، إلى جانب تأسيس مراكز تدريب تقني متخصصة في الذكاء الاصطناعي والرقمنة الزراعية. كما يجب دمج التكنولوجيا الزراعية المتقدمة في المناهج الجامعية وبرامج التدريب المهني، لضمان إعداد كوادر قادرة على قيادة التغيير المنشود. دون تبني هذه الخطوات بشكل جاد ومنهجي، سيظل القطاع الزراعي في الأردن رهيناً للتقنيات التقليدية المتقادمة، مما يحد من قدرته على البقاء والمنافسة في ظل التحديات المتزايدة.

2-6 ضعف الصناعات الغذائية والزراعية

لطالما شكلت الصناعات الغذائية الحلقة المكملة للقطاع الزراعي، إذ لا يكتمل نجاح الزراعة إلا بوجود قدرة صناعية تحويلية تساهم في خلق القيمة المضافة، وامتصاص الفائض الإنتاجي، والحفاظ على جودة الغذاء من خلال التصنيع والتعبئة والتخزين. غير أن تجربة الأردن في الصناعات الغذائية شهدت نموًا غير منتظم، مع محدودية تأثيرها على الاقتصاد الزراعي، مما حدّ من التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي الغذائي بالشكل الأمثل. وفيما يلي استعراض تاريخي لمسار تطور قطاع الصناعات الغذائية في الأردن:

أ- بدايات محدودة للصناعة الزراعية (1960-1980)

خلال هذه المرحلة، كانت معظم المنتجات الزراعية تُستهلك طازجة أو تُباع في أسواق تقليدية ومحدودة، فيما اقتصرت الصناعات الغذائية على المنتجات التقليدية مثل الأجبان البلدية والمربيات والمخللات، التي كانت تُنتج على نطاق صغير داخل المعامل المحلية أو حتى في المنازل. كما كانت هناك بعض المبادرات الحكومية لتأسيس مصانع ألبان أو تجفيف فواكه، إلا أنها لم تكن قائمة على رؤى إنتاجية أو تسويقية حديثة. كما لم يكن هناك مفهوم لسلاسل القيمة أو تحفيز للاستثمار في الصناعات التحويلية الزراعية. وقد ساهم ضعف البنية التحتية، من كهرباء وطرق ووسائل نقل، في الحد من نمو هذه الصناعات.

ب- توسع محدود مقابل تحديات هيكلية (1980-2005)

مع دخول الأردن مرحلة الخصخصة والانفتاح الاقتصادي، ظهرت مصانع غذائية جديدة، خصوصًا في قطاعات الألبان والعصائر وانتاج التمور، ومشتقات البندورة. لكن هذه المصانع واجهت تحديات جوهرية تتعلق بتقادم خطوط الإنتاج، وغياب أنظمة مراقبة جودة متقدمة مثل ISO أو HACCP، التي أصبحت متطلبًا أساسيًا في الأسواق الدولية. وكانت التكلفة التشغيلية للمصانع المحلية مرتفعة بسبب أسعار الطاقة والمياه، مما قلل من قدرتها على المنافسة الخارجية، في حين ظلت سياسات الدعم الحكومي للصناعات الغذائية ضعيفة أو غير موجهة بفعالية. كما افتقرت المصانع إلى الحوافز للاستثمار في البحث والتطوير أو في التكنولوجيا الحديثة.

ت- المنافسة غير العادلة وتراجع التنافسية (2005-2025)

خلال العقدين الأخيرين، واجهت الصناعات الغذائية الزراعية في الأردن تحديات كبيرة نتيجة انفتاح السوق المحلي على المنتجات المستوردة، التي غالبًا ما تكون أقل تكلفة بدعم حكومي من دول المنشأ. ولم تُطور الحكومة الأردنية سياسات حمائية متوازنة تهدف إلى حماية المنتج المحلي وضمان استقرار السوق، خصوصًا في ظل الالتزامات المترتبة على اتفاقيات التجارة الحرة، مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية. في المقابل، لم تواكب المصانع الغذائية الأردنية بشكل كامل تطورات السوق العالمية، حيث

استمرت بعض المصانع في العمل بأنظمة إنتاجية تقليدية، دون الاستفادة الكاملة من تقنيات التعبئة المتقدمة، أو التبريد والتخزين الذكي، ودون وجود شبكات توزيع فعّالة تربط بين الإنتاج الزراعي والمصنع والسوق. وقد أدى هذا إلى تراجع فرص تسويق المحاصيل الزراعية المحلية الرئيسية مثل البندورة والخيار والحليب الخام، إذ تجد المصانع أن شراء المواد الخام المحلية مكلف وغير مستقر من حيث الجودة أو الكميات، فتتجه للاستيراد أو تعمل بأقل من طاقتها.

ومن جانب آخر، يُعد ضعف الصناعات الغذائية والزراعية في الأردن أحد العوامل الهيكلية الرئيسية التي تعيق تطوير القطاع الزراعي بشكل شامل ومستدام. ففي ظل غياب قطاع صناعي غذائي قوي ومتكامل، تبقى المنتجات الزراعية الأردنية عرضة للتلف السريع، ويظل المزارعون رهائن لتقلبات السوق الموسمي غير المنظم، مما يحد من قدرتهم على تحقيق عوائد مجزية أو استدامة اقتصادية. ويبرز في هذا السياق أن التحدي لا يقتصر فقط على تحديث المصانع القائمة، بل يتطلب إعادة تصور الدور الصناعي ضمن المنظومة الزراعية ككل. ويشمل ذلك ضرورة تطوير سياسة صناعية غذائية وطنية تدعم التكامل بين الزراعة والصناعة، وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية لتحديث خطوط الإنتاج في المصانع الغذائية، وفرض معايير جودة موحدة تعزز تنافسية المنتج المحلي وتؤهله لدخول الأسواق التصديرية. كما تبرز أهمية تشجيع الشراكات بين المزارعين والمصنعين ضمن سلاسل قيمة زراعية-صناعية متكاملة، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

2-7 محدودية قدرات البحث العلمي وإنتاج البذار في الزراعة

على الرغم من أن البحث العلمي الزراعي وإنتاج البذار يُعد المحور الأساسي لتطوير قطاع زراعي مستدام ومنافس، إلا أن الأردن يعاني من ضعف مزمن في هذا المجال خصوصاً في مجالات التمويل، وقصور في البنية التحتية، وتأخر في الاعتراف الدولي. هذا الواقع ليس جديدًا، بل هو امتداد تاريخي لنمط من التهميش المؤسسي الذي طال المؤسسات البحثية الزراعية لعقود، وترك أثرًا مباشرًا على جودة الإنتاج الزراعي وقدرته على التكيف مع التحديات المناخية والاقتصادية.

أ- بدايات محدودة ومؤسسية متواضعة (1960-1985)

في بداية تأسيس الدولة، أنشأت وزارة الزراعة وحدات بحثية كانت تابعة إداريًا للوزارة نفسها، مثل مركز البحوث الزراعية في دير علا (الذي تطور لاحقًا إلى المركز الوطني للبحوث الزراعية). وقد كانت الأنشطة البحثية تركز على جوانب تقليدية مثل رعاية التربة والممارسات الزراعية الأساسية، دون تركيز على تطوير بذور محلية أو برامج تهجين علمية. كما لم تكن هناك موازنات مستقلة مخصصة للبحث العلمي الزراعي، بل كانت غالبًا جزءًا هامشيًا ضمن ميزانية الوزارة، مما جعل التطوير البحثي تابعًا للتقلبات المالية.

ب- توسع نسبي ولكن بموارد محدودة (1985-2010)

شهدت هذه المرحلة توسعًا في إنشاء مراكز بحثية زراعية، أبرزها المركز الوطني للبحوث الزراعية (NARC) الذي تأسس بشكل رسمي ومستقل نسبيًا. وبدأ المركز تنفيذ برامج لتطوير أصناف محلية من القمح والشعير والخضروات بالتعاون مع منظمات دولية مثل الإيكاردا (ICARDA) والفاو (FAO).

ومع ذلك، ظل التمويل الحكومي للبحث العلمي الزراعي متدنيًا جدًا، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن الإنفاق العام على البحث العلمي في الأردن لم يتجاوز 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أدنى المعدلات عربيًا وعالميًا، بينما توصي منظمة اليونسكو بأن لا يقل عن 1%. أما في المجال الزراعي تحديدًا، فتشير تقارير المركز الوطني إلى أن الإنفاق على البحث الزراعي يمثل فقط حوالي 7-10% من إجمالي مخصصات البحث العلمي في الأردن، أي ما يعادل أقل من 0.03% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، مقارنةً بـ 0.5% في تركيا، و0.4% في تونس، و2.5% في كوريا الجنوبية.

ت- النوايا الطموحة متوفرة، والتحديات في تحقيق النتائج (2010-2025)

في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر إرادة سياسية لتعزيز البحث العلمي الزراعي، حيث أُعلن عن خطط لتأسيس بنك وطني للبذور، وإنشاء مختبرات لفحص جودة البذور، إلى جانب إقامة شراكات مع منظمات دولية لإنشاء قواعد بيانات جينية للمحاصيل. ورغم هذه المبادرات، لا تزال بعض التحديات قائمة، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم حصول البذار المنتجة محليًا على شهادات اعتماد دولية مثل ISTA، مما يعيق تصديرها أو حتى ثقة السوق المحلي بها.
- ضعف التعاون بين الجامعات الزراعية والمراكز البحثية، وغياب التمويل التنافسي المستدام.
- عدم إدراج الابتكار الزراعي ضمن أولويات الأجندة الوطنية للبحث والتطوير في الخطط الحكومية.

وأشار تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2022 إلى أن الجامعات الأردنية تخصص حوالي 1.2% فقط من ميزانياتها للبحث العلمي، مع تخصيص أقل من 10% من هذا المبلغ للعلوم الزراعية. وبناءً عليه، قد لا يتجاوز الإنفاق الفعلي على البحث الزراعي في الجامعات 2–3 ملايين دينار سنويًا تقريبًا.

ث- غياب التنافسية في إنتاج البذار

إنتاج البذار هو قلب الأمن الغذائي، ومع ذلك، لم تُبنَ في الأردن حتى اليوم منظومة متكاملة لتطوير البذور المعتمدة محليًا. فلا تزال الزراعة تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد البذور من الخارج، سواء من تركيا أو هولندا أو دول آسيوية، مما يجعل الإنتاج عرضة لتقلبات السوق العالمية. وقد أدى غياب برامج تحسين وراثي طويلة المدى، وضعف القدرات المخبرية، وعدم الاعتراف الدولي بالبذور الأردنية، إلى ما يلي:

- انخفاض الاعتماد على البذور المحلية إلى أقل من 25% من إجمالي الاستخدام الزراعي بحسب تقارير وزارة الزراعة للعام 2021.
- عدم قدرة الأردن على تطوير أصناف مقاومة للجفاف أو الأمراض تتلاءم مع الظروف المناخية الصعبة، ما يجعل الإنتاج الزراعي أقل مرونة وأعلى كلفة.

يمثل ضعف قدرات البحث الزراعي وإنتاج البذار في الأردن إعاقة بنيوية مستمرة تمنع تطور القطاع الزراعي نحو الاستدامة والمنافسة. ومن دون زيادة مخصصات البحث والتطوير إلى مستويات ملائمة لا تقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي، وتخصيص حصة كافية للزراعة، سيبقى الأردن معتمدًا على الاستيراد من الخارج، وستظل قدرته محدودة على التكيف مع التغير المناخي وتحديات السوق العالمي.

2-8 ضعف هيكل قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأردن

يُعد قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأسمدة والبذور والمبيدات والآلات والمعدات الزراعية وأنظمة الري الحديثة، عنصراً أساسياً في بنية القطاع الزراعي. ومع ذلك، يعاني هذا القطاع في الأردن منذ عقود من تحديات مؤسسية وضعف في آليات الحوكمة، إلى جانب تراكم ديون المزارعين، مما يجعله أقل قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية ويحد من فعاليته في دعم الاستقرار الإنتاجي والمردودية الاقتصادية للقطاع الزراعي.

أ- تركز إدارة مستلزمات الإنتاج في يد الحكومة (1960-1985)

اعتمد توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأردن إلى حد كبير على وزارة الزراعة والمؤسسة التعاونية، التي وفّرت الأسمدة والبذور المدعومة للمزارعين عبر الجمعيات الزراعية والاتحادات المحلية، مع دعم جزئي للأسعار. في المقابل، ظل القطاع الخاص محدود المشاركة في تجارة أو تصنيع هذه المستلزمات، ما أدى إلى تركّز السوق حول السياسات الحكومية المركزية، مع تأثير على مرونة العمليات، الابتكار، والكفاءة التسويقية.

ب- تحرير السوق وبروز الشركات العائلية في الزراعة (1985-2010)

مع دخول الأردن مرحلة التحرير الاقتصادي وتراجع دعم الدولة، ظهرت شركات خاصة لتوريد وتجارة المدخلات الزراعية، لا سيما بعد خصخصة المؤسسات التعاونية. غير أن هذه الشركات نشأت غالبًا كسوق عائلي غير منظمة، يُدار من خلال علاقات تقليدية دون تخطيط احترافي أو إدارة مالية حديثة. وبحسب تقارير وزارة الزراعة، فإن أكثر من 70% من الشركات المسجلة في مجال بيع المستلزمات الزراعية هي مؤسسات فردية أو عائلية صغيرة، تفتقر إلى أنظمة حوكمة أو أقسام للبحث والتطوير أو تسويق احترافي. هذا الهيكل العشوائي جعل السوق عرضة للاحتكار والتذبذب، وأضعف ثقة المزارع بالمورد.

ت- الضغوط المالية للمزارعين وتراكم الديون (2010-2025)

خلال العقدين الأخيرين، ازدادت تحديات ديون المزارعين نتيجة تكرار الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار، تقلبات المناخ، ونقص الدعم المؤسسي. وقد انعكس ذلك على شركات مستلزمات الإنتاج الزراعي، التي واجهت صعوبة في تحصيل مستحقاتها، مما أدى إلى انسحاب عدد من الشركات من السوق أو دخولها في نزاعات قضائية مع عملائها. وتشير البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والبنك المركزي الأردني، إلى أن إجمالي مديونية المزارعين الأردنيين تتراوح بين 400 – 500 مليون دينار أردني، أي ما يعادل تقريبًا 1.1%- 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي الأردني سنويًا في عام 2023. وتُعد هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي، والتي تقل عن 6%.

ووفقًا لتقرير صندوق الاقراض الزراعي (2022)، فإن نسبة التحصيل على القروض الزراعية لا تتجاوز 35% في بعض المحافظات، خصوصًا في الأغوار الشمالية والجنوبية، ما يشير إلى أزمة ثقة وتراكم مالي خطير في السلسلة التمويلية للقطاع. وقد أدت هذه الهشاشة إلى نتائج سلبية على القطاع الزراعي الاردني، منها:

- ضعف التنافسية، حيث لا توجد شركات قادرة على تصنيع الأسمدة أو المبيدات محليًا بجودة عالية.
- ارتفاع الأسعار على المزارعين، نتيجة الاعتماد على الاستيراد وتذبذب سلاسل التوريد.

- غياب الابتكار، فمعظم الشركات لا تستثمر في إدخال تكنولوجيا الزراعة الذكية، أو تقديم خدمات استشارية للمزارعين.

يشهد قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي في الأردن تحديات مستمرة، إذ لم يعد يؤدي الدور المتوقع في تعزيز الإنتاجية وتطوير القطاع، بل أصبح يشكل أحيانًا عبئًا على المزارعين والمنظومة الزراعية بشكل عام. ويعزى ذلك أساسًا إلى محدودية آليات الحوكمة وضعف التنظيم المؤسسي، مما أثر على الثقة بين المزارعين والموردين وساهم في تفاقم مشكلة الديون التي تواجه القطاع. كما أن هيكلية الشركات العاملة في هذا المجال لا تزال تقليدية، وتفتقر إلى الشفافية ومعايير الإدارة الحديثة، ما يحد من قدرتها على التكيف مع التطورات وتلبية احتياجات المزارعين بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد اتحاد وطني منظم لموردي مستلزمات الإنتاج الزراعي، ولا جهة رقابية مركزية تحدد الأسعار الإرشادية أو معايير الجودة الموحدة، مما يساهم في ضعف انتظام السوق.

في ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل لهذا القطاع، من خلال دعم تحول الشركات إلى شركات مساهمة عامة تعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة، وإنشاء صندوق ضمان ائتماني يخفف من مخاطر الديون ويسهل عمليات التمويل الزراعي بشكل آمن. كما تبرز أهمية وجود مظلة تنظيمية وطنية موحدة تشرف على التسعير، وتضمن الرقابة الفعّالة، وتعمل على تأهيل الشركات والموردين مهنياً، بما يعيد للقطاع دوره الحيوي في دعم الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستدامة

92- التحديات الجيوسياسية وأثرها على الوصول إلى الأسواق الخارجية

لطالما اعتمدت الزراعة الأردنية على الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج، خصوصًا في محاصيل الخضروات والفواكه، التي تتجاوز أحيانًا القدرة الاستيعابية للسوق المحلي. وقد جعل هذا الاعتماد القطاع الزراعي أكثر تأثرًا بالتحولات الجيوسياسية الإقليمية، مثل النزاعات والحصارات وإغلاق الحدود، مما أثر على الصادرات الزراعية. كما ساهم غياب استراتيجية وطنية فعّالة لتنويع الأسواق وتعزيز جاهزية سلسلة التصدير في تفاقم هذه التحديات.

أ- ازدهار نسبي في ظل استقرار إقليمي (1960-1990)

في بدايات نشأة الدولة الأردنية، كانت البيئة الجيوسياسية في الإقليم أكثر استقرارًا نسبيًا، حيث استغل الأردن علاقاته التجارية القوية مع العراق وسوريا ودول الخليج العربي لتصريف المنتجات الزراعية، خاصة من الأغوار والبادية الشمالية. وكانت السوق العراقية على وجه الخصوص تمثل أكثر من 40% من صادرات الأردن الزراعية في بعض المواسم بحسب أرشيف وزارة الزراعة. وكانت الصادرات تتم عبر النقل البري، في ظروف لوجستية تقليدية ومستقرة، مع تقديم دعم حكومي مباشر لشحن المنتجات الطازجة خلال مواسم الذروة.

ب- بداية تعثر النفاذ الى الأسواق الإقليمية (1990-2011)

مع اندلاع حرب الخليج الأولى عام 1990، تلاها غزو العراق عام 2003، بدأ الأردن يفقد تدريجيًا أهم سوقين تقليديين له، وهما السوق العراقي والسوري. وقد تأثرت حركة النقل البري وأُغلقت المعابر الحدودية بشكل متكرر، مما تسبب بخسائر مباشرة للمزارعين وصلت أحياناً إلى 100 مليون دينار في مواسم التصدير، بحسب تصريحات الجمعية الأردنية لمصدري ومنتجي الخضار والفواكه. وبحلول عام 2011، ومع بدء الحرب الأهلية في سوريا، فقد الأردن أيضاً الطريق البري إلى أوروبا

الشرقية وروسيا، التي كان يستخدمها كممر عبور للصادرات الزراعية، ما زاد من تكاليف النقل وأوقات التسليم، وأدى إلى فقدان جزء كبير من الحصص السوقية لمصلحة منافسين مثل تركيا ومصر.

ت- إغلاق المعابر وتوسع الأثر الإقليمي وغياب البدائل (2011-2025)

تفاقمت أزمة النفاذ إلى الأسواق الخارجية بشكل حاد منذ عام 2011، حيث شكّل إغلاق المعابر الحدودية وتراجع الاستقرار الإقليمي أحد أكبر التحديات التي واجهها القطاع الزراعي الأردني. وقد بلغ التأثير ذروته مع إغلاق معبر نصيب الحدودي مع سوريا بين عامي 2015 و2018، مما تسبب في شلل شبه كامل لحركة الصادرات الاردنية البرية نحو لبنان وتركيا وأوروبا الشرقية. ورغم إعادة فتح المعبر لاحقًا، إلا أن الحركة التجارية بقيت جزئية وبطيئة، متأثرةً بالعوامل الأمنية والبيروقراطية.

وفي السياق ذاته، تعطلت حركة الصادرات إلى العراق أكثر من مرة نتيجة التوتر الأمني وتكرار استهداف الشاحنات الأردنية، مما تسبب في خسائر مباشرة للمصدرين وتآكل ثقة الأسواق المستهدفة في انتظام التوريد الأردني. ووفقًا لتقرير صادر عن الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين (2020)، فقد القطاع الزراعي أكثر من 250 مليون دينار أردني خلال العقد الماضي بسبب تعطل حركة الصادرات، أي ما يعادل حوالي 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا، وهو رقم كبير في اقتصاد زراعي محدود الحجم.

كما أظهرت بيانات دائرة الإحصاءات العامة أن صادرات الأردن الزراعية في عام 2022 بلغت نحو 550 مليون دينار، مقارنةً بما يزيد عن 700 مليون في سنوات الاستقرار، وهو ما عكس بوضوح أثر فقدان السوقين السوري والعراقي تحديدًا، وتضاؤل دور الأردن كممر لوجستي إقليمي للصادرات الزراعية.

مع نهاية عام 2023 وبداية 2024، أضافت أحداث حرب غزة وتداعياتها الإقليمية مستوىً جديدًا من التحديات على الأوضاع الاقتصادية والأسواق الإقليمية. فقد أثّرت العمليات العسكرية في القطاع، والامتدادات الأمنية شمالًا إلى الحدود اللبنانية والجنوبية في البحر الأحمر وباب المندب، على حركة الشحن البحري والتصدير، وأثارت اضطرابات في سلاسل الإمداد الإقليمية. كما أن التوتر المتصاعد بين إيران وإسرائيل خلال عام 2024، وما تبعه من ضربات متبادلة، زاد من هشاشة البيئة اللوجستية ورفع كُلفة التأمين والنقل، مما حدّ من قدرة المنتج الأردني على المنافسة في أسواق كان يعوّل عليها سابقًا. ومن المتوقع أن تستمر هذه التحديات في حال عدم توفير بدائل فعالة وآمنة للنقل والتصدير، سواء عبر البحر أو من خلال اتفاقات إقليمية تسهل انسياب السلع الأردنية إلى محيطها الحيوي.

ومن جانب آخر، يُعد ضعف الصناعات الغذائية والزراعية في الأردن أحد العوامل الهيكلية الرئيسية التي تعيق تطوير القطاع الزراعي بشكل شامل ومستدام. ففي ظل غياب قطاع صناعي غذائي قوي ومتكامل، تبقى المنتجات الزراعية الأردنية عرضة للتلف السريع، ويظل المزارعون رهائن لتقلبات السوق الموسمي غير المنظم، ما يحد من قدرتهم على تحقيق عوائد مجزية أو استدامة اقتصادية. ويبرز في هذا السياق أن التحدي لا يقتصر فقط على تحديث المصانع القائمة، بل يتطلب إعادة تصور الدور الصناعي ضمن المنظومة الزراعية ككل. ويشمل ذلك ضرورة تطوير سياسة صناعية غذائية وطنية تدعم التكامل بين الزراعة والصناعة، وتقديم حوافز ضريبية وتمويلية لتحديث خطوط الإنتاج في المصانع الغذائية، وفرض معايير جودة موحدة تعزز تنافسية المنتج المحلي وتؤهله لدخول الأسواق التصديرية. كما تبرز أهمية تشجيع الشراكات بين المزارعين والمصنعين ضمن سلاسل قيمة زراعية-صناعية متكاملة، بما يسهم في رفع

كفاءة القطاع وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة.

وخلاصة القول، فقد أدى تعطل النفاذ إلى الأسواق الإقليمية بفعل التحديات الجيوسياسية، وغياب خطة تصديرية وطنية مدروسة، إلى تراجع تنافسية الزراعة الأردنية وتفاقم خسائرها السنوية. وبدلاً من أن يكون التصدير صمام أمان لامتصاص فائض الإنتاج، تحوّل إلى نقطة ضعف هيكلية تهدد بقاء الكثير من المزارعين في السوق.

102- ضعف الاستجابة المؤسسية للأزمات والمخاطر

لطالما واجه القطاع الزراعي في الأردن أزمات متكررة، سواء كانت مناخية كالجفاف والصقيع، أو صحية كالأوبئة النباتية والحيوانية، أو اقتصادية كتقلبات الأسعار وتعطل التصدير. إلا أن الاستجابة لهذه الأزمات كانت في الغالب محدودة الطابع وموسمية، وغير قائمة على نظام مؤسسي متكامل لإدارة المخاطر الزراعية، وهو ما أدى إلى تفاقم الخسائر، وتقليص استقرار المزارعين، وأضعف مرونة الزراعة في مواجهة الأزمات.

أ- غياب منظومة إدارة المخاطر (1960-1990)

في العقود الأولى لتطور الزراعة الأردنية، كانت أغلب الأزمات تُواجه عبر التدخل المباشر من الدولة، مثل تقديم إعفاءات من القروض أو تعويضات نقدية محدودة بعد موجات صقيع أو جفاف، دون وجود نظام احترافي لإدارة المخاطر أو التأمين الزراعي. كما لم تكن هناك جهة متخصصة بتقدير الأضرار أو بناء سيناريوهات استباقية، وكانت استجابة الدولة تقتصر على التدخل السياسي بعد ضغط من المزارعين أو وسائل الإعلام.

ب- تنفيذ مشروعات مؤقتة (1990-2010)

مع تزايد الأحداث المناخية، مثل موجات الصقيع في أعوام 1992 و1999، برزت الحاجة إلى إنشاء نظام تأمين زراعي وطني. إلا أن تطبيق هذا النظام ظل محدودًا، نتيجة لقلة التمويل وتردد شركات التأمين في العمل في قطاع يتميز بمستوى عالٍ من المخاطر. وفي هذه الفترة، حاولت بعض المؤسسات الحكومية، بالتعاون مع منظمات دولية، تنفيذ مشاريع تجريبية لإدارة المخاطر الزراعية، مثل إنشاء وحدات رصد للطقس، أو إنشاء قاعدة بيانات للمزارعين المتضررين، لكن هذه المبادرات بقيت محدودة النطاق وغير مستدامة، وغالبًا ما توقفت عند انتهاء التمويل الخارجي.

ت- تراكم الأزمات وغياب خطة طوارئ وطنية (2010-2025)

في السنوات الأخيرة، تعرّض القطاع الزراعي الأردني لسلسلة من الكوارث المتداخلة: تغيرات مناخية حادة، انتشار أمراض نباتية مثل ذبول الفيوزاريوم في البندورة، تقلبات حادة في الأسعار بسبب إغلاق المعابر الحدودية، ونقص في سلاسل الإمداد خلال جائحة كورونا. ورغم ذلك، لا تزال الاستجابة المؤسسية لهذه المخاطر محدودة، فلا يوجد نظام وطني فعّال للتأمين الزراعي، حيث أن مشاريع التأمين التي أُطلقت بقيت تجريبية أو فشلت في تغطية المناطق الأشد ضررًا. كما أنه لا توجد خطة طوارئ وطنية للأمن الغذائي تشمل احتياطيات استراتيجية، أو نظام توزيع مرن، أو تدخل سريع عند تعطل السوق. بالإضافة الى أنه لا يوجد وحدة متخصصة لإدارة المخاطر بشكل استباقي وزارة الزراعة ، ولا تنسق بانتظام مع الدفاع المدني أو القوات المسلحة في حالات الكوارث الطبيعية.

ث - الخسائر الاقتصادية الناجمة عن ضعف الاستجابة

وفقًا لتقدير صادر عن البنك الدولي في تقريره عن الزراعة الأردنية في عام 2021، فإن ضعف منظومة إدارة المخاطر يؤدي سنويًا إلى خسائر تتراوح بين 100 – 180 مليون دينار أردني في القطاع الزراعي. وتشير وزارة الزراعة إلى أن موجة الصقيع في عام 2022 وحدها تسببت بخسائر تتجاوز 75 مليون دينار، شملت محاصيل حساسة كالموز، والخضروات في الأغوار الشمالية والوسطى، دون وجود تعويض حكومي فعلي يغطي سوى 20% من المتضررين. كما بيّنت جمعية الاتحاد العام للمزارعين في بيانها لعام 2023 أن غياب التأمين الزراعي أجبر ما يقارب 28% من المزارعين المتضررين على الانسحاب من الزراعة أو تقليص إنتاجهم الموسمي.

إن محدودية الاستجابة المؤسسية للمخاطر الزراعية في الأردن لا تُعد مجرد ثغرة فنية، بل تمثل تحديًا هيكليًا ينعكس في خسائر متكررة للاقتصاد الزراعي، وتراجع ثقة المزارعين بالمنظومة الداعمة، وضعف جاذبية الاستثمار في القطاع. ويستلزم تجاوز هذا الواقع العمل على إصلاحات جذرية تعزز القدرة المؤسسية على إدارة المخاطر وتطوير أدوات وقائية وتمويلية أكثر فاعلية.

2-11 التحديات الاجتماعية والديموغرافية في القطاع الزراعي

ارتبطت الزراعة في الأردن، تاريخيًا، بالهوية الريفية والنشاط الاقتصادي الأساس للعديد من العائلات في القرى والبوادي. ومع مرور الوقت، تغيرت الديناميكيات الاجتماعية داخل هذا القطاع بشكل جوهري، نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية، مما أدى إلى تراجع أعداد العاملين فيه، وتقلّص جاذبيته للشباب، وانخفاض تمثيل المرأة في الأنشطة الزراعية الحديثة. وقد انعكس هذا التغير سلبًا على الاستدامة البشرية للقطاع، وجعل الزراعة أكثر هشاشة وضعفًا من الناحية البنيوية.

أ- الزراعة كمهنة رئيسية للأسرة (1960-1985)

في العقود الأولى بعد تأسيس الدولة، كانت الزراعة المصدر الأساسي للدخل والعمل في مناطق واسعة من شمال ووسط وجنوب الأردن. وكانت الأسر تعتمد على العمل العائلي، حيث يشارك الرجال والنساء والأطفال في الزراعة البعلية، وتربية المواشي، وإنتاج الأغذية المنزلية. وتشير سجلات وزارة الزراعة الاردنية إلى أن الزراعة كانت توظف أكثر من 30% من القوى العاملة في الأردن في الستينيات، مقارنة بأقل من 5% في الوقت الحالي (بحسب بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2023). وكانت المرأة تلعب دورًا محوريًا في العمليات الزراعية التقليدية، خصوصًا في الريف الشمالي والأغوار.

ب- بداية الهجرة الزراعية وتراجع الاهتمام المهني (1985-2010)

بدأت ظاهرة الهجرة من الزراعة إلى الوظائف الحكومية أو إلى السوق الحر بالتوسع في التسعينيات، خاصة بعد انهيار منظومة الدعم الزراعي، وتراجع عائدات العمل الزراعي. كما أدى انتشار التعليم والتحضّر إلى تغير نظرة الشباب إلى الزراعة كمهنة منخفضة الدخل ومحدودة التقدير الاجتماعي.

كما أن هيكل ملكية الأراضي الزراعية بدأ يتغير، حيث تتركز أكثر من 70% من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في يد 10% فقط من المالكين، بحسب تقرير البنك الدولي (2019). لم تُطور الدولة آنذاك أدوات فعالة لتنظيم تأجير الأراضي أو تسهيل الشراكة الزراعية، مما جعل من الصعب على الشباب أو غير المالكين الدخول إلى هذا القطاع.

ت- تراجع الإقبال على العمل الزراعي وفقدان الجاذبية القطاع (2010-2025)

في العقد الأخير، تسارعت معدلات الهجرة العمالة المحلية من الزراعة، حيث تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة (2022) إلى أن أقل من 2.5% من العاملين في الأردن يعملون في الزراعة، وهي من أدنى النسب في العالم العربي. ومن من جهة أخرى، أصبحت الزراعة تعتمد بشكل شبه كلي على العمالة الوافدة (خصوصًا من مصر وبنغلاديش)، التي تمثل اليوم أكثر من 90% من العاملين في القطاع الزراعي، بحسب وزارة العمل. وهذا خلق فجوة في المهارات الزراعية الوطنية، وزاد من هشاشة القطاع أمام أي تغييرات في قوانين الإقامة أو الهجرة. كما تراجع دور المرأة الريفية، نتيجة تحول النمط الزراعي من نشاط عائلي إلى نشاط تجاري قائم على المستثمرين والعمالة المستأجرة، بالإضافة الى أتمتة بعض الأعمال الزراعية. ووفقًا لتقرير هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن (UN Women, 2021)، فإن نسبة مشاركة النساء في الزراعة الأردنية لا تتجاوز 12%، وهي أقل بكثير من مستوياتها في الثمانينيات.

ث- الأثر الاقتصادي المباشر

يؤدي هذا التراجع في الموارد البشرية الزراعية إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية السنوية بنحو 100–150 مليون دينار، نتيجة نقص المهارات، وتراجع عدد المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة، وفقًا لتقديرات وزارة الزراعة. أي أن القطاع يخسر ما يعادل 0.3% إلى 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام فقط بسبب التحديات الديموغرافية والاجتماعية، مما يشكل نزيفًا صامتًا يهدد مستقبل القطاع.

إن التحديات الاجتماعية والديموغرافية داخل الزراعة الأردنية ليست مشكلات هامشية، بل هي جوهر أزمة الاستدامة الزراعية. فبدون إعادة دمج الشباب، وتنظيم الملكية وتمكين المرأة، ستبقى الزراعة في الأردن تعتمد على عمالة غير مستقرة، وتفتقر إلى التجديد والتطوير.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الفصل الثالث

تحليل واقع القطاع الزراعي باستخدام منهجية

(الاحتياجات، الفرص، التحسينات، نقاط القوة، الاستثناءات)

يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع القطاع الزراعي في الأردن باستخدام منهجية **NOISE**، التي تركز على تحليل الاحتياجات والفرص والتحسينات ونقاط القوة، والاستثناءات الخاصة بالقطاع. وقد استند هذا التحليل على مسح شمل عينة عشوائية من المزارعين والمنتجين والأكاديميين، بالإضافة إلى عدد من الجهات الداعمة للقطاع. وأظهر التحليل النتائج التالية:

3-1 نقاط قوة القطاع الزراعي

3-1-1 خبرة فنية وطنية متراكمة (المركز الاول في المسح 21.5%)

أفاد 21.5% من المشاركين في المسح بأن الأردن يمتلك خبرات فنية وطنية متراكمة، مدعومة بكوادر مؤهلة ومؤسسات بحثية وتدريبية متخصصة، في مقدمتها المركز الوطني للبحوث الزراعية ومؤسسة التدريب المهني. وتضطلع هذه المؤسسات بدور محوري في نقل التكنولوجيا، وتطوير المهارات، وتقديم الاستشارات الفنية، بما يسهم في رفع كفاءة الإنتاج ومواكبة التطورات الزراعية العالمية. كما تسهم البرامج التدريبية المستمرة في تعزيز جاهزية الكوادر الوطنية، وهو ما يتوافق مع ما أكدته رؤية التحديث الاقتصادي في هذا المجال.

3-1-2 تنوع مناخي وبيئي (المركز الثاني في المسح 20.6%)

خلص نحو 20.6% من المشاركين إلى أن التنوع المناخي والبيئي في الأردن يمثل إحدى أبرز نقاط القوة للقطاع الزراعي، إذ يتيح إنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل على مدار العام، تشمل الخضروات والفواكه والحبوب والأعلاف والزيتون. وتتمتع مناطق الأغوار بمناخ دافئ خلال الشتاء، مما يمنحها ميزة تنافسية في الإنتاج المبكر والتصدير في فترات تقل فيها الإنتاجيات في الدول الأخرى. كما يوفر هذا التنوع مرونة كبيرة لتلبية الطلب المحلي وتوسيع الصادرات، ويعزز قدرة القطاع على التكيف مع التغيرات المناخية والتقلبات الموسمية.

3-1-3 موقع استراتيجي للتصدير (المركز الثالث في المسح 18.5%)

أشار 18.5% من المشاركين الى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن يمنحه ميزة تنافسية في الوصول السريع إلى أسواق إقليمية واعدة كدول الخليج والعراق وشمال إفريقيا، ما يخفّض تكاليف الشحن ويعزز فرص تصدير المنتجات الطازجة. ومع تجاوز القيود الجيوسياسية وتسهيل حركة البضائع، يمكن للأردن أن يرسّخ مكانته كمركز إقليمي لتصدير المنتجات الزراعية، مستفيدًا من تنوع إنتاجه وقدرته على تلبية الطلب الموسمي في الأسواق المجاورة.

3-1-4 جودة المنتجات الزراعية الاردنية (المركز الرابع في المسح 18.2%)

تُعد جودة المنتجات الزراعية الأردنية إحدى أبرز نقاط القوة التي يتمتع بها القطاع، حيث احتلت المرتبة الرابعة في تقييم نقاط القوة، وبنسبة 18.2% وفقًا لنتائج المسح. وتنبع هذه الجودة من عوامل متعددة، أهمها: استخدام الممارسات الزراعية الجيدة (GAP)، وتوفر مناخ متنوع يتيح إنتاج محاصيل ذات نكهة وقيمة غذائية عالية، إضافة إلى الاعتماد على الري بالمياه الجوفية النقية في بعض المناطق، وتوفر الأصناف المحسّنة. كما أن المنتجات الأردنية، خصوصًا الخضروات والفواكه، تحظى بسمعة طيبة في الأسواق الإقليمية بسبب طزاجتها ومواصفاتها التصديرية العالية، بما في ذلك اللون والحجم والنظافة وخلوها من متبقيات المبيدات الضارة

وتتيح هذه السمعة الجيدة إمكانية التوسع في

التصدير نحو أسواق جديدة، ورفع القيمة المضافة للمنتجات المحلية، كما تعزز من تنافسية الأردن في سلاسل الإمداد الزراعي، خصوصًا في ظل الطلب المتزايد على الغذاء الآمن وعالي الجودة في المنطقة والعالم.

3-1-5 إرادة سياسية متنامية لدعم الزراعة

يتميز الأردن بإرادة سياسية متنامية لدعم القطاع الزراعي، حيث تم إدراج الزراعة ضمن أولويات الأمن الوطني الغذائي في إطار رؤية التحديث الاقتصادي. وقد انعكس هذا التوجه في إطلاق الدولة لعدد من المشاريع الاستراتيجية الداعمة للزراعة، كما صدرت توجيهات ملكية واضحة لتسريع وتيرة التنمية الزراعية وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الريادية، مما يؤكد وجود اهتمام رفيع المستوى بالقطاع الزراعي وحرص على تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية في الريف الأردني.

إرادة سياسية متنامية لتعزيز التنمية الزراعية بتوجيهات ملكية سامية

3-1-6 مدخلات الانتاج [8]

يمتلك الأردن بصمة واضحة ومتميزة في مجال مدخلات الإنتاج الزراعي، حيث يشتهر بإنتاج وتطوير الأسمدة والبذور واللقاحات، لا سيما من خلال محطات تربية بذور الخضروات الهجينة التي أسهمت في توفير أصناف مقاومة للآفات وعالية الإنتاجية، كما ينتج كميات كبيرة من حمض الفوسفوريك وكلوريد البوتاسيوم، ويُصدّر أسمدة متنوعة إلى الأسواق العالمية، إلى جانب تطور قطاع البيوت البلاستيكية الذي يشهد نموًا سريعًا في أنواعه واستخداماته. فضلًا عن ريادة الأردن في تصنيع وتوريد أنظمة الري الحديثة، مدعومًا بقدرات مؤسسية وتقنية عالية وشبكة تعاون دولية تعزز مكانته الإقليمية في هذا المجال.

3-1-7 التجارب الزراعية الناجحة في الأردن خلال الخمسين سنة الأخيرة

تُعد التجارب الزراعية الناجحة في الأردن، نقطة قوة رئيسية، إذ أثبتت قدرة القطاع على التكيّف والابتكار رغم التحديات. فقد نجح الأردن في الاستثمار في سلسلة القيمة، وتأهيل الكوادر، وتعزيز البحث العلمي، والدعم السياسي والمؤسسي. وتوفر هذه التجارب دروسًا عملية يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، خاصة إذا ما تم دعمها بحوكمة فاعلة وتسويق متطور وإدارة رشيدة للموارد.

توفر هذه التجارب دروسًا عملية يمكن البناء عليها لتوسيع نطاق الزراعة المستدامة

3-1-8 عوامل النجاح في التجارب الزراعية الأردنية:

اجمع نحو 10% من العينة المسحية على ان الدعم الحكومي يشكل عنصرًا مؤثرًا ومحوريًا في تعزيز صمود وتطور القطاع الزراعي في الأردن، حيث ينعكس هذا الدعم من خلال مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تمكين المزارعين وتحفيز الاستثمار الزراعي. يشمل هذا

8 https://jjournals.ju.edu.jo/index.php/jjas/article/view/77 ELZUBI, Fadel

الدعم تقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية على مدخلات الإنتاج الزراعي، وتوفير القروض الميسّرة من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي، إلى جانب دعم أسعار بعض السلع الأساسية، وتوفير خدمات الإرشاد الزراعي والتحصين البيطري مجانًا أو بأسعار رمزية.

وقد ساهم التدخل الحكومي بهذا المجال في تقليص كلفة الإنتاج على صغار المزارعين، وتحقيق الاستقرار النسبي في الإنتاج الزراعي، خاصة في فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد19- أو تقلبات الأسعار العالمية. كما أن وجود مؤسسات حكومية مختصة، مثل وزارة الزراعة، وهيئة الاعتماد، والمراكز البحثية، يسهم في خلق بيئة داعمة للابتكار وتحسين الإنتاجية. ويُعد هذا الدعم ركيزة أساسية لاستدامة القطاع، خاصة في ظل التحديات المناخية والمائية المتزايدة التي تواجه الأردن.

الدعم الحكومي يشكل عنصرًا مؤثرًا ومحوريًا في تعزيز صمود وتطور القطاع الزراعي

وقد استفاد الأردن من تنفيذ مشاريع الحصاد المائي وبناء السدود الكبرى مثل سد الوحدة وسدود الأغوار، مما رفع السعة التخزينية للمياه إلى أكثر من 217 مليون متر مكعب، مع توقع زيادتها إلى 327 مليون متر مكعب بعد استكمال المشاريع الجاري تنفيذها، مما دعم الزراعة المروية خاصة في مناطق الأغوار وساهم في استقرار الإنتاج الزراعي. وكان للتعاون والتنسيق بين وزارة الزراعة ومؤسسة التدريب المهني دورًا محوريًا في إعداد آلاف الشباب للعمل في الزراعة الحديثة من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجالات مثل تربية النحل والزراعة المحمية وتربية الأسماك، مما رفع كفاءة العمالة المحلية وعزز الإنتاجية وفرص العمل. ونجح الأردن في تحسين الصادرات الزراعية عبر اتفاقيات تجارية مع دول أوروبية وعربية، مما زاد من صادرات الخضروات والفواكه ورفع دخل المزارعين، مستفيدًا من موقعه الجغرافي الاستراتيجي. كما توسعت مساحة الأراضي المروية في الأغوار إلى حوالي 360 ألف دونم مجهزة بمحطات ضخ وخطوط نقل مياه متطورة، مما ساعد في استقرار الإنتاج وتنوع المحاصيل. إضافة إلى ذلك، أسس الأردن المركز الوطني للبحوث الزراعية عام 1985 لتطوير البحوث التطبيقية ونقل التكنولوجيا الحديثة للمزارعين في مجالات الري والمكافحة المتكاملة للآفات وتحسين الأصناف النباتية، وبدأ تطبيق نظم الزراعة الذكية مثل المكافحة المتكاملة للآفات واستخدام الأعداء الحيوية وترشيد المبيدات، مما ساهم في تحسين جودة الإنتاج وتقليل الأثر البيئي للزراعة.[9]

وخلاصة القول، فإن نتائج المسح الخاصة بنقاط القوة في القطاع الزراعي الأردني – كما عكستها استجابات العينة – تُبرز أن الزراعة الوطنية لا تفتقر إلى المقومات الأساسية للنهوض، بل تمتلك قاعدة صلبة يمكن البناء عليها. فقد جاء في صدارة هذه العوامل خبرة المزارعين وتنوع المناخ، يليها الموقع الجغرافي المتميز وجودة المنتجات الزراعية، وهي عناصر تشكّل ميزة نسبية للأردن مقارنة بغيره من الدول. كما أظهرت النتائج أن القدرة التصديرية والدعم الحكومي ما زالا يمثلان مرتكزات إضافية وإن كانت بوزن نسبي أقل، مما يشير إلى الحاجة لتطويرهما وتعزيز أثرهما. إن قراءة هذه المؤشرات مجتمعة توضح أن التحدي لا يكمن في غياب نقاط القوة، بل في كيفية استثمارها وتفعيلها ضمن سياسات متكاملة تضمن رفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية، وهو ما يعكسه الشكل التالي.

9 ELZUBI, Fadel https://jjournals.ju.edu.jo/index.php/jjas/article/view/77

3-2 احتياجات القطاع الزراعي في المملكة

3-2-1 ما الذي يحتاجه القطاع الزراعي ليكون قادرًا على النمو والاستدامة؟

3-2-1-1 حوكمة مؤسسية متكاملة

أظهرت نتائج الاستبيان بروز الحاجة إلى إنشاء غرفة زراعية بنسبة 4.4% من المشاركين، لتحتل المرتبة الرابعة بين الأولويات، تلتها قضية معالجة تعدد المرجعيات في المرتبة الخامسة بنسبة 4.1%. وقد انعكس غياب الغرفة الزراعية على سلسلة القيمة الزراعية، حيث حال دون تحقيق الربط الفعّال بين الإنتاج المحلي واحتياجات الأسواق المحلية والدولية، وأدى إلى إضعاف القدرة التفاوضية للمزارعين الأردنيين. وفي المقابل، يواجه الاتحاد العام للمزارعين تحديات بنيوية جوهرية، من أبرزها تباين كفاءة بنيته التنظيمية، وغياب التفويض الكافي الذي يمكّنه من تمثيل المزارعين على نحو مؤثر، الأمر الذي حدّ من دوره في تنظيم الإنتاج وتلبية متطلبات العاملين في القطاع.

غرفة زراعة فعالة لربط الإنتاج واحتياجات الأسواق والتصنيع الغذائي ومدخلات الانتاج

3-2-1-2 تنظيم الإنتاج وفق احتياجات السوق وكلف مدخلات الانتاج (المرتبة 9 في المسح 4%)

هناك حاجة ملحة إلى تعزيز منظومة تنظيم الإنتاج الزراعي في الأردن من خلال استراتيجيات متكاملة للتخطيط الزراعي الاستراتيجي والتعاقدي، تهدف إلى توجيه المزارعين نحو زراعة المحاصيل ذات القيمة العالية والقدرة التنافسية. يهدف ذلك إلى رفع جودة المنتجات الزراعية وضمان توافقها مع متطلبات الأسواق المحلية وأسواق التصدير، وإتاحة فائض نوعي قادر على المنافسة عالميًا، بما يعزز مكانة المنتجات الأردنية. كما أن هناك حاجة لمعالجة التحديات الناتجة عن تذبذب الإنتاج الزراعي المحلي بسبب التغيرات المناخية، وشح الموارد المائية، وارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية والاختلالات في سلسلة التوريد، فضلاً عن الضغوط الديموغرافية المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني السريع، وتدفق اللاجئين، والتحضّر المتسارع، لضمان استقرار الأمن الغذائي الوطني وتلبية الطلب المتزايد على الغذاء في ظل محدودية الموارد.

تنظيم الانتاج بالتكامل مع التكنولوجيا والربحية والاستجابة للأسواق

3-2-1-3 التكيف مع التغير المناخي في قطاع الزراعة (المرتبة 2 في المسح 5%)

على الرغم من أن التغير المناخي لم يكن موضوعًا بارزًا في السياسات الزراعية الأردنية خلال الستينيات والسبعينيات، إلا أن مؤشراته بدأت تتضح تدريجيًا في العقود التالية، خاصة مع تصاعد الظواهر المناخية المتطرفة، مثل موجات الجفاف، قلة الأمطار، وزيادة درجات الحرارة. هذه التحولات

تركت أثرًا ملموسًا على القطاع الزراعي الأردني، الذي يعتمد في جزء كبير منه على الزراعة البعلية وشبه البعلية، وعلى موارد مائية محدودة أصلاً وهنا تبرز الحاجة الى الانماط الزراعية الذكية للتكيف مع التغيرات المناخية.

انماط الزراعية الذكية للتكيف مع التغيرات المناخية

3-2-1-4 ايقاف تدهور الاراضي (المرتبة 13 في المسح 3.8%)

تبرز الحاجة الملحة لمعالجة تفتّت الملكية الزراعية في الأردن لما له من تأثير مباشر على تراجع الإنتاج الزراعي وهجرة المزارعين، لا سيما الشباب، حيث تشير البيانات إلى ازدياد عدد الحيازات الزراعية من نحو 57,400 في عام 1983 إلى أكثر من 91,500 في عام 1997، مقابل انخفاض متوسط المساحة من 64.3 إلى 41.5 دونمًا، مما يعكس تزايد ظاهرة التجزئة وصغر الحيازات التي تقل عن 50 دونمًا في الغالب، وهو ما يحدّ من تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة ويعيق استخدام الميكنة، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وضعف الجدوى الاقتصادية، كما تسهم هذه الظاهرة في تدهور التربة نتيجة الاعتماد على أساليب زراعية تقليدية، في حين أن ارتفاع متوسط أعمار المزارعين إلى ما بين 43 و47 عامًا، يعكس عزوف الشباب عن الزراعة واعتماد كبار السن على تأجير أراضيهم بدلاً من استثمارها، مما يستدعي التدخل لإيجاد حلول تنظيمية واستثمارية تشجّع على الدمج الطوعي وتحسين كفاءة الاستخدام الزراعي وبرامج إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية ودمج حماية التربة والمياه مع جهود التكيّف مع التغير المناخي.

شكل 10 خصائص الاراضي وصلاحيتها للزراعة في الاردن NARC

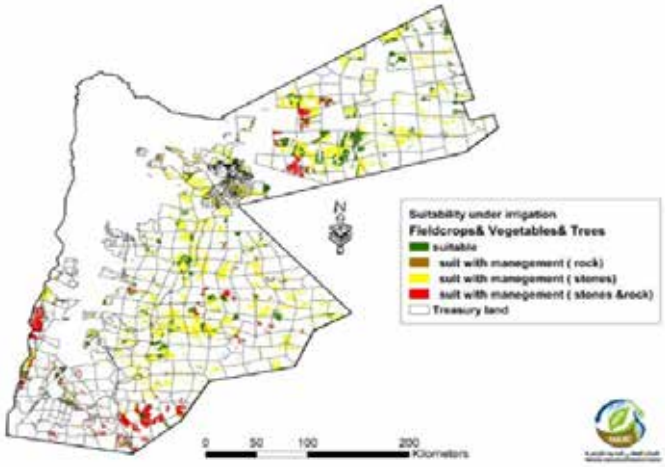

3-2-1-5 إدارة فعالة للمياه وتقنيات ري ذكية ومتكيفة مع شح المياه (المرتبة 1 في المسح 5.7%)

هناك حاجة ملحة إلى اعتماد نهج تشاركي شامل ومستدام في إدارة قطاع المياه في الأردن، يضمن مشاركة المستخدمين في التخطيط، ويعالج استنزاف وتلوث الموارد المائية. كما هناك حاجة لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية لضمان إدارة وصيانة فعّالة لشبكات المياه والري، ومواجهة آثار النمو السكاني المتسارع، بما في ذلك موجات اللجوء التي ضاعفت عدد السكان من نحو 5 ملايين إلى أكثر من 11 مليون نسمة خلال أقل من عقدين، وخفضت حصة الفرد السنوية إلى نحو 60 مترًا مكعبًا، إضافة إلى التكيف مع التغير المناخي الذي أدى إلى انخفاض معدل الهطول إلى أقل من 40% من مستواه الطبيعي وتراجع كميات المياه السطحية والجوفية بسبب الجفاف والضخ الجائر والسيطرة الخارجية على مصادر رئيسية مثل نهري الأردن واليرموك، مع رفع الوعي المجتمعي بأهمية المياه لضمان استدامة القطاع.

شكل 11 العجز بين الطلب على المياه والمصادر المتاحة [10]

3-2-1-6 شبكة تسويقية (المرتبة 3 في المسح 4.7%)

هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات إنتاج وتسويق متكاملة للقطاع الزراعي في الأردن، تأخذ بعين الاعتبار التحديات المائية والمالية، وتعزز تحسين سلسلة القيمة من المزرعة إلى السوق. يهدف ذلك إلى تحويل النجاحات المؤقتة في الإنتاج إلى نمو مستدام، وزيادة كفاءة القطاع وقدرته على مواجهة التحديات البنيوية والتسويقية المزمنة.

3-2-1-7 توطين التكنولوجيا والرقمنة في الزراعة الأردنية (المرتبة 6 في المسح 4.1%)

هناك حاجة عاجلة إلى تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي في القطاع الزراعي الأردني، من خلال وضع رؤية استراتيجية واضحة، وتعزيز الحوافز والاستثمار في بناء القدرات التقنية والبشرية. الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى رفع الإنتاجية، وخفض تكاليف الانتاج، وتعزيز تنافسية القطاع مقارنة بالدول التي تمتلك أنظمة زراعية متقدمة.

توطين التكنولوجيا ضمن حوافز مشجعة لرفع الإنتاجية والتنافسية وخفض التكاليف.

3-2-1-8 تحديث الصناعات الغذائية والزراعية (المرتبة 12 في المسح 3.8%)

هناك حاجة ماسة إلى تطوير الصناعات الغذائية والزراعية في الأردن، بهدف تعزيز قدرات القطاع الزراعي الشامل، وتقليل خسائر المنتجات الزراعية الناتجة عن التلف، وحماية المزارعين من آثار تقلبات السوق الموسمي غير المنظم، بما يساهم في تحسين الاستدامة الاقتصادية وزيادة العوائد الإنتاجية للقطاع.

3-2-1-9 تمويل البحث العلمي وإنتاج البذار في الزراعة. (المرتبة 19 في المسح 3.2%)

هناك حاجة ماسة لتعزيز قدرات البحث الزراعي وإنتاج البذار في الأردن، من خلال زيادة مخصصات البحث والتطوير إلى مستويات لا تقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي، مع تخصيص حصة كافية للقطاع الزراعي. يهدف ذلك إلى تمكين الأردن من تحقيق الاستدامة الزراعية، وتعزيز قدرته على المنافسة، وتقليل الاعتماد على الخارج، بالإضافة إلى تعزيز المرونة في مواجهة الأزمات والتكيف مع التغير المناخي وتحديات السوق.

3-2-1-10 هيكلة قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي. (المرتبة 20 في المسح 3.2%)

هناك حاجة إلى تعزيز قطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي، بما يشمل الأسمدة، البذور، المبيدات، الآلات، والأنظمة الحديثة للري، من خلال تقوية البنية المؤسسية وتعزيز الحوكمة، ومعالجة تراكم ديون المزارعين، وتنظيم سوق مستلزمات الانتاج للحد من سيطرة الشركات العائلية على نحو 70% منه. يهدف ذلك إلى رفع كفاءة القطاع، وخفض الأسعار على المزارعين، وتمكينه من أداء دوره الحيوي في دعم الاستقرار الإنتاجي والمردودية الاقتصادية.

10 وزارة المياه، الإستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040)

3-2-1-11 استجابة مؤسسية للأزمات والمخاطر. (المرتبة 15 في المسح 3.8%)

في ظل ما يشهده القطاع الزراعي من تحديات متزايدة ناتجة عن الأزمات الإقليمية والتقلبات المناخية والاضطرابات في سلاسل التوريد، تبرز الحاجة إلى تطوير استجابة مؤسسية متكاملة قادرة على التعامل مع المخاطر بكفاءة ومرونة. ويتطلب ذلك إعادة تصميم منظومة التصدير الزراعي بشكل يجعلها أكثر ديناميكية واستجابة للمتغيرات.

3-2-1-12 نظام وطني لإدارة المخاطر والتأمين الزراعي. (المرتبة 8 في المسح 4%)

هناك حاجة ماسة إلى إنشاء نظام فعّال لإدارة الأزمات المناخية والأوبئة الزراعية وتقلبات السوق، مع تطوير برامج تأمين زراعي شاملة، بهدف حماية المزارعين من الخسائر المالية الكبيرة التي قد تتجاوز 150 مليون دينار سنويًا دينار (أي نحو 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، وضمان استمرارهم في العمل الزراعي دون اضطرار للانسحاب من الموسم الزراعي، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي للقطاع الزراعي ويساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي. وبحسب جمعية المزارعين الأردنيين (2023)، يؤدي غياب برامج التأمين الزراعي إلى انسحاب أكثر من ربع المزارعين المتضررين من العمل الزراعي في كل موسم.

بحاجة الى قطاع تامين شمولي خاص بالتنسيق مع صندوق المخاطر

3-2-1-13 تحفيز الشباب والمرأة للدخول في الزراعة. (المرتبة 31 في المسح 1.8%)

تبرز الحاجة إلى معالجة الفجوة الديموغرافية في القوى العاملة الزراعية، حيث يعتمد القطاع بشكل كبير على العمالة الوافدة (أكثر من 90%)، مع مشاركة متدنية للمرأة لا تتجاوز 12%[11] كما تبرز الحاجة إلى استقطاب الشباب وتشجيعهم على دخول القطاع، من خلال توفير التمويل، وتحسين الجدوى الاقتصادية، وتسهيل فرص الملكية أو الشراكة.

3-2-1-14 تمويل زراعي عادل وميسر لصغار المزارعين والتعاونيات. (المرتبة 26 في المسح 1.8%)

هناك حاجة إلى تبني نماذج تمويل مبتكرة تتسم بالعدالة والمرونة، تُنفذ بشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تمكين الفئات المستفيدة وتعزيز دورها الإنتاجي والاجتماعي ضمن منظومة الزراعة الوطنية.

الحاجة الى توحيد المؤسسات والجهات المعنية بالإقراض الزراعي تحت مظلة واحدة بالتنسيق مع مؤسسة الاقراض الزراعي

3-2-1-15 احتياجات اخرى اظهرها المسح خارج إطار الاحتياجات المهمة المحددة بالبحث

شملت هذه الاحتياجات الحد من ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج مثل الأسمدة، واللقاحات،

11 بحسب دراسة (UN Women 2021).

والأدوية، والأدوات الزراعية، إضافةً إلى معالجة صعوبة توفير العمالة الزراعية، ومواجهة تحديات الزحف العمراني، إلى جانب احتياجات أخرى تتعلق بالتشريعات والأنظمة وضريبة المبيعات والإرشاد الفني.

3-2-2 الخطوات المقترحة:

3-2-2-1 بناء الأدوار بين المؤسستين (الغرفة الزراعية المقترحة والاتحاد العام للمزارعين)

يُعد تنظيم الأدوار بين الغرفة الزراعية المقترحة والاتحاد العام للمزارعين ضمن إطار وطني موحد، وتحت إشراف وزارة الزراعة، خطوة مؤسسية استراتيجية تهدف إلى تحقيق تكامل فعّال بين الطرفين، وتعزيز التنسيق في جهود تنمية القطاع، ووقف التشتت الحالي الذي يعيق استدامة وتطور الزراعة الأردنية.

إعادة بناء الأدوار بين الغرفة الزراعية والاتحاد العام للمزارعين، ضمن إطار وطني موحد، لضمان التكامل بين التمثيل القطاعي والتنظيم الميداني.

3-2-2-2 وحدة تنظيم الانتاج

تحقيق التكامل في المنظومة الزراعية يتطلب توجيه الإنتاج نحو المحاصيل ذات الأولوية، وتعزيز الشراكات الفاعلة، ورفع كفاءة إدارة المخاطر، إلى جانب تطوير الأطر التشريعية وتبني التكنولوجيا الحديثة، بما يسهم في تلبية احتياجات السوق المحلي وتوسيع قاعدة الصادرات الزراعية ذات الجودة العالية.

توجيه الانتاج لتلبية السوق ضمن منظور العائد الافضل باستخدام الموارد الاقل

3-2-2-3 الحد من تدهور الأراضي الزراعية

للحد من تدهور الأراضي في الأردن خلال السنوات العشر القادمة، لا بد من اعتماد خارطة طريق واضحة تستند إلى خطوات محددة ومترابطة، تجمع بين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتخطيط المتكامل، والمشاركة المجتمعية والتحديث المؤسسي، وذلك عن طريق:

- إعادة زراعة الأشجار المحلية (مثل البطم والبلوط) في المناطق الجافة وشبه الجافة. وبناء سواتر مائية وخزانات ترابية لجمع مياه الأمطار وتحسين تغذية المياه الجوفية بحجم يتعدى محاولات الحصاد المائي الخجولة واستخدام تقنيات الزراعة الحافظة (مثل الزراعة بدون حراثة) للحد من تآكل التربة.
- حماية المراعي وتنظيم الرعي من خلال تطبيق نظام الدورات الرعوية لتقليل الضغط على المراعي وإقامة محميات رعوية مجتمعية بإشراف السكان المحليين (مثل مشروع البادية الوسطى).
- العمل على اقامة مشروع وطني للتشجير يمتد من شمال المملكة إلى جنوبها بطول يقارب 350 كم وعرض لا يقل عن 65 كم، وبمساحة تقدّر بنحو 2% من المساحة الكلية للمملكة، خلال فترة عشر سنوات، وربطه ضمن إطار مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» التي أطلقتها المملكة العربية السعودية في 27 آذار 2021. ويُقترح تصميم مسار المشروع بما يتناسب مع معدلات الهطول المطري المسجلة في المناطق الشرقية للمدن الرئيسية في الأردن، وبالتنسيق مع الأمانة العامة للمبادرة ومقرها الرياض.

وتستهدف هذه المبادرة الإقليمية تعزيز الغطاء النباتي ومكافحة التغير المناخي عبر زيادة التشجير في دول الشرق الأوسط، وتقليل انبعاثات الكربون، والحد من تدهور الأراضي. ومن أبرز أهدافها: زراعة 50 مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منها 10 مليارات شجرة داخل المملكة العربية السعودية، واستصلاح 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، بما يعادل 5% من الهدف العالمي لزراعة تريليون شجرة. كما تسعى المبادرة إلى خفض الانبعاثات الكربونية العالمية بنسبة 2.5%، والمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية في المنطقة بأكثر من 10% من حجم المساهمات العالمية. وتشكل استعادة الأراضي المتدهورة وتعزيز الغطاء النباتي من أهم الآثار المتوقعة لهذه المبادرة على المستويين الإقليمي والعالمي.

إقامة الجدار الاخضر من شمال المملكة لجنوبها بمساحه 2% من مساحة المملكة خلال عشر سنوات

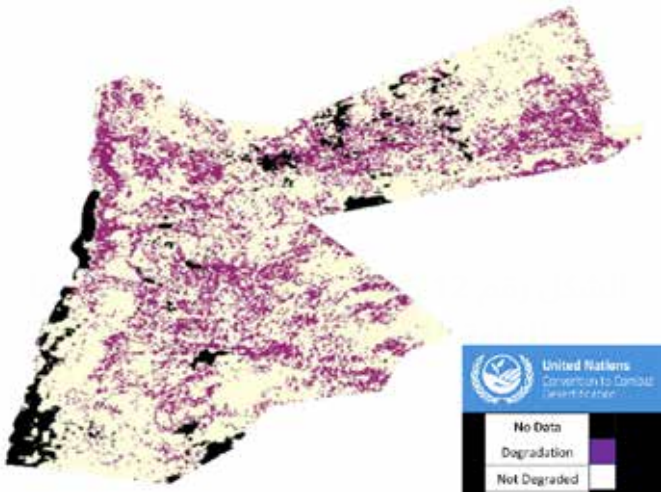

3-2-2-4 تطوير نظم حوكمة لاستخدام المياه (المراقبة، التوزيع، الكفاءة):

يسعى الاردن إلى معالجة أزمة المياه عبر مشاريع استراتيجية مثل مشروع الناقل الوطني لتحلية مياه البحر الأحمر، وإعادة استخدام المياه العادمة، والحصاد المائي، وتحسين إدارة الموارد المائية. كما يعمل على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل وإدارة مشاريع المياه لتعزيز الاستدامة وهنا لا بد من الاشارة منذ الان الى ان الفجوة المائية حاليا تقدر بحدود 15% عام 2025 وستبلغ ذروتها في عام 2027 بحدود 18% ومع بداية التشغيل المتوقع للناقل الوطني في منتصف 2028 تتغير الميزانية المائية ايجابا وتعود الى حالة العجز المائي بدأ من عام 2035 – 2036 نتيجة العوامل المذكورة سابقا. هنا لا بد من الاستعداد الاستباقي في تصويب الاوضاع المائية والبدء حاليا في ايجاد البدائل التي قد تشتمل ما هو مذكور ادناه:

- تحويل قناة الملك عبد الله الى انبوب بطول 110 كم حيث تشير التقديرات الاولية الى امكانية نوفير 17 مليون متر مكعب سنويا ناجمة عن التبخر والتسرب.
- زيادة نسبة جمع المياه العادمة من 65% الى أكثر من 85% لمعالجتها لتوفير سنويا ما يقارب من 60 مليون م^3 إضافة الى ما توفره حاليا بحدود 192 مليون م^3
- زيادة نسبة الزراعات المائية والوصول الى أكثر من 40% توفير مياه من الخضروات المروية التي تستهلك 37% من المياه المخصصة للزراعة حوالي 180 مليون م^3 للخضروات وهذا يوفر سنويا أكثر من 73 مليون م^3
- تحسين البنية التحتية لشبكات مياة الشرب وتحسين الفاقد من 52% الى 25% بحلول 2035 لتوفير سنويا أكثر من 150 مليون م^3

ان المقترحات أعلاه تطمح لتوفير 300 مليون متر مكعب سنويا بحلول عام 2035 ويتزامن مع دخول الأردن مرة أخرى في مرحلة العجز المائي وهذا ما يدفعنا الى البدء مبكرا في اي مرحلة ثانية للناقل الوطني.

الاستعداد الاستباقي في تصويب الاوضاع المائية والبدء حاليا في ايجاد البدائل

3-2-2-5 تطوير التسويق الزراعي:

لم يعد المطلوب اليوم يقتصر على دعم الإنتاج الزراعي فحسب، بل يتطلب الأمر المضي نحو إصلاح شامل للسياسات التسويقية وربطها بتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وتبرز هنا الحاجة إلى إنشاء نظام متكامل للمعلومات السوقية وتخطيط الإنتاج، بحيث يكون مرتبطًا باحتياجات السوق المحلي وأسواق التصدير، بما يعزز الكفاءة ويحد من الاختلالات القائمة. ويأتي ذلك استجابة للتشوهات التسويقية الراهنة، حيث يسيطر السوق المركزي في عمّان على ما يزيد عن 60% من تداول المنتجات الزراعية ضمن نظام مزادات يفتقر إلى الشفافية[12].

3-2-2-6 التحول نحو الزراعة الذكية

من خلال إطلاق برامج مدعومة من الحكومة، وتوفير تمويل ميسّر يتيح تبني التقنيات الحديثة، إلى جانب تأسيس مراكز متخصصة للتدريب التقني، ودمج مفاهيم الرقمنة في مناهج التعليم والتدريب الزراعي، بما يعزز قدرات الكوادر البشرية ويرفع جاهزية القطاع للتحول التكنولوجي.

3-2-2-7 تصور جديد لتعزيز دور الصناعات الغذائية في منظومة الغذاء في الاردن

الانتقال من مجرد معالجة أولية للمنتجات الزراعية إلى منظومة صناعية متكاملة تركز على القيمة المضافة، والسلامة الغذائية، وتقليل الفاقد، وتعزيز الربط بين الإنتاج الزراعي المحلي واحتياجات السوق. هذا التحول يشمل الاستثمار في تقنيات حديثة، وتطوير سلاسل القيمة، وتحفيز الابتكار، ما يجعل التصنيع الغذائي ليس وسيلة لحفظ الإنتاج فحسب، بل محركًا للنمو الاقتصادي والتصدير وتحقيق الأمن الغذائي.

3-2-2-8 البحث العلمي

ضرورة إنشاء مظلة وطنية موحدة للبحث العلمي في الزراعة، تقوم على شراكة متوازنة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن توجيه البحث نحو الأولويات الوطنية، وتعزيز ربط مخرجاته بالتطبيق العملي في مراحل الإنتاج والتصنيع والتسويق. إن تكامل الأدوار بين المؤسسات البحثية الحكومية والجامعات من جهة، والشركات الزراعية والغذائية من جهة أخرى، يشكل حجر الأساس لبناء نظام بحثي فعال يسهم في الابتكار، وزيادة الإنتاجية، وتحسين جودة المنتجات، وتعزيز الأمن الغذائي.

البحث العلمي التطبيقي تلبية لاحتياجات القطاع الخاص وبتمويل منه

12 تقرير صادر عن غرفة تجارة عمّان، ٢٠٢٢.

3-2-2-9 تحديث التعليمات الناظمة لقطاع مستلزمات الانتاج الزراعي:

باعتباره شريكاً ممكنا للنمو في القطاع الزراعي ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع على المستويين الوطني والعالمي، أصبح من الضروري تحديث التعليمات الناظمة لقطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي بما يواكب المستجدات العلمية والتقنية، ويضمن سلامة السلسلة الإنتاجية، ويحمي حقوق المنتجين والمزارعين، ويعزز من كفاءة استخدام الموارد. ويأتي هذا المتطلب انسجامًا مع السياسات الوطنية الرامية إلى تحسين البيئة التنظيمية لمدخلات الإنتاج الزراعي، وضمان جودة المدخلات من بذور، وأسمدة، ومبيدات، وأدوية بيطرية، وأدوات وتقنيات زراعية، فضلًا عن ضبط تداولها واستيرادها وتصنيعها وتوزيعها بما يحقق أعلى درجات الفعالية والشفافية والمساءلة.

3-2-2-10 الاستجابة للأزمات والمخاطر

يتطلب تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر تطوير موانئ تصدير حديثة برية وجوية، وتكثيف الاستثمار في خدمات التبريد والفحص والتعبئة الذكية لضمان جودة المنتجات والتزامها بالمعايير الدولية. بالإضافة الى ضرورة فتح أسواق جديدة في دول الخليج وإفريقيا وشرق آسيا من خلال إبرام اتفاقيات تجارية زراعية متخصصة، بما يضمن وصول المنتجات الأردنية إلى أسواق متنوعة بشكل آمن ومستدام.

3-2-2-11 التأمين الزراعي

يكتسب إنفاذ برامج التأمين الزراعي من خلال شركات التأمين الخاصة أهمية متزايدة، لما يوفره من مرونة، وكفاءة تشغيلية، وخيارات متنوعة تتلاءم مع طبيعة المخاطر الزراعية. ولضمان فاعلية هذا التوجّه، يُقترح تبني نموذج تشاركي يقوم على تحفيز شركات التأمين الخاصة للعمل في هذا المجال ضمن إطار تنظيمي داعم، وبرعاية مباشرة من البنك المركزي ووزارة المالية، من خلال تقديم الدعم الفني والمالي، وتطوير أدوات إعادة التأمين، وتصميم منتجات تأمينية ملائمة للقطاع الزراعي. إن تفعيل هذا النموذج من شأنه تعزيز الثقة، وتوسيع قاعدة المستفيدين، والمساهمة في استقرار سلاسل الإنتاج الغذائي في المملكة.

التكامل بين صندوق المخاطر والتامين الزراعي الخاص المقترح لتعزيز التامين الزراعي

3-2-2-12 إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمزارعين والمحاصيل.

إنشاء نظام معلوماتي دقيق ومحدث يمكّن من رصد توزيع المحاصيل وتحديد الاحتياجات الفعلية للمزارعين، وربطهم بالخدمات الإرشادية والتمويلية والتسويقية. ومن شان هذا النظام العمل على تحسين الإنتاج وتقليل الفاقد، وتعزيز قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي.

3-2-2-13 استغلال اراضي الخزينة في المملكة[13] [14] [15]

يفرض حجم التدهور المتسارع في الأراضي الزراعية، ضرورة التفكير الجاد في استصلاح مساحات من أراضي الخزينة بهدف زيادة الرقعة الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي الوطني ويوضح الجدول أدناه توزيع أراضي الخزينة بحسب وملاءمتها المتوقعة لمختلف المنتجات الزراعية، ما يوفر أساساً علمياً لتوجيه جهود الاستصلاح والتخطيط لاستخدام الأراضي بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

13 NARC: Jordan Agricultural Map 2020

14 https://dosweb.dos.gov.jo/ar/

15 https://data.unccd.int/country-overview?country=JOR-2019

الشكل رقم 13 توزيع مساحات الاراضي في المملكة (مليون دونم)

المساحة الكلية للملكة
89.318

مساحة اراضي الخزينة
57.000

منها صالح للزراعة
10.400

صالح للخضروات	صالح للمحاصيل	صالح للوزيات
4.200	5.700	0.800

وتُعد معدلات الهطول المطري في المملكة العامل الأساسي الذي يقيّد استغلال كامل أراضي الخزينة، والبالغة نحو 57 مليون دونم، وذلك كما هو موضح في الشكل أدناه. حيث يمكن ان يُستغل منها فعليًا ما يقارب 10 ملايين دونم فقط. ويُعزى ذلك إلى الطبيعة شبه الجافة والمناخ المتقلب، مما يجعل جزءًا كبيرًا من هذه الأراضي غير مناسب للزراعة دون توفر مصادر مائية إضافية أو تقنيات متقدمة لحصاد المياه. وبالتالي، فإن محدودية الأمطار تشكل أحد أبرز التحديات أمام التوسع الزراعي، وتبرز الحاجة إلى سياسات مبتكرة لإدارة الموارد المائية وتعزيز كفاءة استخدام الأراضي.

الشكل رقم 14 الهطول المطري في المملكة [16]

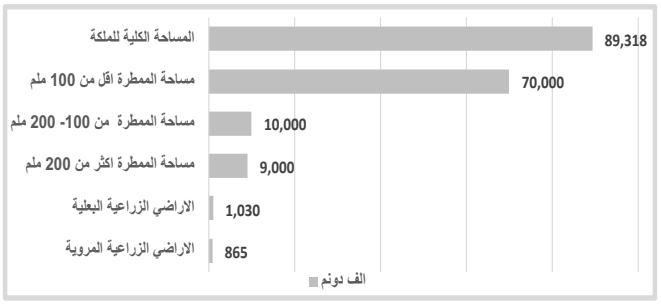

3-3 الفرص الممكنة

3-3-1 ما هي العوامل الخارجية والداخلية التي يمكن استثمارها لتحسين القطاع؟

3-3-1-1 حوكمة مؤسسية متكاملة:

في ظل الحاجة الملحة للإصلاح المؤسسي في القطاع الزراعي الأردني، تتجلى فرصة حقيقية للتطوير عبر معالجة أحد العوامل الداخلية الجوهرية، وهو تنظيم الأدوار والمسؤوليات من خلال تعزيز

16 Jordan-MoA 2022

الحوكمة. ورغم تعقيدات هذا التحدي، فإنه قابل للمعالجة بالإرادة السياسية والإدارية الواضحة، إذ يمثل خطوة أساسية لضمان الانسيابية والتكامل في سلسلة القيمة الزراعية، من الإنتاج إلى التصنيع والتجارة. ولاستثمار هذه الفرصة يتطلب إعادة هيكلة مؤسسية فعالة تعزز من التنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالقطاع وتقلل الازدواجية، وتوحد الجهود نحو رؤية وطنية موحدة، مما يضع القطاع الزراعي على مسار أكثر كفاءة واستدامة.

بناء الأدوار بين الغرفة الزراعية المقترحة والاتحاد العام للمزارعين، ضمن إطار وطني موحد

3-3-1-2 توسيع الأسواق البديلة للتصدير (في المرتبة الثالثة في المسح وبنسبة 7.5%)

في ظل التغيرات الجيوسياسية الإقليمية، ورغم التحديات الناتجة عن خسارة الأسواق التقليدية في العراق وسوريا، تبرز فرصة استراتيجية لإعادة توجيه الصادرات الزراعية الأردنية نحو أسواق بديلة وواعدة في دول الخليج وشرق آسيا وشرق إفريقيا، ما يسهم في تنويع الوجهات التصديرية، ورفع قدرة القطاع الزراعي على الصمود أمام التقلبات السياسية والاقتصادية الإقليمية.

3-3-1-3 التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي (في المرتبة السابع في المسح وبنسبة 7.1%)

تُشكّل الإمكانات التقنية والعلمية المتوفرة حاليًا لدى المركز الوطني للبحوث الزراعية، ووجود بنك البذور الوطني، فرصة داخلية واعدة لتطوير القطاع الزراعي وتمكينه من التكيّف مع التغيرات المناخية. فدعم المركز وتمويله بشكل مستدام، يُعد خطوة محورية نحو تفعيل دوره في تطوير الزراعة الذكية مناخياً، وإجراء بحوث تطبيقية تُراعي ظروف شح المياه وطبيعة التربة والتحديات البيئية الإقليمية.

3-3-1-4 التحول الرقمي في الزراعة (في المرتبة الثانية في المسح وبنسبة 7.7%)

وفر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بُعد والزراعة الذكية، فرصة كبيرة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة. ومع ذلك، فقد استخدم هذه الأدوات الرقمية حوالي 10% فقط من المزارعين الأردنيين حتى عام 2023.[17] وتُعد البُنى التحتية المتطورة والقدرات التكنولوجية المتاحة في المملكة، إلى جانب وجود كادر بشري مؤهل في مجالات الزراعة والهندسة والتقنيات الرقمية، من أبرز الفرص الداعمة لتوطين التكنولوجيا الزراعية. وتُمكّن هذه المقومات من تسريع عملية الرقمنة والأتمتة في القطاع الزراعي، سواء في القطاعين الحكومي أو الخاص، بما يُعزز كفاءة الإنتاج، ويحسّن إدارة الموارد، ويدفع باتجاه زراعة أكثر ذكاءً واستدامة، قادرة على مواكبة التطورات العالمية والاستجابة بفعالية للتحديات المناخية والاقتصادية.

توطين التكنولوجيا والرقمنة ضمن رؤية استراتيجية لرفع الإنتاجية والتنافسية وخفض التكاليف.

17 دراسة صادرة عن (GIZ 2021).

3-3-1-5 تفعيل الصناعات الغذائية التحويلية (في المرتبة الرابعة في المسح وبنسبة 7.4%)

تُشكّل الصناعات الزراعية والغذائية المتوفرة حالياً في المملكة بشكل متطور نسبيًا، إلى جانب وجود كادر مؤهل وقاعدة واسعة التقنيين في سوق العمل، فرصة داخلية واعدة لتعزيز التكامل بين الإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية. هذا العامل يمكّن من تحقيق قيمة مضافة عالية للمنتجات الزراعية، ويُسهم في خلق فرص عمل نوعية، وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الأردني في الأسواق المحلية والخارجية، خاصة إذا ما تم توجيه الاستثمارات نحو تطوير سلاسل القيمة وتعزيز الابتكار في التصنيع والتعبئة والتغليف والتسويق

3-3-1-6 الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية (في المرتبة 15 في المسح وبنسبة 4%)

تُعد مكانة الأردن كشريك موثوق وفاعل في برامج التنمية الزراعية الإقليمية، بالتعاون مع مؤسسات دولية، فرصة استراتيجية نابعة من نقطة قوة وميزة نسبية يمتلكها القطاع الزراعي الأردني. ويمكن توظيف هذه الشراكات في استقطاب التمويل الفني والمالي لمشاريع البحث والتطوير الزراعي، وتعزيز الابتكار في مجالات الزراعة الذكية والإدارة المستدامة للموارد، وتحسين الإنتاجية وجودة المنتجات. وتُتيح هذه الشراكات فرصًا حقيقية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية من خلال نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات الوطنية، وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي في مجالات التصدير والتصنيع الزراعي.

3-3-1-7 التوسع في الثروة الحيوانية لتلبية متطلبات الاسواق الجاهزة خارجيا

تميز الأردن بقصة نجاح واعدة في مجال الثروة الحيوانية، حيث شهدت تربية سلالتي الأغنام الأردنية الأصيلة «العواسي» و«النعيمي» توسعًا ملحوظًا، وذلك استجابةً للطلب المتنامي في السوق الخليجية، وخاصة السعودية، حيث تحظى هذه السلالات بمكانة ممتازة بفضل تكيفها مع البيئة المحلية وجودة لحومها. وفي الوقت نفسه، يتميز الإبل الأردني من صنف «العُليا» بمواصفاته الفريدة وقوته التحملية، مما جعله مطلوبًا بشدة في دول الخليج، حيث يزداد الطلب على هذه السلالة الراقية لاستخدامها في سباقات الهجن والفعاليات التراثية. وحتى نعزز من النمو في الثروة الحيوانية، لا بد من العمل على إيجاد حلول استراتيجية للتحدي الكبير المتمثل في ارتفاع تكاليف الأعلاف؛ إذ أصبح التوسع في زراعة الأعلاف المائية (الهيدروبونيك) خيارًا مبتكرًا ومستدامًا يضمن إنتاجًا مستمرًا وعالي الكفاءة، ويقلل الاعتماد على الأعلاف التقليدية، مما يدعم الجدوى الاقتصادية للمزارع الحيوانية ويعزز قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

استزراع الاعلاف المائي لزيادة الميزة النسبية لأغنام العواسي والنعيمي

3-3-2 الخطوات المقترحة:

3-3-2-1. إنشاء غرفة زراعة الأردن:

يشكّل تأسيس غرفة زراعية متخصصة تُعنى بالتسويق الزراعي والتمثيل التجاري للمزارعين، خطوة مؤسسية جوهرية لسد فراغ تنظيمي من جهة، ولبناء كيان مهني قادر على دعم المنتجين الزراعيين وتعزيز حضورهم في الأسواق المحلية والدولية من جهة أخرى.

دور غرفة الزراعة في ربط الانتاج بالتجارة-الاسواق والصناعة -التصنيع الغذائي والمدخلات

3-3-2-2 إعادة هيكلة الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين:

تطوير الهيكل التنظيمي للاتحاد العام للمزارعين بما يُعزز حضوره الميداني، ويُمكّنه من أداء دور فاعل في تنظيم الإنتاج الزراعي، وتمثيل مصالح المزارعين على نحو عملي ومهني، يُعد إصلاحًا استراتيجيًا لمعالجة أوجه القصور، وتفعيل دور الاتحاد كشريك رئيسي في التنمية الزراعية.

3-3-2-3 توسيع الأسواق البديلة للتصدير

تعزيز توقيع الاتفاقيات الزراعية الثنائية ومتعددة الأطراف، وربط الإنتاج الزراعي المحلي باحتياجات تلك الأسواق المستهدفة، بما يضمن توسيع فرص التصدير، وتحفيز المزارعين على التوجه نحو محاصيل ذات طلب خارجي، مما يسهم في رفع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية الأردنية وتعزيز تنافسيتها.

3-3-2-4 تعزيز الربط بين البحث العلمي وبناء قدرات المزارعين:

من خلال تطوير برامج تدريبية ومنهجية تستند إلى نتائج البحوث الزراعية، لتمكين المزارعين من تطبيق ممارسات الزراعة الذكية مناخياً، بما يُسهم في تعزيز الاستدامة الزراعية، ورفع كفاءة الإنتاج ضمن بيئات تواجه تحديات مناخية ومائية متزايدة.

3-3-2-5 تحسين كفاءة استخدام المياه عبر الابتكار البحثي

من خلال دعم الدراسات التطبيقية التي تركز على تحسين إنتاجية وحدة المياه (المتر المكعب)، مما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج الزراعي، ورفع كفاءة الموارد، وبالتالي تعزيز تنافسية القطاع الزراعي الأردني في الأسواق المحلية والإقليمية، وزيادة قدرته على التكيّف مع التغيرات المناخية.

3-3-2-6 برنامج وطني للتحول الرقمي في الزراعة

للاستفادة من الفرص التي تتيحها تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مثل الذكاء الاصطناعي، والاستشعار عن بُعد، والزراعة الذكية، يُقترح وضع برنامج وطني لتسريع تبنّي التحول الرقمي في الزراعة، يستهدف رفع نسبة استخدام الأدوات الرقمية بين المزارعين من 10% إلى مستويات أعلى تدريجيًا خلال السنوات القادمة. يشمل هذا البرنامج توفير حوافز مالية وتقنية، وبناء قدرات المزارعين من خلال التدريب العملي، وإنشاء منصات رقمية سهلة الاستخدام، بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في خفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الكفاءة، وتحسين القدرة التنافسية للقطاع الزراعي الأردني.

3-3-2-7 وحدة تنسيقية وطنية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعات التحويلية

يُقترح إنشاء وحدة تنسيقية وطنية لتطوير سلاسل القيمة الزراعية والصناعات التحويلية، تكون تابعة لوزارة الزراعة أو بالشراكة مع غرف الصناعة والزراعة، وتعمل كحلقة وصل بين المزارعين، والمصنّعين، والمستثمرين، والجهات الحكومية والخاصة المعنية، وذلك للاستفادة من نقطة القوة المتمثلة في وجود صناعات غذائية تحويلية متقدمة نسبيًا في الأردن، إلى جانب توفر كادر مؤهل وقاعدة واسعة من الشباب التقنيين في سوق العمل،

وتضطلع هذه الوحدة بمهمة ربط الإنتاج الزراعي المحلي مع احتياجات الصناعات الغذائية، عبر تخطيط إنتاجي منظم يضمن استقرار التوريد وتحفيز زراعة المحاصيل ذات القيمة التصنيعية العالية. كما تعمل على تحفيز الاستثمارات في مراحل ما بعد الإنتاج، مثل التصنيع، والتعبئة، والتغليف، وتطوير المنتجات وفقًا لمتطلبات السوق المحلي وأسواق التصدير.

تنظيم الانتاج بالتكامل مع التكنولوجيا والربحية والاستجابة للأسواق

3-3-2-8 المبادرة الوطنية متعددة الأطراف لتسريع الابتكار وتطوير سلاسل القيمة الزراعية

يُقترح إنشاء مبادرة وطنية متعددة الأطراف تستفيد من مكانة الأردن كشريك موثوق في برامج التنمية الزراعية الإقليمية والدولية، وذلك بهدف تسريع الابتكار وتطوير سلاسل القيمة الزراعية عبر تكامل أدوار القطاعين العام والخاص، والمراكز البحثية، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، بالشراكة مع الجهات الدولية المانحة مثل الاتحاد الأوروبي، وUSAID، وFAO.

ويجب أن تركز هذه المبادرة على تحويل الدعم الدولي إلى مشاريع تطبيقية تعزز الإنتاج الزراعي المحلي من خلال تمويل البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية والفنية، مع اهتمام خاص بالزراعة الذكية مناخياً، وتحسين كفاءة الموارد، وتعزيز التنافسية في الأسواق. كما تشجع المبادرة القطاع الخاص على الاستثمار في الابتكار الزراعي والصناعات التحويلية، وتفعيل دور الجامعات والمراكز البحثية في تقديم حلول تكنولوجية مناسبة، وتمكين منظمات المجتمع المدني من نشر المعرفة وبناء الوعي لضمان استدامة المبادرة وأثرها التنموي.

3-3-2-9 آلية قضائية متخصصة للنزاعات الزراعية الشاملة

تتطلب الطبيعة المتداخلة والمتنوعة للأعمال الزراعية – من إنتاج وتسويق وتوزيع وتصنيع وتصدير، إلى توفير المدخلات وحماية حقوق الملكية والعلامات التجارية – اعتماد آلية قضائية متخصصة تضمن معالجة سريعة ومنصفة للنزاعات الناشئة عنها. ويُقترح أن تُمنح هذه القضايا صفة الاستعجال، مع إشراك الجهات الزراعية ذات الاختصاص، مثل وزارة الزراعة، الاتحاد العام للمزارعين، غرفة الزراعة المقترحة، ونقابة المهندسين الزراعيين، لتقديم المشورة الفنية. ويُترك للسلطة القضائية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، وضع الهيكلية المؤسسية والإجرائية المناسبة لضمان عدالة فعالة في القضايا الزراعية.

3-4 التحسينات المرجوة

3-4-1 ما الذي يجب تحسينه أو تغييره لحل مشكلات القطاع؟

3-4-1-1 إيجاد وحدة مراقبة وتقييم لمدى استجابة مشاريع قطاع الزراعة الأردنية مع رؤية التحديث الاقتصادي

من الإيجابي جدًا ملاحظة كثافة المشاريع التي أطلقتها وزارة الزراعة الأردنية في الأعوام الأخيرة ضمن إطار رؤية التحديث الاقتصادي. وتكتسب هذه المشاريع أهمية أكبر في حال تنفيذها بما يعكس الطموحات التنموية والرؤى التحولية الشاملة القائمة على الابتكار، وتعزيز القيمة المضافة، والتكامل المؤسسي، بما يضمن إحداث أثر ملموس على أرض الواقع. ويمكن عرض هذه المشاريع ومراجعتها على النحو التالي:

1. مشاريع الأمن الغذائي مثل تفعيل المجلس الأعلى للأمن الغذائي، وإنشاء قاعدة بيانات، وتأسيس مركز أبحاث، هي متوافقة مع مبادرات الرؤية، مع أهمية الحاجة الى المزيد من آليات تنفيذ متكاملة، وربط مباشر مع سوق الغذاء العالمي، أو إدارة الطوارئ الغذائية، وضرورة أن تتضمن مؤشرات أداء أو خطوات ملموسة للتحول من "البيانات" إلى "السياسات الفاعلة".

2. المشاريع المتعلقة بتحديث التشريعات والتنظيمات الزراعية، مثل تعديل تعليمات الأنشطة الزراعية وتسجيل المبيدات والأسمدة، تتناول الجوانب التنظيمية فقط، مع أهمية أن يكون هناك إصلاح حقيقي للبيئة الاستثمارية أو خفض الكلف وتسهيل دخول الشباب. كما أنه من الأهمية بمكان بناء إطار رقابي رقمي موحد، وتحديث الحوافز الضريبية أو التراخيص الإنتاجية.
3. المبادرات المتعلقة بسلسلة القيمة والتصنيع الغذائي، مثل إنشاء مجمع الصناعات الزراعية وبرنامج تمويل سلاسل القيمة مع أهميتها، الا أنه لابد من ربطها بتحفيز الصناعات الغذائية التصديرية أو تطوير بنية التبريد وسلاسل الإمداد، والاسراع بتحقيق العلامة التجارية الوطنية للمنتجات الزراعية، والاستثمار في فتح أسواق خارجية جديدة، وهو ما كان جوهر المبادرة في ملف التصدير.
4. المبادرات الرقمية مثل إنشاء نظام تتبع للحيازات أو المنتجات، تبدو وكأنها مشاريع مستقلة تقنية، وبحاجة الى دمجها في نظام معلومات وطني موحد، يتكامل مع أجهزة الجمارك أو منظومات الجودة.
5. مشاريع التعليم والتدريب والابتكار الزراعي، بما فيها إنشاء حاضنات أو برامج التكنولوجيا الزراعية، هي مبادرات نموذجية، ولابد أن تلامس مراكز التعليم الجامعي، وتدخل ضمن منظومة مهنية مستمرة، وتتكامل مع التمويل الميسر أو سوق العمل الزراعي الحديث.
6. مشاريع الحصاد المائي وتبطين القنوات والري الحديث، رغم ضرورتها، تعالج جانبًا بيئيًا - هندسيًا تقليديًا، والأفضل دمجها في تصور جديد لاستخدام المياه في الزراعة ذات القيمة العالية أو التي تستهدف التصدير أو سلاسل التصنيع الغذائي.

ايصال القطاع الزراعي الى مرحلة استيعاب رؤيا التحديث الاقتصادي والاستجابة بنفس الايقاع

3-4-1-2 النتيجة: أثر محدود، غياب للرؤية الشاملة

مع التأكيد على أهمية التطور الذي يشهده القطاع الزراعي والإنجازات المحققة نتيجة لذلك، إلا أنه ما تزال هناك مساحة لتحقيق الهدف الرئيس لرؤية التحديث الاقتصادي، والمتمثل في إرساء تنمية زراعية مستدامة وأمن غذائي مرن قائم على الابتكار والتصدير. فما زالت بعض المشاريع التي أُعلنت منذ عام 2022 تراوح مكانها دون تنفيذ فعلي، نتيجة عوائق هيكلية أبرزها تضارب الصلاحيات بين الوزارات المعنية. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال استعراض ثلاثة نماذج: مشروع تم إطلاقه، وآخر لا يزال قيد التحضير، وثالث مقترح يعكس طبيعة الترابط بين أكثر من قطاع وتوجه، وذلك على النحو التالي:

3-4-1-2-1 مشروع الاستثمار الزراعي في أراضي الخزينة بمنطقة الحماد والسرحان.

لم يُفعّل نتيجة البطء في التنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة المالية، وعدم وضوح دور وزارة الاستثمار كمظلة تنظيمية موحدة. هذه الإشكالات الإدارية تعكس فجوة كبيرة بين الإعلان السياسي للمبادرات والتنفيذ التنفيذي الفعلي على الأرض.

3-4-1-2-2 الاعلان عن زراعة الشمندر وصناعة السكر في الأردن

أعلن عن النية لإطلاق مشروع لزراعة الشمندر السكري وتصنيع السكر محليًا، ضمن خطة لتوسيع الاستثمار الزراعي في مناطق مثل الأزرق ووادي عربة، مستندة إلى قدرة هذا المحصول على تحمل المياه المالحة.

غير أن هذا التوجه، رغم ما يبدو من جدوى اقتصادية أولية، يقع خارج إطار الرؤية الوطنية للتحديث الزراعي، وخاصة ضمن مبادرة الحفاظ على الموارد الطبيعية.[18] والمقترح هنا أن يخصص 180 ألف دونم لإنتاج نحو 300 ألف طن من السكر سنويًا، ويتطلب ذلك إنشاء مصنع تكرير للسكر بكلفة قد تتجاوز 200 مليون دينار. كما أن تقديرات استهلاك المياه المعلنة، والتي تتراوح بين 60 و80 مليون متر مكعب، تُعد متدنية جدًا مقارنة بالحاجة الفعلية. فإنتاج 300 ألف طن من السكر يتطلب ما يقارب مليوني طن من الشمندر السكري، أي ما يتجاوز مليار متر مكعب من المياه، بناءً على متوسط استهلاك 600 إلى 800 م^3 ماء لكل طن شمندر. أما إذا كان المقصود إنتاج 300 ألف طن من الشمندر فقط، فإن كمية السكر الناتجة لن تتجاوز 40 ألف طن، أي ما يعادل 8% فقط من الاستهلاك الوطني، مع استهلاك مائي يتخطى 200 مليون م^3.

تعكس هذه الفجوة في تقدير الموارد والإنتاج حالة من الضبابية الاستراتيجية والتناقض في بيانات السوق، الأمر الذي يربك صانع القرار في الشأن الزراعي. فوفقًا لتصريحات نقيب تجار المواد الغذائية، يبلغ الاستهلاك المحلي للسكر نحو 250 ألف طن سنويًا، في حين تشير إحصاءات (فاوستات) إلى أن إجمالي استهلاك الأردن من السكر والمحلّيات قد وصل إلى نحو 510 آلاف طن في عام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن إنتاج السكر من الشمندر السكري يعتمد على عدة عوامل، من أبرزها نسبة السكروز في المحصول، وكفاءة الاستخلاص، والظروف المناخية. وفي أفضل الأحوال، تُنتج 7 إلى 8 أطنان من الشمندر طنًا واحدًا من السكر، كما هو الحال في دول مثل مصر وألمانيا وفرنسا.

أما في الأردن، وبسبب المناخ شبه الجاف وقلة الأمطار، فإن إنتاج طن شمندر واحد يتطلب 700 إلى 800 م^3 من المياه، ويمكن خفض هذا الرقم باستخدام تقنيات ري عالية الكفاءة، مثل الري بالتنقيط.

3-2-1-4-3 بدائل لها ميزة، مثل استزراع العلف الأخضر بالزراعة المائية

أضحى إنتاج العلف الأخضر بواسطة تقنية الزراعة المائية (الهيدروبونيك) واحدًا من أرفع الحلول المبتكرة للتغلّب على شح الأعلاف وارتفاع تكلفتها. ففي مساحة لا تتجاوز 100 م^2، يمكن الحصول على قرابة 2 طن من العلف يوميًّا خلال أسبوعٍ واحدٍ فقط، وبما لا يتجاوز استهلاك 300 لتر ماءٍ لكل طن، مما يوفر أكثر من 80% من مياه الري مقارنةً بالأساليب التقليدية. ويتميز هذا العلف بنسبٍ مرتفعة من البروتين الخام وتركيبةٍ غذائيةٍ متوازنةٍ خاليةٍ من المبيدات الكيميائية، فتكون النتائج صحيةً وآمنةً وصديقةً للبيئة. كما يعدُّ الإنتاج الرأسي في هذه الظروف الوسيلةَ الأمثل لاستغلال المساحات المحدودة والتعويض عن ندرة المياه الجوفية، إذ يؤمّن إنتاجًا مستمرًا وموثوقًا على مدار العام، ويُعزّز الأمن الغذائي الحيواني مع خفض تكاليف التغذية بما يصل إلى 70%، فضلًا عن تحسين معدلات نمو الحيوانات وزيادة إنتاج الحليب. والأهم من ذلك، أنه يمهد الطريق لتوسيع فرص تصدير منتجاتنا الحيوانية، لا سيما أغنام العواسي والنعيمي إلى السوق السعودية، والإبل من صنف «العُليا» إلى أسواق الخليج، مما يعزز موقع الأردن كمورّد رائد للثروة الحيوانية.[19]

18 https://www.youtube.com/watch?v=RvgSF7c9atM

19 https://www.raya.com/2010/01/30/%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-2-%D8%B7%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%AA

وخلاصة القول، إن المطلوب اليوم هو إحداث تحول جذري في أسلوب التخطيط والتنفيذ، يقوم على ربط كل مشروع بمنظومة متكاملة للأثر الوطني تشمل الجدوى الاقتصادية والبيئية، والمساءلة المؤسسية، ومعالجة ازدواجية الصلاحيات بين الجهات المعنية، بما يضمن انتقال الاستثمار الزراعي من مبادرات متفرقة إلى روافع حقيقية للتنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي.

3-4-1-3 مراجعة منهجية للاستجابة لرؤيا التحديث الاقتصادي

إن الاستجابة لرؤية التحديث الاقتصادي تقتضي إحداث تغيير جوهري في الإجراءات وأساليب العمل التقليدية، واعتماد طرق مبتكرة في التفكير والتنفيذ، بما ينسجم مع الهدف النهائي للتحديث الاقتصادي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي:

- تشكيل خلايا استقصائية اقتصادية غذائية، على غرار ما هو معمول به في بعض الدول مثل الولايات المتحدة، حيث يتمثل دورها في رصد التهديدات للأسواق الغذائية وصياغة إجراءات استباقية للتعامل مع الصدمات المحتملة وتحضير بدائل استراتيجية لا تقتصر فقط على تنويع مصادر الاستيراد، بل تشمل أيضًا تطوير بدائل في قنوات الإمداد والتوزيع.
- إنشاء خلايا لتمكين القطاع الخاص الزراعي، تُسهّل الوصول إلى المعلومات الدقيقة بشفافية ووضوح. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتجاوز رقمنة القطاع مجرد تعداد المزارع لتشمل أتمتة الإجراءات كافة، بما يضمن الشفافية الكاملة فيما يتعلق برخص الاستيراد ورسوم التصدير وأسباب قبول أو رفض الطلبات، بعيدًا عن أي تدخلات شخصية قد تعيق الانسيابية والعدالة في التعامل. ولتوضيح المقصود بالأتمتة، يمكن الاستشهاد بتجربة لجنة تعديل شروط تراخيص المنتجات النباتية والحيوانية في وزارة الزراعة (2025)، التي خلصت إلى دمج 1000 شرط نباتي و500 شرط حيواني، وتعديل 400 شرط نباتي و1066 شرط حيواني، بالإضافة إلى إلغاء 113 شرطًا نباتيًا و600 شرط حيواني.
- يستحسن أن تلعب الوزارات المعنية، وخاصة وزارة الزراعة، دورًا داعمًا وميسرًا للقطاع الإنتاجي الحقيقي، مع التركيز على التعاون والشراكة مع القطاع الخاص، إذ يمتلك هذا القطاع أدوات الإنتاج ويستطيع تقديم مقترحات فعّالة لتطوير القطاع.
- تمكين القطاع الخاص من الاستثمار والإنتاج والتصنيع الغذائي والتصدير ودعم توجهات إضافة القيمة على المنتجات الأردنية في مختلف مراحل السلسلة الغذائية والتحول من دور تنظيمي متسلط إلى دور داعم ومساند يُحفّز الابتكار والتوسع الإنتاجي.

3-4-1-4 إصلاح منظومة التسويق الزراعي

يمثل إصلاح نظام التسويق الزراعي أحد المفاتيح الجوهرية لرفع دخل المزارعين وتعزيز تنافسية القطاع الزراعي الأردني، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة شاملة لمنظومة التسويق والتصدير. ويتطلب ذلك تطوير نظام الاسواق المركزية للحد من التلاعب والاحتكار، وتعزيز الشفافية في العلاقة بين المنتجين والتجار، وربما ان الاوان لإدخال القطاع كمستثمر ومشغل لأسواق مركزية في البلديات الاخرى مع ضمان الايرادات العامة.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن سلسلة القيمة الزراعية في المملكة تُظهر بوضوح أن ملكية أدوات الإنتاج تقع بشكل شبه كامل ضمن نطاق القطاع الخاص، بدءًا من مدخلات الإنتاج، مرورًا بعمليات الإنتاج الزراعي، ووصولًا إلى قطاع التصنيع الغذائي والتصدير. ويُشكّل وجود الأسواق المركزية الحكومية الاستثناء الوحيد في هذه السلسلة، مما يستدعي إعادة النظر في موقعها ضمن

المنظومة، إذ لا ينبغي أن تظل استثناءً منفصلاً عن سياق القطاع الخاص. وعليه، يُمكن اعتبار هذا الواقع أساسًا متينًا يبرر فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والتشغيل في الأسواق المركزية، سواء في العاصمة أو في البلديات، وذلك ضمن إطار يحافظ على الإيرادات العامة للقطاع العام من رسوم وضرائب ويضمن استمرار الدور الرقابي والتنظيمي للحكومة.

> امتلاك وتشغيل أسواق مركزية خاصة يُعد امتدادًا طبيعيًا لدور القطاع الخاص في سلسلة القيمة

وسيكون من الصواب إطلاق بورصة زراعية إلكترونية وطنية تُربط من خلالها المزارع مباشرة بالمستهلك والمؤسسات والمصدّرين، ما يسهم في تداول المحاصيل وتسعيرها بشكل يومي وشفاف، ويقلص دور الوسطاء غير المنتجين في السلسلة التسويقية. ولتعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية، لا بد من تحسين جودة المنتج الزراعي من خلال تبني ممارسات ما بعد الحصاد وجني المحصول الزراعي، وتسهيل الإجراءات اللوجستية والرقابية، وتقديم حوافز مرنة للمصدرين، مثل تخفيض رسوم الشحن ومنح إعفاءات ضريبية مؤقتة، خاصة في فترات الوفرة الإنتاجية أو كساد السوق.

وتتطلب هذه التحولات أيضًا إعادة تصميم منظومة التصدير الزراعي لتكون أكثر مرونة وديناميكية، من خلال بناء موانئ تصدير حديثة برية وجوية مزودة بخدمات متقدمة تشمل التبريد والفحص والتعبئة الذكية، والتغليف ضمن المواصفات المعتمدة دوليًا. كما يُوصى بتوسيع قاعدة الأسواق التصديرية الأردنية، خاصة في دول الخليج، وإفريقيا، وشرق آسيا، من خلال توقيع اتفاقيات تجارية زراعية متخصصة تتوافق مع القدرات الإنتاجية المحلية والمواصفات المطلوبة في تلك الأسواق.

3-4-1-5 تعاونيات انتاجية وتسويقية فعالة كمؤسسات وسيطة بين المنتج والسوق.

تعمل التعاونيات كمؤسسات وسيطة فاعلة بين المزارع والسوق إضافة لدورها الانتاجي، حيث تُمكّن من تنظيم عمليات الفرز والتوضيب والتعبئة والنقل، وهو ما يقلل من كلف الإنتاج، ويُحسن جودة المنتج ويجعله أكثر تنافسية، خاصة في الأسواق التصديرية التي تتطلب معايير محددة لا يستطيع المزارع الفرد الالتزام بها منفردًا. كما أن التعاونيات تفتح المجال للربط المباشر مع المؤسسات الكبرى، مثل الأسواق المركزية وسلاسل التوزيع الحديثة والمستشفيات والمدارس، بما يعزز استقرار التسويق ويرفع القيمة المضافة.[20]

ومن خلال تنظيم المزارعين في كيانات تعاونية، يمكن فتح قنوات لتصدير المحاصيل الأردنية وفق عقود منتظمة تتوافق مع المواصفات الفنية الدولية، وهو ما يحد من الخسائر في المنافذ التصديرية ويُعزز صورة المنتج الأردني في الأسواق الخارجية. إضافة إلى ذلك، فإن هذه التعاونيات تسهم بشكل مباشر في دعم الأمن الغذائي الوطني، عبر ضمان استمرارية الإنتاج المحلي، واستقرار دخل المزارعين، وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

كما تُعد التعاونيات منصة واعدة لإدماج الشباب والنساء في القطاع الزراعي، من خلال خلق فرص عمل في خدمات ما بعد الحصاد، التسويق الرقمي، والعمليات اللوجستية، ما يسهم في

20 https://www.startupsjo.com/En/problemdetails/2028?

تنمية المجتمعات الريفية وتمكينها اقتصاديًا. ومن جانب آخر، فإن التنظيم التعاوني يفتح الباب أمام فرص التمويل والدعم من المؤسسات المحلية والدولية، نظرًا لما توفره هذه الصيغة من شفافية وفعالية في إدارة الموارد وتوجيه الدعم بشكل جماعي ومنظم.[21] وتُعد التعاونيات حلاً أساسياً لمواجهة مشكلة تفتت الملكية الزراعية وانخفاض الإنتاج واعتماد نظم زراعية قديمة، من خلال تجميع وتمثيل صغار المزارعين ضمن كيانات قانونية تعزز قدرتهم التفاوضية على تسويق منتجاتهم وتقليل الاعتماد على الوسطاء. كما تسهم في مشاركة الموارد والخدمات مثل معدات الري، والحصاد، وما بعد الحصاد، بما يعزز استثمار الموارد المشتركة والكفاءة الإنتاجية. وتعمل التعاونيات على تسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل عبر توقيع عقود مع التجار وتنظيم التسويق الجماعي، بالإضافة إلى التأهل للحصول على تمويل ومخصصات حكومية أو دولية. فضلاً عن ذلك، توفر التعاونيات فرص عمل وتنمية مجتمعية تقلل الهجرة الريفية من خلال دمج الأعضاء في خدمات لوجستية وابتكارات إنتاجية. كما تتيح التعاونيات المنظمة بيئة شفافة وقوية، تؤهلها للحصول على منح وحوافز خاصة من الحكومة والجهات الداعمة.

تعاونيات انتاجية وتسويقية مجمعة لإحداث تحوّل نوعي في آلية تنظيم الإنتاج والتسويق الزراعي،

3-4-1-6 شبكة وطنية للأمن الغذائي وإدارة الأزمات

تتزايد الحاجة في الأردن إلى تطوير منظومة متكاملة لإدارة مخاطر الزراعة والاستجابة السريعة للأزمات، الأمر الذي يتطلب تأسيس وحدة وطنية متخصصة لإدارة مخاطر الزراعة داخل وزارة الزراعة بالتعاون مع الدفاع المدني ومركز ادارة الازمات والكوارث، بما يضمن التنسيق الفعّال في حالات الطوارئ. كما أن إطلاق نظام وطني للتأمين الزراعي بالشراكة مع القطاع الخاص وتحت مظلة حكومية تشريعية يمثل خطوة أساسية لتعزيز حماية المزارعين من الخسائر غير المتوقعة وتوفير التمويل الآمن للقطاع. وبالتوازي مع ذلك، يبرز أهمية بناء احتياطي وطني للغذاء والزراعة ضمن خطة الأمن الغذائي، مع اعتماد آليات توزيع محوسبة وتفعيل وحدات للطوارئ الغذائية ومخازن استراتيجية، إلى جانب تطوير خطط الاستجابة السريعة للأزمات الزراعية والكوارث المناخية، لضمان استدامة القطاع الزراعي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المتزايدة.

المركز الوطني لإدارة الازمات مرجعية وحيدة لإدارة الازمات والمخاطر الزراعية

21 https://www.land-links.org/country-profile/jordan/

3-4-1-7 إعادة هيكلة المؤسسات التمويلية في القطاع الزراعي من خلال إنشاء بنك زراعي خاص

يمثل تعزيز التمويل الزراعي ركيزة أساسية لدفع عجلة التحديث في القطاع الزراعي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إعادة هيكلة صندوق الإقراض الزراعي والمؤسسات التمويلية الأخرى الخاصة بالقطاع الزراعي ليواكب متطلبات المرحلة الحالية، من خلال تقديم قروض ذكية وميسّرة للمزارعين والمستثمرين، تكون مشروطة بتبني التحول الرقمي، أو استخدام الطاقة المتجددة، أو التوجه نحو الزراعة الموجهة للتصدير. هذا التوجه من شأنه تحفيز الابتكار، ورفع كفاءة الإنتاج، وتقليل التكاليف، فضلاً عن تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الأردنية في الأسواق العالمية، ودعم استدامة القطاع على المدى البعيد.

إعادة هيكلة المؤسسات التمويلية في القطاع الزراعي من خلال إنشاء بنك زراعي للمشاريع الزراعية.

3-4-1-8 تحسين التعليم والتدريب الزراعي

يُعد تحسين التعليم والتدريب الزراعي خطوة محورية لتطوير القطاع ومواكبة التحولات التكنولوجية العالمية. ويتطلب ذلك إدراج مهارات الزراعة الذكية، مثل استخدام التقنيات الرقمية، وإدارة الموارد بكفاءة، والتحليل البيئي، ضمن مناهج التعليم المهني والجامعي، بحيث يكتسب الطلبة المهارات العملية والعلمية اللازمة لسوق العمل الحديث. كما تبرز الحاجة إلى إنشاء مراكز تدريب تقني زراعي متخصصة في مختلف الأقاليم، لتوفير برامج تدريبية تطبيقية تستهدف المزارعين والشباب والمهتمين، وتسهّل نقل المعرفة والابتكار إلى الحقول والمزارع، مما يعزز من كفاءة القطاع الزراعي ويدعم استدامته على المدى الطويل.

3-4-1-9 تشريعات تنظيمية لأراضي الزراعة

أن التشريعات التنظيمية للأراضي الزراعية من الركائز الأساسية لتعزيز استدامة وتنوع الاستثمار الزراعي. ويبرز في هذا السياق أهمية تطوير إطار قانوني حديث يُسهّل إجراءات تأجير الأراضي الزراعية أو الدخول في شراكات لاستثمارها، بما يتيح للمزارعين والمستثمرين الوصول إلى الأراضي غير المستغلة بشكل أكثر فعالية. كما يهدف هذا الإطار إلى الحد من تركز ملكية الأراضي الزراعية في أيدي فئة محدودة، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد، مما يسهم في تنشيط القطاع الزراعي وزيادة الإنتاجية، ويدعم جهود التنمية الريفية المستدامة.

تشريعات لتمكين المستثمرين من الوصول إلى الأراضي غير المستغلة

3-4-1-10 مكافحة التصحر وتدهور الاراضي

يوصى باعتماد نهج متكامل لإعادة تأهيل الأراضي وتعزيز الغطاء النباتي، يشمل حماية المراعي وتنظيم الرعي، وإعادة زراعة الأشجار المحلية مثل البطم والبلوط في المناطق الجافة وشبه الجافة، وتطبيق تقنيات الزراعة الحافظة للحد من تآكل التربة. كما يُنصح بتفعيل نظام الدورات الرعوية لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، وإنشاء محميات رعوية مجتمعية تحت إشراف السكان المحليين، على غرار تجربة مشروع البادية الوسطى. وتعد التوعية والمشاركة المجتمعية ركيزة أساسية لضمان استدامة هذه الجهود. وعلى المستوى الإقليمي، يستحسن ربط هذه المبادرات بمشروع التشجير الإقليمي ضمن مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» بقيادة المملكة العربية السعودية، من خلال تنفيذ مشروع يمتد من شمال الأردن إلى

جنوبه بطول 350 كم وعرض 6-5 كم، أي نحو 2% من مساحة المملكة، على مدار عشر سنوات، مع مراعاة معدلات الهطول المطري شرق المدن الرئيسة، بهدف تعزيز التكيف المناخي ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

مشاريع كبرى خضراء من شمال المملكة لجنوبها تغطي 2% من مساحة المملكة

3-4-1-11 تنظيم الإنتاج الزراعي في الأردن كضرورة استراتيجية في ظل شح الموارد

يواجه القطاع الزراعي في الأردن تحديات متزايدة تتعلق بندرة المياه وتأثيرات التغير المناخي، إلى جانب محدودية الأراضي الصالحة للزراعة. في هذا السياق، يصبح تنظيم الإنتاج الزراعي ضرورة ملحّة، لا مجرد خيار، لضمان استدامة الموارد الطبيعية وتحقيق أقصى عائد ممكن من وحدة المياه المتاحة. إن أحد المحاور الأساسية في هذا التنظيم هو توجيه السياسات الزراعية نحو تعظيم العائد الاقتصادي من كل متر مكعب من المياه، خاصة للمحاصيل المخصصة للتصدير. يتطلب ذلك اعتماد معايير واضحة ومؤشرات أداء تقيس الكفاءة الاقتصادية لكل محصول، بما يساعد في اختيار الأنماط الزراعية الأكثر جدوى من حيث الاستهلاك المائي والعائد المالي. وفي المقابل، فإن تلبية احتياجات السوق المحلي تبقى أولوية لا يمكن إغفالها. كما أن تطوير الأساليب الزراعية والتحول نحو ممارسات إنتاج مستدامة يمثل ركيزة محورية في هذا الإطار، وذلك من خلال تبني تكنولوجيا الزراعة الدقيقة، وتحسين إدارة الموارد، يمكن تقليل الفاقد وخفض الضغط على المياه والتربة، مع الحفاظ على الإنتاجية وتحسين الجودة.

تعظيم العائد الاقتصادي للمتر المكعب من المياه لزراعات مطلوبة سوقيا وتصنيعيا

ولتحقيق هذه الأهداف، هناك حاجة ملحة لإنشاء أو تفعيل هيئة وطنية متخصصة تكون مسؤولة عن تخطيط الإنتاج الزراعي ومتابعة تنفيذه. ويجب أن تستند هذه الهيئة إلى قواعد بيانات دقيقة، وتصدر إرشادات واضحة مبنية على معايير علمية، بحيث توجه المزارعين نحو خيارات إنتاجية تتوافق مع أولويات السوق وتراعي العائد لكل وحدة مياه. كما يشكّل التخطيط الزراعي التعاقدي أداة فاعلة لربط الإنتاج بالطلب، عبر تشجيع زراعة المحاصيل ذات القيمة المضافة والطلب المرتفع، مما يعزز الثقة بين المزارعين والمشترين ويحد من تقلبات السوق. وبالموازاة، فإن تحسين سلاسل القيمة والتوريد – من خلال دعم الفرز والتعبئة والتبريد – يسهم في تقليل الفاقد ورفع جودة المنتجات وتعزيز تنافسيتها. ويتطلب نجاح هذه المنظومة تحديث التشريعات، وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم حوافز للمزارعين لاعتماد خطط إنتاجية وتقنيات حديثة، بما يعزز الأمن الغذائي ويسهم في نمو الاقتصاد الوطني.

هيئة وطنية متخصصة تكون مسؤولة عن تخطيط الإنتاج الزراعي ومتابعة تنفيذه.

12-1-4-3 مسارات تحول نظم الإنتاج الزراعي في الأردن

أ- الزراعة في بيئة محكمة (CEA):

يتمتع قطاع البيوت البلاستيكية في الأردن بإمكانية كبيرة للانتقال إلى تطبيق الزراعة في بيئة محكمة (CEA)، وهو نظام زراعي متقدم يعتمد على التحكم الكامل في العوامل البيئية المحيطة بالنباتات مثل الإضاءة، ودرجة الحرارة، والرطوبة، وتركيز ثاني أكسيد الكربون، والمغذيات، بهدف تحقيق إنتاجية عالية وجودة محسنة على مدار العام. وتشمل تقنيات CEA البيوت البلاستيكية الذكية، الزراعة الرأسية، الزراعة الداخلية، وأنظمة الزراعة المائية والهوائية، التي تتيح إنتاج محاصيل خارج مواسمها التقليدية وفي مناطق غير ملائمة للزراعة التقليدية، مثل المناطق الحضرية والصحراوية.[22]

يعتمد هذا النهج على تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وأجهزة الاستشعار الدقيقة لمراقبة وإدارة الظروف البيئية بشكل فعال، مما يقلل من الاعتماد على المبيدات والأسمدة الكيميائية والتحول الى المكافحة البيولوجية، ويخفض استهلاك المياه والطاقة، ويحد من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والآفات. وتُظهر التجارب نجاحاً ملموساً في زراعة الخضروات الورقية والفواكه داخل البيوت البلاستيكية الذكية، بالإضافة إلى إنتاج الأعشاب الطبية والزهور في المزارع الرأسية داخل المدن، وزراعة الفطر في غرف مغلقة ذات تحكم دقيق في درجة الحرارة والرطوبة.

ب- الزراعة الذكية مناخياً (CSA):

تُعد الزراعة الذكية مناخياً (CSA) نهجاً ضرورياً في الأردن، خاصة في ظل ما تواجهه المملكة من شح المياه وتسارع التغيرات المناخية. ويساهم هذا النهج في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين دخل المزارعين، كما يبني مرونة المجتمعات الريفية في مواجهة التحديات البيئية المتزايدة. ويعمل الأردن، بالتوازي مع تطبيق الزراعة في بيئة محكمة (CEA)، على تبني هذا النهج المتكامل الذي يهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بطريقة مستدامة بيئياً واجتماعياً، مع تعزيز قدرة المزارعين على التكيف مع التغير المناخي ودعم جهود التخفيف من آثاره.[23]

توطين التكنولوجيا والرقمنة ضمن رؤية استراتيجية لرفع الإنتاجية والتنافسية وخفض التكاليف.

وقد برزت في الأردن عدة ميزات لهذا النهج، من بينها تحسين كفاءة استخدام المياه عبر تقنيات الري الذكي والتقليل من الهدر، وإدخال محاصيل مقاومة للجفاف والملوحة، وتطبيق أنظمة الزراعة المحمية والزراعة المائية (الهيدروبونيك)، بالإضافة إلى تدريب المزارعين على الممارسات الزراعية المستدامة ونقل المعرفة من خلال مدارس الحقل والمبادرات المجتمعية.

22 https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2025

23 https://www.moenv.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/climate_smart_agriculture_action_plan-jordan-4.pdf

3-5 الاستثناءات

3-5-1 من تحليل الاحتياجات والفرص ومجالات التحسين، ما الذي يتم تنفيذه حاليًا – ولو بشكل جزئي؟

3-5-1-1 تجارب ناجحة لكنها غير معممة

بعض المشاريع النموذجية (كالزراعة الذكية في وادي الأردن، أو الزراعات المائية في المفرق) أثبتت جدواها ونحتاج الى تعميمها على المستوى الوطني. وعلى الرغم من التحديات، هناك تجارب زراعية ناجحة استثنائية، مثل:

- الزراعة في الأغوار، حيث تم تطوير نظام ري متقدم ومستدام، مما جعل المنطقة الوحيدة التي تحقق استدامة زراعية فعلية في الأردن.
- مشاريع الحاضنات الزراعية، التي أطلقتها بعض الجامعات والمؤسسات لتشجيع الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع ناجحة، مع دعم مالي وتقني.
- الزراعة المحمية وتربية النحل التي شهدت نمواً ملحوظاً بفضل البرامج التدريبية المتخصصة، مما ساهم في زيادة الإنتاج وتحسين جودة المنتجات.
- زراعة النخيل، حيث نجاح الأردن في زراعة التمور والتي تُعد قصة نجاح زراعية متميزة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في ظل تحديات بيئية ومائية معقدة. فقد استطاع الأردن خلال العقدين الماضيين من أن يتحول من منتج محدود للتمور إلى مُصدِّر إقليمي متميز، خاصة لنوع المجهول عالي الجودة، وهو أحد أغلى أصناف التمور في العالم. يعود ذلك الى الظروف المناخية المثالية في مناطق الأغوار الجنوبية - خاصة الأغوار الجنوبية في الكرك والطفيلة- التي تتمتع بمناخ حار وجاف، وهو مثالي لأشجار النخيل وانخفاض الرطوبة الذي يقلل من الإصابة بالأمراض الفطرية ويعطي ثمارًا ذات جودة عالية.
- مزارعي الفراولة في جرش وعجلون، حيث بدأ عدد من المزارعين بزراعة الفراولة في البيوت البلاستيكية، بدعم فني من مؤسسات دولية واستُخدمت تقنيات ري حديثة وتغليف مبكر لتسويق المحصول خارجياً. وكانت النتائج منتج نوعي يُصدّر إلى الخليج ولبنان، الامر الذي الى أدى الى دخل مرتفع مقارنة بمحاصيل تقليدية كالخيار والبندورة، بالإضافة الى تمكين نساء ريفيات في مجالات التعبئة والتسويق.

3-5-1-2 شركات صناعات غذائية متقدمة تقنيًا:

مثل مصانع الألبان الكبرى، وزيت الزيتون، التي حصلت على شهادات جودة دولية، ولكنها تشكل أقل من 10% من إجمالي الصناعات الغذائية في الأردن.

وكمثال في صناعة الالبان فان الطلب المرتفع على الحليب طويل الأمد UHT في السوق المحلي يمثل فرصة استراتيجية غير مستغلة. توطين إنتاج هذا المنتج محلياً يعزز الأمن الغذائي ويضيف قيمة للناتج المحلي، مع امتصاص الفائض من إنتاج المزارع وحماية المزارعين من الخسائر. رغم توفر مقومات الإنتاج في الأردن وارتفاع إنتاج المزارع بنسبة 5–10% سنوياً، إلا أن استيراد نحو 30 مليون لتر من الحليب طويل الأمد سنوياً أعاق تطور القطاع. ذلك أثّر سلباً على استثمارات المصانع المحلية، إذ لا ينتج سوى مصنعين من أصل 330 مصنعاً هذا النوع من الحليب. وعليه فان تشجيع الاستثمار في خطوط إنتاج الحليب طويل الأمد وتقديم الحوافز للمصانع والمزارعين خطوة محورية لتمكين القطاع. هذا التوجه يقلل الاعتماد على الاستيراد، ويوفر فرص عمل للشباب، ويعزز التنمية الريفية، ويحقق نمواً حقيقياً ومستداماً لصناعة الألبان الوطنية. كما ان الاستيراد

المتكرر للعجلات الصغيرة -البكاكير يؤدي إلى إحداث فائض كبير في الحليب ومضاربات سعرية يكون ضحيتها المزارع والمصنع معاً. والتساهل في استخدام حليب البودرة في الألبان والأجبان.

3-5-1-3 نجاح بعض الجمعيات التعاونية في التسويق

رغم التحديات، تمكنت جمعيات زراعية في الكورة وعجلون ومادبا من تسويق محاصيلها بشكل جماعي إلى الأسواق المحلية والمؤسسية، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدعم لتعزيز الاستدامة.

3-5-1-4 نجاح نسبي للحصاد المائي

شهدت جهود الحصاد المائي في الأردن نجاحًا نسبيًا خلال السنوات الأخيرة، تمثّل في التوسع بإنشاء السدود الصغيرة والحفائر الترابية والآبار المحسّنة، مما ساهم في تعزيز استغلال مياه الأمطار وتحسين توفر المياه للزراعة البعلية والمراعي. ورغم التحديات المتعلقة بالتغير المناخي وتذبذب الهطل المطري، فإن هذه المبادرات وفّرت حلولًا محلية مبتكرة وساعدت في تعزيز مرونة المجتمعات الريفية في مواجهة شح المياه.

3-5-1-5 بداية تحسين سلاسل القيمة

بدأت تظهر مؤشرات إيجابية على صعيد تحسين سلاسل القيمة الزراعية من خلال دعم إنشاء مراكز لتجميع وفرز وتدريج المنتجات الزراعية، إلى جانب تطوير مجمعات صناعية زراعية متخصصة. وقد ساهمت هذه المبادرات في تقليل الفاقد، ورفع جودة المنتجات، وتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والتصديرية.

3-5-1-6 محاربة الهدر الغذائي

في السياق الأردني، تُظهر المؤشرات أن مستوى الهدر الغذائي في المملكة معتدل نسبيًا (101 كغم للفرد في السنة) وهي أقل من المعدل العربي العام، وهو ما يعكس جزئيًا وعيًا مجتمعيًا وتطورًا نسبيًا في البنية التحتية والإجراءات المرتبطة بإدارة الغذاء. ومع ذلك، لا تزال هناك فرصة كبيرة لتقليل هذا الهدر وتعظيم الاستفادة من الفاقد، سواء عبر المعالجة أو إعادة التوزيع أو الاستخدام في سلاسل أخرى (كالأسمدة أو الأعلاف). وتعمل الحكومة الأردنية، من خلال مجلس الأمن الغذائي الوطني، على تطوير برامج وخطط تنفيذية للحد من الهدر الغذائي، ضمن نهج وطني متكامل يراعي الجوانب الإنتاجية واللوجستية والاستهلاكية. وقد بدأ المجلس بالفعل بتنفيذ مشاريع ملموسة بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، شملت تحسين سلاسل التبريد والنقل، دعم الجمعيات الخيرية لاستلام وتوزيع الفائض الغذائي، وتعزيز الوعي المجتمعي حول الاستهلاك المسؤول. وقد بدأت نتائج هذه الجهود بالظهور على أرض الواقع، سواء من خلال انخفاض الفاقد في بعض الأسواق المركزية، أو عبر تقارير الجهات المعنية بإدارة الغذاء وتوزيعه.[24]

3-5-1-7 رؤيا مستقبلية واضحة ومحددة

يمتلك الأردن رؤية واضحة، كما تجسدها رؤية التحديث الاقتصادي والاستراتيجيات الوطنية المتعددة وخطط العمل المرافقة، ما يوفّر أرضية صلبة يمكن البناء عليها. ومن خلال استثمار هذه الرؤية وتطوير النهج القائم في التعامل معها، يصبح بالإمكان الارتقاء بالأداء المؤسسي وتحقيق أثر ملموس يعكس توجهاتها المستقبلية.

3-5-2 الخطوات المقترحة والتوصيات

3-5-2-1 الحوكمة والسياسات العامة

- إصلاح منظومة التشريعات الزراعية، عبر تعديل قانون الزراعة، وتفعيل التشريعات ذات العلاقة بالشراكة الزراعية وتأجير الأراضي وحقوق المرأة والعاملين في القطاع الزراعي.
- تطبيق نظام وطني لمتابعة وتقييم القطاع الزراعي، يتضمن مؤشرات أداء (KPIs) واضحة

24 تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة ٢٠٢٤

مرتبطة برؤيا التحديث الاقتصادي وخطط التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

- هيكلة الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين، وزيادة مهامه في الإشراف على التزام المزارعين بفكرة تنظيم الانتاج في مناطق المملكة الانتاجية المختلفة، بالتعاون والتنسيق مع وزارة الزراعة ووزارة المياه
- الحاجة إلى التحول نحو نهج قطاعي متكامل يربط المشاريع بالأثر الوطني، ويتجاوز العوائق المؤسسية، ويعزز المساءلة والاستدامة ضمن إطار تنفيذي موحد وتنسيق بين الجهات الفاعلة لتحقيق مبادرات رؤية التحديث الاقتصادي الزراعية العديدة.
- التوصية الى السلطات القضائية باعتماد آلية قضائية متخصصة وسريعة للفصل في النزاعات الزراعية، تراعي خصوصية القطاع، وتُشرك الجهات الزراعية المختصة في تقديم المشورة الفنية.
- غرفة زراعة أردنية ذات طابع تمثيلي وتنظيمي موحد، توجه الإنتاج بما يتماشى مع أولويات الأمن الغذائي وكفاءة استخدام الموارد، وتدعم التصنيع الزراعي، وتنظم التسويق والتصدير.

3-5-2-2 الإنتاج والتسويق والتصنيع:

- إنشاء نظام وطني لتخطيط الإنتاج الزراعي، قائم على قاعدة بيانات متكاملة تربط بين أنواع المحاصيل والمواسم واستهلاكها للمياه والتربة والعائد الافضل وعلاقتها بالتصنيع الغذائي والطلب المحلي والخارجي.
- تحديث نظام البلديات والاسواق المركزية وإنشاء بورصة زراعية إلكترونية، تعتمد على الجودة والشفافية في التسعير، وتحفظ حقوق المنتجين والمستهلكين وتقلل من تدخل الوسطاء.
- توسيع التعاونيات الإنتاجية والتسويقية، بدعم حكومي وتمويلي وإداري لتحسين قدرة صغار المزارعين على الوصول إلى الأسواق والتفاوض الجماعي.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية محدثة وشاملة للأنماط الزراعية، والمساحات المزروعة، والكفاءة المائية، والتكلفة والعائد لكل محصول، مع الأخذ في الاعتبار المعيار الحرج لعائد المتر المكعب من المياه، إلى جانب المعايير الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.
- تسهيل نشوء قطاع خدمات الأعمال الزراعية من خلال سن التشريعات اللازمة لتمكين شركات متخصصة تقدم حلولًا تكنولوجية متطورة، مثل استخدام الطائرات المسيّرة لمراقبة الآفات والأمراض وتنفيذ عمليات المعالجة والرش، إضافة إلى إعداد الدراسات الفنية والاقتصادية ودراسات الجدوى للمشاريع الزراعية، بما يسهم في دعم وتطوير القطاع.
- تعزيز الدور الرقابي وتطوير التشريعات الناظمة في قطاع التصنيع الغذائي لضمان الجودة والشفافية وحماية الأمن الغذائي الوطني. ففي قطاع الألبان، على سبيل المثال، تبرز الحاجة إلى اعتماد معادلات تصنيع واضحة وملزمة تُطبق على المصانع للحد من الممارسات غير العادلة، إلى جانب سن تشريعات صارمة بشأن حليب البودرة أو خلطه بمنتجات الألبان المحلية دون الإفصاح والالتزام بالمعايير المعتمدة. وينطبق هذا التوجه أيضًا على قطاعات غذائية أخرى مثل زيت الزيتون، بما يعزز التنافسية العادلة ويصون حقوق المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

3-5-2-3 الموارد البشرية والاجتماعية

- تمكين الشباب والمرأة الريفية في الزراعة من خلال توفير الأراضي بأسعار رمزية، والتمويل الميسر، والتدريب التقني، وإنشاء مراكز وحاضنات للمشاريع الزراعية الناشئة،

والخدمات اللوجستية، بالإضافة الى توفير حضانات أطفال للمرأة العاملة في الزراعة.

- دمج الزراعة في التعليم الفني والجامعي بشكل عملي من خلال إنشاء حاضنات زراعية تطبيقية في الجامعات والمدارس الزراعية التقنية.

3-5-2-4 التكنولوجيا والتمويل

- دعم التحول الرقمي في الزراعة عبر إنشاء منصة زراعية وطنية رقمية تقدم خدمات الإرشاد، والتسويق، والإبلاغ عن الأوبئة، وربط المزارعين بالمؤسسات التمويلية.
- إعادة هيكلة المؤسسات التمويلية في القطاع الزراعي من خلال إنشاء بنك زراعي خاص للمشاريع الزراعية، مع التركيز على المشاريع التي تعتمد الزراعة الذكية مناخياً (CSA)، والزراعة في بيئة محكمة (CEA)، واستخدام الطاقة المتجددة، أو المشاريع التي تنتج السلع ذات القيمة المضافة.
- إدخال أنظمة تأمين زراعي وطني شامل بدعم حكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن التغير المناخي والكوارث الطبيعية والأمراض النباتية، وذلك كمحفز لإنشاء شركات التأمين الزراعي الخاصة.

3-5-2-5 الأمن الغذائي واللوجستيات

- بناء مخزون غذائي استراتيجي للمحاصيل الغذائية الأساسية بالشراكة مع القطاع الخاص، وتوفير مخازن تبريد وتوزيع لهذه المحاصيل في مختلف محافظات المملكة على غرار ما قامت به الحكومة الخاص بمخزون الحبوب.
- تحسين منظومة التخزين والتبريد والتعبئة والتغليف وسلاسل التوريد والنقل المخصصة للمنتجات الزراعية، بهدف رفع جودة المنتجات التصديرية وتوسيع الأسواق البديلة خاصة في الخليج وشرق آسيا.
- استمرار قيادة المركز الوطني لإدارة الأزمات لخطط الطوارئ الغذائية والزراعية الوطنية، كمرجعية موحدة أثبتت فعاليتها في التعامل مع الأزمات المستجدة مثل الأوبئة، وإغلاق الحدود، وتقلبات الأسواق العالمية.

3-5-2-6 الموارد الطبيعية والتغير المناخي

1. تطوير بدائل مائية مستدامة للحد من مخاطر العجز المائي المتوقع بحلول عام 2036 نتيجة التغيرات المناخية المتسارعة والنمو السكاني، تشمل على سبيل المثال لا الحصر: تحويل قناة الملك عبد الله إلى أنبوب مغلق للحد من الفاقد المائي، وزيادة نسبة جمع المياه العادمة ومعالجتها، وتوسيع الزراعات المائية والزراعات بدون تربة، وتحسين كفاءة شبكات مياه الشرب. مع التخطيط المبكر للمرحلة التالية من مشروع الناقل الوطني.
2. اعتماد نهج متكامل لمعالجة تدهور الأراضي يشمل حماية المراعي، وتنظيم الرعي، وإعادة زراعة الأشجار المحلية، وتطبيق تقنيات الزراعة الحافظة، إلى جانب إنشاء محميات رعوية مجتمعية وتفعيل نظام الدورات الرعوية، وتعزيز التوعية والمشاركة المجتمعية لضمان الاستدامة.
3. التكامل مع مبادرة «الشرق الأوسط الأخضر» عبر إطلاق مشروع تشجير إقليمي يمتد من شمال إلى جنوب المملكة، على مساحة تقدر بحوالي 2% من الأراضي، لدعم التكيف مع التغير المناخي والحد من التصحر.
4. الحد من آثار تفتت الملكية الزراعية عبر تأسيس تعاونيات إنتاجية مجمعة جغرافيًا أو افتراضية، مدعومة بإطار تشريعي، مع تقديم إعانات مالية لتوحيد الحيازات، ومِنَح لتجهيز البنية التحتية الزراعية الاساسية، وحوافز ضريبية، بالإضافة إلى الدعم الفني والتسويقي لتعزيز قدرتها على المنافسة داخليًا وخارجيًا.

المصادر:

1. وثيقة رؤية التحديث الاقتصادي 2023-2033
2. البنك المركزي الأردني: تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2022.
3. البنك المركزي الأردني: تقرير الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، 2023.
4. البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي 2024، دائرة الإحصاءات العامة، احصائيات التجارية الخارجية
5. غرفة تجارة عمّان: ورقة موقف حول سوق الأسمدة والمبيدات، 2020.
6. غرفة تجارة عمان: دراسة أثر السياسات التنظيمية على الأعمال الزراعية، 2021.
7. غرفة تجارة عمان – بيانات الأسواق المركزية والممارسات التسويقية، 2022
8. الاقراض الزراعي الأردني: بيان مديونية القطاع الزراعي، 2022.
9. دائرة الإحصاءات العامة – الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، 2023
10. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية: الحسابات القومية، 2023.
11. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية: نشرة التجارة الخارجية، 2023.
12. دائرة الإحصاءات العامة الأردنية: نشرة القوى العاملة حسب القطاع، 2022.
13. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،2025، ص:4.
14. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة «أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية»، 2025، ص:18
15. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،2025، بتصرف.
16. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة «أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية»، 2025، ص:24
17. دائرة الإحصاءات العامة، دراسة عن أهمية القطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي الكلي ومساهمة القطاعات الفرعية في التشابكات الأمامية والخلفية،2025، ص:34-33.
18. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي، 2023، بتصرف.
19. دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الاحصائي السنوي 2023 صفحة 85.
20. دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية، بتصر ف .
21. دراسة من «جهاز الإحصاءات العامة الأردني» حول أداء السوق المركزي، 2019.
22. وزارة البيئة الأردنية: تقرير تغيّر المناخ الوطني الثالث، 2021.
23. جمعية الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين – تقارير الأثر الاقتصادي للأزمات، 2022
24. الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين: نتائج مسح الاستثمار الزراعي، 2022.
25. الجمعية الأردنية للصناعات الغذائية: تقارير سنوية داخلية (2018 – 2023).
26. جمعية الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين: تقدير الخسائر الزراعية، 2023.
27. جمعية الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين: تقديرات الأضرار من إغلاق الأسواق، 2020.
28. نقابة المصدرين الأردنيين: بيانات موسم 2022.
29. FAO & UNDP – تقارير الزراعة الذكية مناخيًا في الأردن، 2020
30. FAO & ICARDA: Seed Systems in Jordan, 2020.
31. منظمة الأغذية والزراعة FAO:): تقرير «الزراعة الذكية مناخيًا في الأردن»، 2019.
32. منظمة الأغذية والزراعة FAO: تقييم سلسلة القيمة الزراعية في الأردن، 2018.

33. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) حول الحوكمة الزراعية 2022
34. GIZ (التعاون الألماني): ورقة عمل "دور الرقمنة في تعزيز الزراعة الأردنية" ، 2021.
35. دراسة GIZ الألمانية: «تقييم تنافسية الصناعات الغذائية في الأردن»، 2020.
36. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية: تقرير الإنفاق على البحث العلمي، 2022.
37. دراسات محلية منشورة في مجلة Jordan Journal of Agricultural Sciences.
38. مؤسسة التدريب المهني ووزارة الزراعة، «مشروع التدريب الزراعي وتأهيل الكوادر»، 2024.
39. وزارة العمل الأردنية: تقدير العمالة الزراعية الوافدة، 2022.
40. المعهد العربي للتخطيط (الكويت): دراسة حول سلاسل القيمة الزراعية في الأردن، 2020.
41. وزارة الزراعة الأردنية – تقارير الأداء القطاعي (2021–2023)
42. وزارة الزراعة الأردنية: «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030».
43. وزارة الزراعة الأردنية: تقارير الأداء الزراعي السنوية (1965-2023).
44. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير «التحول الرقمي في القطاع الزراعي»، 2022.
45. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير التنمية الريفية 2021.
46. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير أداء الصادرات الزراعية، 2022.
47. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير آثار التغير المناخي والأزمات على الإنتاج الزراعي، 2022.
48. وزارة الزراعة الأردنية: تقرير قطاع المستلزمات الزراعية، 2021.
49. وزارة الزراعة الأردنية، «الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025».
50. وزارة الزراعة الأردنية، دليل تقييم وتحسين ممارسات الحوكمة في القطاع العام
51. المركز الوطني للبحوث الزراعية: تقارير الأداء السنوية 2018 – 2023.
52. المركز الوطني للبحوث الزراعية: تحليل تأثير المناخ على الزراعة الأردنية، 2020.
53. المركز الوطني للبحوث الزراعية: تقارير عن الصناعات التحويلية المرتبطة بالزراعة، 2019 – 2022.
54. المركز الوطني للبحوث الزراعية: تقارير فنية حول تطوير الإرشاد الزراعي (2005-2020).
55. المركز الوطني للبحوث الزراعية: تقييم تبني التكنولوجيا الحديثة، 2020.
56. المركز الوطني للبحوث الزراعية: دراسات الإنتاج الزراعي تحت الظروف المناخية الصعبة، 2021.
57. المركز الوطني للبحوث الزراعية: ورقة سياسات حول التسويق الزراعي، 2021.
58. ورش العمل والتقارير الصادرة عن المركز الوطني للبحوث الزراعية حول حوكمة المياه والزراعة
59. وزارة الصناعة والتجارة الأردنية: تقرير «واقع الصناعات الغذائية»، 2022.
60. وزارة الصناعة والتجارة: تقرير الأمن الغذائي الوطني، 2021.
61. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): تقييم إدارة التنمية الزراعية في الأردن، 2019.
62. منظمة اليونسكو: Science Report, 2021.
63. هيئة الأمم المتحدة للمرأة – Jordan Gender in Agriculture Report, 2021
64. وزارة المياه والري: ملخص الدراسات المناخية والهيدرولوجية 2018-2022.
65. وزارة المياه والري: الإستراتيجية الوطنية للمياه (2023-2040)
66. البنك الدولي: «التقييم المؤسسي للقطاع الزراعي الأردني»، 2017.
67. البنك الدولي: مراجعة سياسات الزراعة والتسويق في الأردن، 2018.
68. البنك الدولي: تقييم حوكمة الأراضي في الأردن، 2019
69. البنك الدولي: التحول الزراعي في الأردن، 2021
70. البنك الدولي: تقييم وإدارة المخاطر الزراعية في الأردن، 2021
71. البنك الدولي: تعزيز حوكمة الزراعة في الأردن، 2021

72. البنك الدولي: تعزيز الابتكار الزراعي في الأردن، 2022
73. البنك الدولي: تقرير «نحو نظام غذائي مرن في الأردن»، 2022.
74. البنك الدولي: تقييم المخاطر المناخية في القطاعات الاقتصادية، 2023.
75. البنك الدولي: دراسة «إصلاحات لتحفيز الإنتاج الزراعي التنافسي في الأردن»، 2023.
76. البنك الدولي: دراسة «تحفيز سلسلة القيمة الزراعية في الأردن»، 2023.
77. نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2021
78. النظام الداخلي للاتحاد النوعي للنحالين الاردنيين للطباعة لعام 2008
79. تصريح وزير الزراعة الاردني اذار 2025.
80.https://www.youtube.com/watch?v=RvgSF7c9atM
81.
82.https://www.startupsjo.com/En/problemdetails/2028
83.https://www.land-links.org/country-profile/jordan/
84.https://www.fao.org/jordan/our-office/jordan-at-a-glance/en
85.FAO Stat
86.https://www.mdpi.com/2220-9964/10/4/212

الملاحق

ملحق رقم (1) التوصيات الاستراتيجية لتحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية.

السياسة العامة	آلية التنفيذ	الجهة المسؤولة	مؤشر الأداء الرئيسي (KPI)	الإطار الزمني
إصلاح الاسواق المركزية والسماح بأسواق مركزية للقطاع الخاص	اعتماد نظام مزادات إلكتروني علني وربطه بالجودة	وزارة الزراعة، أمانة عمان الكبرى	إطلاق النظام في 3 أسواق رئيسية + نسبة رضا التجار والمزارعين	18 شهرًا
بورصة زراعية إلكترونية وطنية	تطوير منصة رقمية لتداول وتسعير المحاصيل	وزارة الاقتصاد الرقمي، وزارة الزراعة	إطلاق المنصة + عدد المزارعين المسجلين (10,000 على الأقل)	12 شهرًا
هيكلة منظومة التصدير	إنشاء وحدة دعم تصدير زراعي متخصصة	وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وزارة الاستثمار	تفعيل الوحدة + عدد العقود التصديرية الموقعة عبرها سنويًا	9 أشهر
بنية تحتية حديثة للتصدير	إنشاء مراكز تصدير (توضيب، تبريد، فحص) في مناطق الإنتاج	وزارة النقل، وزارة الزراعة، وزارة الاستثمار	إنشاء مركزين نموذجيين + تقليل الفاقد بعد الحصاد بنسبة 20%	عامين
تحفيز المصدرين	تقديم إعفاءات ضريبية ورسوم شحن مدعومة	وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة الاستثمار	عدد الشركات المستفيدة + نمو الصادرات الزراعية بنسبة 15%	بدءًا من السنة المالية القادمة
تنويع الأسواق	توقيع اتفاقيات تصدير زراعي جديدة + تفعيل الملحقين الزراعيين	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة والتجارة والتموين	توقيع 5 اتفاقيات جديدة + فتح 3 أسواق إضافية	24 شهرًا
الزراعة التعاقدية	تدريب وتوجيه المزارعين لعقود إنتاج مسبقة	وزارة الزراعة، الاتحاد العام للمزارعين الاردنيين	عدد العقود التعاقدية الموقعة + المساحة المزروعة بموجبها	موسم زراعي واحد

الملحق رقم (2) تقرير نتائج استبيان القطاع الزراعي في الأردن-تموز 2025

في إطار متابعة واقع القطاع الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية، أُجري استبيان وطني شارك فيه 170 من العاملين والخبراء والمهتمين بالزراعة من مختلف المحافظات. يهدف الاستبيان إلى قياس انطباعاتهم حول الوضع الراهن، وتحديد أبرز التحديات والفرص، وتقديم توصيات عملية للنهوض بالقطاع، بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي.

أولًا: خصائص المشاركين

1. النوع الاجتماعي: شكّل الذكور ما نسبته 77.1% من المشاركين، مقابل 22.9% من الإناث، ما يعكس الغلبة الذكورية في العاملين والمتفاعلين مع القطاع الزراعي.
2. الفئة العمرية: توزعت الأعمار على النحو التالي:

- الفئة الأكبر (32.4%) تتراوح أعمارهم بين 50-59 عامًا، تليها فئة 40-49 عامًا (26.5%)، مما يشير إلى مشاركة واسعة من ذوي الخبرة.
- المشاركون الشباب (أقل من 40 عامًا) مثلوا نحو 18.2% فقط.

3. التوزيع الجغرافي: حظيت العاصمة عمّان بأكبر تمثيل (52.9%)، تليها إربد (16.5%)، فيما توزعت بقية النسب على محافظات أخرى كالمفرق، البلقاء، الكرك، جرش، وغيرها.
4. الخبرة والتخصص:

- يمتلك 71.8% من المشاركين خبرة تفوق 10 سنوات في القطاع الزراعي.
- تنوعت مجالات العمل بين: خبراء (35.3%)، موظفين حكوميين (18.8%)، مزارعين (نباتي وحيواني)، وممثلين عن شركات، جامعات، منظمات دولية، وجهات مانحة.

ثانيًا: تقييم الوضع الزراعي الراهن

أظهرت نتائج التقييم العام للقطاع الزراعي ما يلي:

- وصف أكثر من نصف المشاركين (55.3%) الوضع بأنه «جيد".
- بينما رأى 27.1% أن القطاع يعاني من «ضعف» في الأداء.
- فقط 1.8% اعتبروه «ممتاز»، وهو ما يعكس وجود فجوة بين الطموحات والواقع الميداني.

ثالثًا: أبرز التحديات المؤثرة على تطور القطاع

وفق تحليل اختيارات المشاركين، برزت مجموعة من التحديات التي تؤثر على النهوض بالقطاع، أبرزها:

- شح المياه وارتفاع تكاليفها (9.2%) – التحدي الأهم والمتكرر.
- التغيرات المناخية (7.5%)، وصعوبة التسويق (6.6%).
- ضعف التوجيه الفني والإرشادي، وتعدد الجهات الحكومية وضعف التنسيق فيما بينها.
- محدودية استخدام التكنولوجيا الزراعية والرقمنة.
- ضعف سلاسل القيمة، والصناعات الزراعية، وتمويل المشاريع.
- إضافة إلى تحديات تتعلق بالبنية التحتية، الأراضي، العمالة، وعدم استقرار السياسات الزراعية.

رابعًا: فرص واعدة لتحسين القطاع

يرى المشاركون أن هناك فرصًا واعدة يمكن البناء عليها لتطوير القطاع، ومنها:

- التوسع في الزراعة الذكية والزراعات غير التقليدية (14.5%).
- تشجيع الابتكار الزراعي (14%)، والزراعة التعاقدية (12.3%).
- تعزيز التصدير، والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

خامسًا: توصيات عملية لتطوير الزراعة

أبرز المقترحات التي تقدم بها المشاركون لتطوير القطاع تضمنت:

- تحسين التسويق الزراعي من خلال إنشاء بورصة زراعية إلكترونية (8.4%).
- دعم البحث العلمي والرقمنة، وإدخال التأمين الزراعي الوطني.
- توسيع التعاونيات وتوفير التمويل الميسر، وتحسين سلاسل القيمة والتعبئة والتبريد والنقل.
- إنشاء نظام وطني لتخطيط الإنتاج، وحاضنات تطبيقية، وصندوق وطني لدعم الزراعة.

سادسًا: نقاط القوة في الزراعة الأردنية

رغم التحديات، أظهر المشاركون تقديرًا لمزايا القطاع:

- خبرة المزارعين (21.5%)، وتنوع المناخ (20.6%).
- جودة المنتجات الزراعية، والموقع الجغرافي المميز.

سابعًا: أداء متميز في بعض المناطق والقطاعات

- أكد 82.4% من المشاركين وجود قطاعات أو مناطق تحقق أداءً متميزًا، منها:
  - الأغوار والمفرق والبادية الشمالية.
  - الزراعات المحمية، التمور، الزيتون، الدواجن، الزراعات التعاقدية، الزراعات الذكية.

ثامنًا: تقييم أداء وزارة الزراعة تجاه رؤية التحديث الاقتصادي

عند تقييم مدى استجابة سياسات وخطط الوزارة للرؤية الوطنية:

- وصف 41.2% أداء الوزارة بأنه «جيد"،
- واعتبره 20% «جيد جدًا"،

تاسعًا: مقترحات إضافية من المشاركين

قدّم المشاركون مجموعة غنية من التوصيات النوعية، من أبرزها:

- تطوير أنظمة الإنتاج النباتي والحيواني التقليدية والحديثة.
- توطين التكنولوجيا وتعزيز البحث العلمي الزراعي.
- تفعيل الإرشاد الزراعي وتدريب الكوادر الشابة.
- تحسين بنية الأسواق الزراعية، وتحديث التشريعات.
- الرقمنة، والحوكمة، واستخدام الطاقة المتجددة.
- تعزيز برامج تمويل صغار المزارعين، وتنظيم العمالة، وتمكين المرأة والريفيين.

خلاصة واستنتاجات

يكشف الاستبيان عن واقع زراعي متعدد الأبعاد:

فرصٌ كبيرة كامنة، يقابلها تحديات مزمنة بحاجة إلى حلول هيكلية. المشاركون أظهروا وعيًا واضحًا بقضايا القطاع، وقدموا توصيات عملية قابلة للتنفيذ. المطلوب الآن هو مواءمة السياسات الحكومية مع هذه الملاحظات، وتفعيل الشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، لضمان تحقيق تحول زراعي مستدام وشامل يواكب رؤية التحديث الاقتصادي ويعزز الأمن الغذائي الوطني.